تعليقات وتنبيهات على

العقيدة السفارينية

لفضيلة الشيخ العلامة

محمد بن صالح العثيمين

غفر الله له ولوالديه وللمسلمين

من إصدارات
مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية



سلسلة مؤلفات فضيلة الشيخ

١٣٠

تَعليقاتٌ وتَنبيهاتٌ على

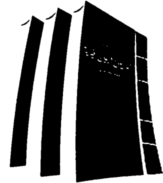
العَقِيدَةِ السَّفَارِينِيَّةِ

ح مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية، ١٤٣٦ هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
العثيمين، محمد بن صالح
تعليقات وتنبيهات على العقيدة السفارينية. / محمد بن صالح العثيمين ـ ط ١ ـ القصيم، ١٤٣٦هـ
١٧٣ ص؛ ١٧ × ٢٤ سم (سلسلة مؤلفات الشيخ ابن عثيمين؛ ١٣٠)
ردمك: ٣ ـ ٥٧ ـ ٨١٦٣ ـ ٦٠٣ ـ ٩٧٨
١ ـ العقيدة الإسلامية. أ ـ العنوان
ديوي: ٢٤٠ ١٤٣٦/٧٨٣٩

رقم الإيداع: ١٤٣٦/٧٨٣٩
ردمك: ٣ ـ ٥٧ ـ ٨١٦٣ ـ ٦٠٣ ـ ٩٧٨

الطبعة الأولى
١٤٣٦ هـ

يُطلب الكتاب من:



مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية
المملكة العربية السعودية
القصيم ـ عنيزة ـ ٥١٩١١ ص.ب: ١٩٢٩
هاتف: ٠١٦/٣٦٤٢١٠٧ ـ ناسوخ: ٠١٦/٣٦٤٢٠٠٩
جوّال: ٠٥٥٣٦٤٢١٠٧
www.ibnothaimeen.com
info@binothaimeen.com

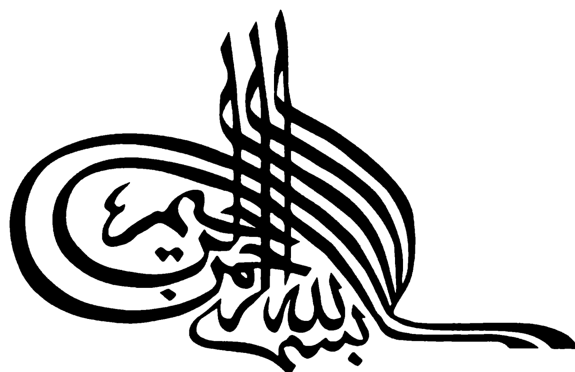
الموزع المعتمد والحصري في جمهورية مصر العربية
دار الدُّرة للنشر والتوزيع ـ شارع محمد مقلد ـ متفرع من مصطفى النحاس
بجوار سوبر ماركت أولاد رجب
هاتف وفاكس: ٢٢٧٢٠٥٥٢ ـ محمول: ٠١٠١٠٥٥٧٠٤٤

سلسلة مؤلفات فضيلة الشيخ (١٣٠)

تعليقات وتنبيهات على العقيدة السفارينية

لفضيلة الشيخ العلامة
محمد بن صالح العثيمين
غفر الله له ولوالديه وللمسلمين

من إصدارات
مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية


بسم الله الرحمن الرحيم




بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

تقديم

إنَّ الحمدَ لله، نحمدُهُ ونَسْتعينُه ونَسْتغفرُه، ونَعوذُ بالله مِن شُرور أَنْفُسنا ومِن سيِّئات أعمالِنا، مَن يَهْده اللهُ فلا مُضِلَّ له، ومَن يُضْلِلْ فَلا هادِيَ له، وأَشْهَد أنْ لا إلَهَ إلا اللهُ وحدَه لا شريكَ لَه، وأَشْهَد أنَّ محمَّدًا عبدُه ورسولُه، أرسلَه اللهُ بالهُدَى ودِين الحَقِّ؛ فبلَّغَ الرِّسالةَ، وأدَّى الأمانةَ، ونَصَح الأمَّةَ، وجاهَد في الله حَقَّ جِهادِه، حتَّى أتاهُ اليَقينُ، فصَلواتُ الله وسلامُه عليهِ وعلَى آلِه وأصحابِه ومَن تَبِعهم بإحسانٍ إلَى يومِ الدِّين، أَمَّا بَعْدُ:

فإنَّه مِن تَوفِيقِ الله عَزَّوَجَلَّ -ولَه الحَمد والشُّكر- أنْ يَسَّرَ لِصَاحِب الفَضِيلة العلَّامة شيخِنا الوالِدِ محمَّد بنِ صالحِ العُثَيمين -رَحِمَه اللهُ تَعالَى- شَرْح مَنظُومة **(الدُّرَّة المُضِيَّة فِي عَقْد أَهْل الفِرْقة المَرْضِيَّة)** الشَّهِيرة بِـ**(العَقِيدة السَّفَّارِينِيَّة)** لِلعلَّامة الشَّيخ محمَّدِ بنِ أَحْمدَ بنِ سالـمٍ بنِ سُليمانَ السَّفَّارِينيِّ [1] النَّابُلُسِيِّ الحَنْبَلِـيِّ، المتوفَّى سَنةَ (١١٨٨هـ) تغمَّده اللهُ بِوَاسِع رَحْمتِه ورِضْوانِه، وأَسْكنَهُ فَسِيحَ جَنَّاتِه.

وذَلك ضِمْن الدُّرُوس العلميَّة التِي كانَ يَعْقِدها فَضِيلتُه -رَحِمَه اللهُ تَعالَى- فِي جامِعِه بمَدِينة عُنَيْزَةَ، وقَد شَرَحَها شَيخُنا عِدَّة شُرُوحاتٍ؛ كانَ آخِرُها ذَلِكَ الشَّرحَ المُسجَّلَ صَوتِيًّا عام (١٤١٠هـ)، وصَدَر ذَلِكَ الشَّرح في كِتابٍ مَطبُوعٍ عامَ (١٤٢٦هـ)، هذَا وقَد سَبَق أنْ كتَب -رَحِمَه اللهُ تَعالَى- عامَ (١٣٧٦هـ) تَنبيهاتٍ

---

(١) انظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٨/ ٣٩٥)، الأعلام للزركلي (٦/ ١٤).

علَى مَسائِلَ وَارِدَةٍ في المنظُومَةِ، كمَا أنَّه قَد أَعَدّ حَولهَا مُذكِّرَةً عامَ (١٣٧٨هـ)، أَمْلاهَا علَى الشَّيْخ (عَبْدالله بن سُلَيمان السَّلْمان) -حَفِظه اللهُ تَعالَى-.

ومِن أَجْل تَعْميمِ الفائِدةِ؛ وإنفاذًا للقَواعِد والضَّوابِط والتَّوْجِيهاتِ التِي قرَّرها شيخُنا محمَّد بْنِ صالحِ العُثَيمين -رَحِمَهُ اللهُ تَعالَى- لِإخراجِ تُراثِه العِلْميِّ، تَمَّ -بعَوْنِ الله تَعالَى وتَوْفِيقِه- تَجْهيزُ هذِه التَّعلِيقاتِ والتَّنْبيهاتِ وتَقْدِيمُها لِلطِّباعة والنَّشر.

نَسْأَلُ اللهَ تعالَى أنْ يَجْعلَ هَذا العَمَلَ خالصًا لِوجهِه الكَريمِ؛ نافِعًا لعِبادِه، وأنْ يَجزِيَ فَضِيلةَ شيخِنا عَنِ الإسلامِ والمسلمِينَ خَيْرَ الجَزاء، ويُضَاعِفَ لهُ المثُوبَةَ والأَجْرَ، ويُعْلِيَ دَرَجَتَهُ في المَهْدِيِّينَ، إِنَّه سَمِيعٌ قَرِيبٌ مُجِيبٌ، وَصَلَّى اللهُ وسلَّم وبارَك علَى عبدِه ورَسولِه، خاتَمِ النَّبِيِّينَ، وإِمامِ المُتَّقِينَ، وسيِّدِ الأَوَّلينَ والآخِرينَ، نبيِّنَا محمَّدٍ، وعلَى آلِه وأَصْحابِه والتَّابعينَ لَهُمْ بإِحْسانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّين.

القِسْمُ العِلْمِيُّ

فِي مُؤَسَّسَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحِ العُثَيْمِين الخَيْرِيَّةِ

٣٠ جُمَادَى الآخِرَة ١٤٣٦هـ






نُبْذَةٌ مُخْتَصَرَةٌ عَنْ
فَضِيلَةِ الشَّيْخِ العَلاَّمَةِ مُحَمَّد بْنِ صَالِحٍ العُثَيْمِين

١٣٤٧- ١٤٢١هـ

نَسَبُهُ وَمَوْلِدُهُ:

هُو صاحِبُ الفضِيلةِ الشَّيخُ العالِـمُ المحقِّق، الفَقِيه المفسِّر، الوَرِع الزَّاهد، مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ آل عُثَيْمِين مِنَ الوهبَةِ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ.

وُلِد فِي ليلةِ السَّابعِ والعِشرينَ مِن شَهرِ رمَضانَ المبارَك، عامَ (١٣٤٧هـ) فِي عُنَيْزَةَ -إِحدَى مُدِن القَصِيم- فِي المملَكةِ العَربيَّةِ السُّعُوديَّةِ.

نَشْأَتُهُ العِلْمِيَّةِ:

أَلْحَقَهُ والدُه -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- لِيتعلَّمَ القُرآنَ الكَرِيمَ عندَ جَدِّه مِن جِهةِ أُمِّه المعلِّم عَبْد الرَّحمن بن سُلَيْمان الدَّامِغ -رَحِمَهُ اللهُ-، ثمَّ تعلَّم الكِتابةَ، وشيئًا مِن الحِسابِ، والنُّصُوص الأَدبيَّة؛ فِي مدرسةِ الأُستاذ عَبْدالعزيزِ بن صالِحِ الدَّامِغ -رَحِمَهُ اللهُ-، وذلكَ قبلَ أنْ يَلْتَحِقَ بمَدْرسة المعلِّم عليِّ بنِ عَبْدالله الشّحيتان -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- حيثُ حَفِظَ القُرآنَ الكَرِيمَ عندَه عن ظَهْرِ قَلْبٍ ولـمَّا يتجاوز الرَّابعةَ عَشْرَةَ مِن عُمُرِه بَعْدُ.

وبتَوْجيهٍ مِن والدِهِ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- أَقْبَلَ على طلَب العِلم الشَّرعيِّ، وكانَ فضيلةُ الشَّيْخِ العلاَّمةُ عَبْدُ الرَّحمن بنُ ناصرٍ السّعْـديُّ -رَحِمَهُ اللهُ- يُدرِّس العُلـوم

الشَّرعيَّة والعَربيَّة فِي الجامِع الكَبِير بعُنَيْزَة، وقَد رَتَّب اثنَيْنِ[1] مِن طَلَبته الكِبار لِتَدريسِ المُبتدِئينَ مِنَ الطَّلَبة، فانضَمَّ الشَّيْخُ إِلَى حَلقةِ الشَّيْخ محمَّدِ بنِ عَبْد العزيزِ المطوّع -رَحِمَهُ اللهُ- حتَّى أَدْرَكَ مِنَ العِلم -فِي التَّوْحِيد، والفِقه، والنَّحو- ما أَدْرَكَ.

ثُمَّ جَلَس فِي حَلقة شَيْخِه العلَّامَة عَبْد الرَّحمن بنِ ناصرٍ السّعْديِّ رَحِمَهُ اللهُ، فدرَس عليه فِي التّفسِير، والحَديث، والسِّيرة النَّبويَّة، والتَّوحِيد، والفِقه، والأُصول، والفَرائِضِ، والنَّحْو، وحَفِظَ مُخْتَصراتِ المُتُونِ فِي هذِهِ العُلُوم.

ويُعَدُّ فضيلةُ الشَّيْخ العلَّامَة عَبْدُ الرحمن بنُ ناصرٍ السّعْديُّ -رَحِمَهُ اللهُ- هُو شيخَه الأوَّلَ؛ إِذْ أخَذ عَنْهُ العِلْمَ -مَعْرفةً وطَرِيقةً- أَكْثَرَ مِمَّا أخَذ عَنْ غَيرِه، وتَأَثَّر بمَنْهجِه وتَأصِيلِه، وطَرِيقةِ تَدْرِيسِه، واتِّباعِه لِلدَّليل.

وعِندَما كانَ الشَّيْخُ عَبْدُ الرحمن بنُ عليِّ بن عودانَ -رَحِمَهُ اللهُ- قاضيًا فِي عُنَيْزَةَ قرَأ عليه فِي عِلم الفَرائضِ، كما قَرأ علَى الشَّيْخ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَفِيفي -رَحِمَهُ اللهُ- فِي النَّحو والبَلاغَة أثناءَ وُجودِه مُدَرِّسًا فِي تِلكَ المَدِينة.

ولـمَّا فُتِحَ المَعْهَدُ العِلمِيُّ فِي الرِّياضِ أَشارَ عليه بعضُ إِخْوانِه[2] أنْ يَلْتَحِقَ بِهِ، فاستَأْذَنَ شيخَه العلَّامةَ عَبْدَ الرَّحمنِ بنَ ناصرٍ السّعْدِيَّ -رَحِمَهُ اللهُ- فأَذِنَ له، والْتَحَق بالمَعْهَدِ عامَيْ (١٣٧٢-١٣٧٣هـ).

ولقَدِ انتفعَ -خلالَ السَّنتَيْن اللَّتَيْن انتظَم فِيهما فِي مَعهدِ الرِّياضِ العِلْمِيِّ- بالعُلَماءِ الَّذِين كانُوا يُدرِّسونَ فِيه حِينذَاك، ومِنْهُمُ: العلَّامَةُ المُفَسِّرُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ الأَمِين الشّنْقِيطِيُّ، والشَّيْخُ الفَقِيه عَبْدُ العزيزِ بنُ ناصرِ بنِ رشيدٍ، والشَّيْخُ المُحدِّثُ عَبْدُ الرحمنِ الإِفْرِيقِيُّ -رَحِمَهُمُ اللهُ تَعالَى-.

---

(١) هما الشَّيْخان محمد بن عَبْد العزيز المطوع، وعلي بن حمد الصالحي رحمهما الله تَعالَى.
(٢) هو الشَّيْخ علي بن حمد الصَّالحي رَحِمَهُ اللهُ تَعالَى.

وفِي أَثناءِ ذَلكَ اتَّصلَ بسَماحةِ الشَّيْخِ العلَّامةِ عَبْدِ العزيزِ بنِ عَبْدِ الله بنِ بَازٍ -رَحِمَهُ اللهُ-، فقرَأَ عليه فِي المسجِد: مِن صَحِيح البُخارِيِّ، ومِن رَسائِل شَيخِ الإسلامِ ابنِ تَيْمِيَّةَ؛ وانتفَع به فِي عِلم الحَدِيث، والنَّظر فِي آراءِ فُقهاءِ المَذَاهِب والمُقارَنةِ بينَها، ويُعدُّ سماحةُ الشَّيْخِ عَبْدُ العزيزِ بنُ بازٍ -رَحِمَهُ اللهُ- هو شَيْخَهُ الثَّانِي فِي التَّحْصِيلِ والتَّأَثُّرِ بِهِ.

ثُمَّ عادَ إِلَى عُنَيْزَةَ عامَ (١٣٧٤هـ)، وصارَ يَدْرُسُ على شَيْخِهِ العلَّامةِ عَبْدِ الرَّحمنِ بنِ ناصرٍ السّعْدِيِّ، ويُتابعُ دِراسَتَهُ انتِسَابًا فِي كُلِّيَّةِ الشَّرِيعَةِ، الَّتِي أَصْبَحَتْ جُزْءًا مِنْ جامِعَةِ الإِمامِ مُحَمَّدِ بنِ سُعُودٍ الإِسْلامِيَّةِ، حتَّى نالَ الشَّهادَةَ العالِيَةَ.

تَدْرِيسُهُ:

تَوَسَّمَ فِيهِ شَيْخُهُ النَّجابَةَ وسُرْعةَ التَّحْصِيلِ العِلْمِيِّ فشَجَّعَهُ علَى التَّدرِيسِ وهُوَ ما زالَ طَالِبًا فِي حَلقتِه، فبَدَأَ التَّدرِيسَ عامَ (١٣٧٠هـ) فِي الجامعِ الكَبِيرِ بعُنَيْزَةَ.

ولـمَّا تخرَّجَ فِي المَعْهَدِ العِلْمِيِّ فِي الرِّياضِ عُيِّنَ مُدَرِّسًا فِي المَعْهَدِ العِلْمِيِّ بعُنَيْزَةَ عامَ (١٣٧٤هـ).

وفِي سَنَةِ (١٣٧٦هـ) تُوُفِّيَ شَيْخُهُ العلَّامةُ عَبْدُ الرَّحمنِ بنُ ناصرٍ السّعْدِيُّ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- فتَوَلّى بعدَه إمامَةَ الجامِعِ الكَبيرِ فِي عُنَيْزَةَ، وإمامَةَ العِيدَيْنِ فِيها، والتَّدْرِيسَ فِي مكتبةِ عُنَيْزَةَ الوَطَنِيَّةِ التَّابعةِ لِلجامِعِ؛ وهِي التِي أَسَّسَها شيخُه -رَحِمَهُ اللهُ- عامَ (١٣٥٩هـ).

وَلـمَّا كَثُرَ الطَّلَبةُ، وصارَتِ المكتبةُ لا تَكْفِيهِم؛ بدَأَ فَضيلةُ الشَّيْخِ -رَحِمَهُ اللهُ- يُدرِّسُ فِي المسجِدِ الجامِعِ نَفْسِهِ، واجتمَعَ إِلَيْهِ الطُّلَّابُ وتَوافَدُوا مِنَ المملكَةِ وغيرِها؛ حتَّى كانُوا يَبْلُغونَ المِئاتِ فِي بعضِ الدُّرُوسِ، وهؤلاءِ يَدْرُسُونَ دِراسَةَ

تَحصيلٍ جادٍّ، لَا لِـمُجرَّدِ الاستِماعِ. وبَقِيَ علَى ذَلكَ -إمامًا وخَطيبًا ومُدرِّسًا- حتَّى وفاتِهِ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-.

بَقِيَ الشَّيْخُ مُدرِّسًا فِي المَعْهَدِ العِلْمِيِّ مِن عامِ (١٣٧٤هـ) إِلَى عامِ (١٣٩٨هـ) عندَما انتقَلَ إِلَى التَّدرِيسِ فِي كُلِّيَّةِ الشَّرِيعَةِ وأُصُولِ الدِّينِ بِالقَصِيمِ، التَّابِعَةِ لجامِعةِ الإمامِ مُحَمَّدِ بنِ سُعُودٍ الإِسلامِيَّةِ، وظَلَّ أُستاذًا فِيها حتَّى وفاتِه -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-.

وكانَ يُدرِّسُ فِي المسجِد الحَرامِ والمسجِد النَّبَوِيِّ، فِي مَواسِم الحَجِّ ورمَضانَ والإِجازاتِ الصَّيْفِيَّة، مُنذُ عامِ (١٤٠٢هـ) حتَّى وفاتِهِ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-.

وَللشَّيْخِ -رَحِمَهُ اللهُ- أُسلوبٌ تَعْليمِيٌّ فَريدٌ فِي جَودتِهِ ونَجاحِهِ، فهُو يُناقِشُ طُلَّابَهُ ويَتقبَّلُ أسئِلَتَهُم، ويُلقِي الدُّرُوسَ والمُحاضَراتِ بِهِمَّةٍ عالِيَةٍ ونَفْسٍ مُطْمَئِنَّةٍ واثِقَةٍ، مُبْتَهِجًا بنَشْرِهِ لِلعِلْمِ وتَقْرِيبِهِ إِلَى النَّاسِ.

آثارُهُ العِلْمِيَّةُ:

ظَهَرَتْ جُهُودُهُ العَظِيمةُ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- خِلالَ أَكْثَرَ مِن خَمسِينَ عامًا مِنَ العَطاءِ والبَذْلِ فِي نَشْرِ العِلْمِ والتَّدْرِيسِ والوَعْظِ والإِرْشادِ والتَّوْجِيهِ وإِلْقاءِ المُحاضَراتِ والدَّعْوةِ إِلَى اللهِ -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى-.

ولقَدِ اهتَمَّ بالتَّأْلِيفِ، وتَحرِيرِ الفَتاوَى والأَجْوبة، التِي تَمَيَّزَتْ بالتَّأصِيلِ العِلْمِيِّ الرَّصِينِ، وصدَرتْ لَهُ العَشَراتُ مِنَ الكُتُبِ والرَّسائِلِ والمُحاضَراتِ والفَتاوَى والخُطَبِ واللِّقاءاتِ والمَقالاتِ، كَما صدَرَ لَهُ آلافُ السَّاعاتِ الصَّوْتِيَّةِ التِي سَجَّلَتْ مُحاضَراتِه وخُطَبَهُ ولِقاءاتِهِ وبرامِجَهُ الإِذاعِيَّةَ ودُرُوسَهُ العِلْمِيَّةَ؛ فِي تَفْسِيرِ القُرْآنِ الكَرِيمِ، والشُّرُوحاتِ المُتميِّزَةِ لِلحَديثِ الشَّرِيفِ والسِّيرَةِ النَّبوِيَّةِ، والمُتُونِ والمَنْظُوماتِ فِي العُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ والنَّحْوِيَّةِ.

وَإنفاذًا لِلقَواعِدِ والضَّوابِطِ والتَّوْجيهاتِ التِي قَرَّرها فَضيلتُهُ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- لِنَشْرِ مُؤَلَّفاتِه، ورَسائِلِه، ودُرُوسِه، ومُحاضراتِه، وخُطبِه، وفَتاواهُ، ولقاءاتِه؛ تَقُوم مُؤسَّسةُ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بنِ صالِحِ العُثَيْمِين الخَيْرِيَّةُ -بعَوْنِ اللهِ وتَوْفِيقِه- بوَاجِبِ وشَرَفِ المَسْؤُوليَّةِ لإِخْراجِ كافَّةِ آثارِهِ العِلْمِيَّةِ والعِنايَةِ بِهَا.

وبِناءً علَى تَوْجِيهاتِه -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- أُنْشِئَ لَهُ مَوقِعٌ خاصٌّ علَى شَبَكَةِ المَعْلُوماتِ الدَّوْلِيَّةِ[1]، مِن أَجْلِ تَعْمِيمِ الفائِدَةِ المَرجُوَّةِ -بعَوْنِ اللهِ تَعالَى-، وتَقدِيمِ جَمِيعِ آثارِهِ العِلْمِيَّةِ مِنَ المُؤلَّفاتِ والتَّسْجِيلاتِ الصَّوْتِيَّةِ.

أَعْمَالُهُ وجُهُودُهُ الأُخْرَى:

إِلَى جانِبِ تِلكَ الجُهُودِ المُثمِرَةِ فِي مَجالاتِ التَّدْرِيسِ والتَّأْلِيفِ والإِمامَةِ والخَطابَةِ والإِفْتاءِ والدَّعْوةِ إِلَى اللهِ -سبحانه وتَعالَى- كانَ لِفَضِيلَةِ الشَّيْخِ أَعمالٌ كَثيرةٌ مُوَفَّقَةٌ مِنْهَا:

- عُضوًا فِي هَيْئَة كِبارِ العُلماء فِي المَمْلكةِ العربيَّةِ السُّعوديَّة، مِن عام (١٤٠٧هـ) حتَّى وفاته.
- عضوًا فِي المَجْلِس العِلمِيِّ بجامِعةِ الإمامِ مُحَمَّدِ بنِ سُعُودٍ الإسلاميَّةِ، فِي العامَيْنِ الدِّرَاسِيَّيْنِ (١٣٩٨-١٤٠٠هـ).
- عضوًا فِي مَجْلِسِ كُلِّيَّةِ الشَّرِيعةِ وأُصُولِ الدِّينِ، بفَرْعِ جامِعةِ الإمامِ مُحَمَّدِ بنِ سُعُودٍ الإسلاميَّةِ فِي القَصِيمِ، ورَئِيسًا لِقِسْمِ العَقِيدةِ فِيها.
- وفِي آخِرِ فَترةِ تَدريسِهِ بالمَعْهَدِ العِلْمِيِّ شارَكَ فِي عُضويَّةِ لجْنَةِ الخِطَطِ والمَناهِجِ لِلمَعاهِدِ العِلْمِيَّةِ، وأَلَّفَ عَدَدًا مِنَ الكُتُبِ المُقَرَّرَةِ فِيهَا.

(١) www.binothaimeen.com

- عُضـوًا فِي لجْنَةِ التَّوْعِيَةِ فِي مَوْسِـمِ الحَجِّ، مِن عـام (١٣٩٢هـ) حتَّى وفـاته -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-، حيثُ كانَ يُلقِي دُرُوسًا ومُحاضراتٍ فِي مكَّة والمَشاعِر، ويُفْتِي فِي المَسائِلِ والأَحكامِ الشَّرعيَّة.
- تَرأَّسَ جَمعيَّةَ تَحفيظِ القُرْآنِ الكَريمِ الخَيريَّةَ فِي عُنَيْزَةَ مُنْذُ تَأْسِيسِها عامَ (١٤٠٥هـ) حتَّى وفاتِه.
- أَلقَى مُحاضراتٍ عَديدةٍ داخِلَ المملكةِ العربيَّةِ السُّعوديَّةِ علَى فِئاتٍ مُتنوِّعةٍ مِنَ النَّاسِ، كَما أَلقَى مُحاضراتٍ عَبْرَ الهاتِفِ علَى تَجمُّعاتٍ ومَراكِزَ إسلاميَّة فِي جِهاتٍ مُختلفةٍ مِنَ العالَمِ.
- مِن عُلماءِ المملكةِ الكِبارِ الذِين يُجيبُونَ علَى أَسئلةِ المُسْتفسِرينَ حولَ أَحكامِ الدِّينِ وأُصُولِه؛ عَقِيدةً وشَرِيعةً، وذَلكَ عَبْرَ البَرَامِجِ الإذاعيَّةِ فِي المملكةِ العَربيَّةِ السُّعُوديَّةِ، وأَشهرُها بَرْنامَجُ (نُورٌ عَلَى الدَّرْبِ).
- نَذَرَ نَفْسَهُ لِلإجابَةِ علَى أَسئلةِ السَّائِلِينَ؛ مُهاتَفةً ومُكاتَبةً ومُشافَهةً.
- رَتَّبَ لِقاءاتٍ عِلميَّةً مُجَدْوَلَةً، أُسْبُوعيَّةً وشَهْريَّةً وسَنَويَّةً.
- شارَكَ فِي العَدِيد مِنَ المُؤتَمَراتِ التِي عُقِدَت فِي المملكةِ العربيَّةِ السُّعُوديَّةِ.
- ولأَنَّه يَهتمُّ بالسُّلُوكِ التَّربويِّ والجانِبِ الوَعْظِيِّ اعتنَى بتَوْجِيهِ الطُّلَّابِ وإِرشادِهِم إِلَى سُلُوكِ المَنْهَجِ الجَادِّ فِي طَلَبِ العِلْم وتَحْصِيلِه، وعَمِلَ علَى استِقْطابِهِمْ والصَّبْرِ علَى تَعْلِيمِهِمْ وتَحمُّلِ أَسئلتِهِمُ المُتعدِّدةِ، والاهتمامِ بأُمُورِهِمْ.
- ولِلشَّيخِ -رَحِمَهُ اللهُ- أَعمالٌ عَديدةٌ فِي مَيادِينِ الخَيرِ وأَبوابِ البِرِّ ومَجالاتِ الإِحْسانِ إِلَى النَّاسِ، والسَّعْيِ فِي حَوائِجِهِمْ وكِتابَةِ الوَثَائِق والعُقُودِ بَيْنَهُمْ، وإِسداءِ النَّصِيحَةِ لهُمْ بِصِدْقٍ وإِخلاصٍ.

مَكَانَتُهُ العِلْمِيَّةُ:

يُعَدُّ فَضيلةُ الشَّيْخِ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- مِنَ الرَّاسِخِينَ فِي العِلْمِ الذِينَ وَهَبَهُمُ اللهُ -بِمَنِّهِ وكَرَمِهِ- تَأْصِيلًا وَمَلَكَةً عَظِيمةً فِي مَعرِفَةِ الدَّلِيلِ واتِّبَاعِهِ واستِنْبَاطِ الأَحْكامِ والفَوائِدِ مِنَ الكِتابِ والسُّنَّةِ، وسَبْرِ أَغْوارِ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ مَعَانِيَ وإِعْرابًا وبَلاغَةً.

وَلِـمَا تَحَلَّى بِهِ مِن صِفاتِ العُلَماءِ الجَليلةِ، وأَخلاقِهِمُ الحَميدَةِ، والجَمْعِ بَيْنَ العِلْمِ والعَمَلِ؛ أَحَبَّهُ النَّاسُ مَحبَّةً عَظِيمَةً، وقَدَّرَهُ الجَميعُ كُلَّ التَّقديرِ، ورَزَقَهُ اللهُ القَبُولَ لَدَيْهِمْ، واطْمَأَنُّوا لِاخْتِيارَاتِهِ الفِقْهِيَّةِ، وأَقْبَلُوا علَى دُرُوسِهِ وفَتاواهُ وآثارِهِ العِلْمِيَّةِ، يَنْهَلُونَ مِنْ مَعِينِ عِلْمِهِ، ويَسْتَفِيدُونَ مِنْ نُصْحِهِ ومَواعِظِهِ.

وقَدْ مُنِحَ جائِزَةَ المَلِك فَيْصَل -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- العَالَمِيَّةَ لِخِدْمَةِ الإِسلامِ عامَ (١٤١٤هـ)، وجاءَ فِي الحَيْثِيَّاتِ التِي أَبْدَتْها لجْنَةُ الاخْتِيارِ لَمنْحِهِ الجائِزَةَ مَا يَأْتِي:

- **أَوَّلًا**: تَحَلِّيهِ بأَخْلاقِ العُلَماءِ الفاضِلَةِ التِي مِنْ أَبْرزِها: الوَرَعُ، ورَحابَةُ الصَّدْرِ، وقَوْلُ الحَقِّ، والعَمَلُ لمَصْلحةِ المُسلمِينَ، والنُّصحُ لِخَاصَّتِهِم وعامَّتِهِم.
- **ثانِيًا**: انتِفاعُ الكَثيرِينَ بعِلْمِهِ؛ تَدْرِيسًا وإِفتاءً وتَأْلِيفًا.
- **ثالِثًا**: إِلقاؤُهُ المُحاضَراتِ العامَّةَ النَّافِعةَ فِي مُختلَفِ مَناطِقِ المملكةِ.
- **رابِعًا**: مُشاركتُه المُفيدةُ فِي مُؤْتَمراتٍ إِسلاميَّةٍ كَثيرةٍ.
- **خامِسًا**: اتِّباعُه أُسلوبًا مُتميِّزًا فِي الدَّعْوةِ إِلَى اللهِ بالحِكْمَةِ والمَوْعِظَةِ الحَسَنةِ، وتَقْدِيمُهُ مَثَلًا حَيًّا لِـمَنْهَجِ السَّلَفِ الصَّالِحِ؛ فِكْرًا وسُلُوكًا.

عَقِبُهُ:

لَهُ خَمْسَةٌ مِنَ البَنِينَ، وثَلاثٌ مِنَ البَنَاتِ، وبَنُوهُ هُمْ: عَبْدُ اللهِ، وعَبْدُ الرَّحْمنِ، وإِبْرَاهِيمُ، وعَبْدُ العَزِيزِ، وعَبْدُ الرَّحِيمِ.

وَفَاتُهُ:

تُوُفِّيَ -رَحِمَهُ اللهُ- فِي مَدِينَةِ جُدَّةَ، قُبَيلَ مَغْرِبِ يَومِ الأَرْبِعاءِ، الخامِسَ عشَرَ مِنْ شَهْرِ شَوَّال، عامَ (١٤٢١هـ)، وَصُلِّي عَلَيه فِي المسجِدِ الحَرَام بَعْدَ صَلاةِ عَصْرِ يَوم الخَمِيسِ، ثُمَّ شَيَّعَتْهُ تِلكَ الآلافُ مِنَ المُصَلِّينَ والحُشُودِ العَظِيمَةِ فِي مَشاهِدَ مُؤَثِّرَةٍ، ودُفِنَ فِي مَكَّةَ المُكَرَّمَةِ.

وبَعْدَ صَلاةِ الجُمُعَةِ مِنَ اليَوْمِ التَّالِي صُلِّي عَلَيه صَلاةَ الغائِبِ فِي جَمِيعِ مُدُنِ المملكةِ العربيَّةِ السُّعُودِيَّةِ.

رَحِمَ اللهُ شَيْخَنَا رَحْمَةَ الأَبْرارِ، وأَسْكَنَهُ فَسِيحَ جَنَّاتِهِ، ومَنَّ عَلَيهِ بِمَغْفِرَتِهِ ورِضْوَانِهِ، وجَزَاهُ عَمَّا قَدَّم لِلإِسْلامِ والمُسلِمِينَ خَيْرًا.

القِسْمُ العِلْمِيُّ

فِي مُؤَسَّسَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحٍ العُثَيْمِين الخَيْرِيَّةِ



الدرة المضية في عقد
اهل الفرقة المرضية

تصنيف الامام العالم

العلامة محمد بن احمد السفاريني

الحنبلي رحمه الله تعالى

وما احسن ما قيل

لله در كتاب كله درر ... ينال من حاز معناه به رتبا

فيا مطالعه جد بالدعا لمن ... كان المؤلف والقاري ومن كتبا

هذه المنظومة اعتنى اتباع مذهب السلف بشرحها لكثرة فوائدها فممن شرحها ناظمها بشرح حافل مطول وشرحها محمد بن علي ابن سلوم الحنبلي وشرحها العلامة الشيخ حسن ابن عمر الشطي الحنبلي وشرحها محمد بن عبد العزيز بن مانع الحنبلي وغيرهم

طبع في مطبع مصطفائي الواقع في نل بازار بمبئي

پرنٹر بابا ميان خطيب

صورة غلاف النسخة الخاصة بفضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين رحمه الله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم

عدد هذه القصيدة المباركة مئتان واحد عشر(1) بيتا

الحمد لله القديم الباقي ... مقدر الآجال والارزاق
حي عليم قادر موجود ... قامت به الاشياء والوجود
دلت على وجوده الحوادث ... سبحانه فهو الحكيم الوارث
ثم الصلاة والسلام سرمدا ... على النبي المصطفى كنز الهدى
واله وصحبه الابرار ... معادن التقوى مع الاسرار
(وبعد) فاعلم ان كل العلم ... كالفرع للتوحيد فاسمع نظمي
لانه العلم الذي لا ينبغي ... لعاقل لفهمه لم يبتغي
فيعلم الواجب والمحالا ... كجائز في حقه تعالى
وصار من عادة اهل العلم ... ان يعتنوا في سبر ذا بالنظم
لانه يسهل للحفظ كما ... يروق للسمع ويشفي من ظما
فمن هنا نظمت لي عقيده ... ارجوزة وجيزة مفيده
نظمتها في سلكها مقدمه ... وست ابواب كذا خاتمه
وسمتها بالدرة المضية ... في عقد اهل الفرقة المرضية

(ل)

(1) لعلَّ هذا خطأ في العد، حيث أن أبيات المنظومة في هذه النسخة نفسها وغيرها من النسخ المطبوعة مائتان وعشرة أبيات.

صورة الصفحة الأولى من نسخة فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين رحمه الله تعالى



بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



متن العقيدة السفَّارينية

الدُّرَّة المُضِيَّة فِي عَقْد أَهْل الفِرْقة المَرْضِيَّة



قالَ العلَّامةُ الشَّيخُ محمَّدُ بنُ أَحْمَدَ السَّفَّارِينيُّ -رَحِمَه اللهُ تَعالَى-:

١ الحَمْــــدُ للهِ القَـــدِيمِ البَـــاقِي ... مُسَـــبِّبِ الأَسْـــبَابِ والأَرْزَاقِ

٢ حَـــيٌّ عَلِـــيمٌ قَـــادِرٌ مَوْجُـــودُ ... قامَـــتْ بِـــهِ الأَشْـــيَاءُ وَالوُجُـــودُ

٣ جَلَّـــتْ عَـــلَى وَجُـــودِهِ الحَـــوَادِثُ ... سُـــبْحَانَهُ فَهْـــوَ الحَكِـــيمُ الـــوَارِثُ

٤ ثُـــمَّ الصَّـــلَاةُ وَالسَّـــلامُ سَرْمَـــدَا ... عَـــلىَ النَّبِـــيِّ المُصْـــطَفَى كَنْـــزِ الهُـــدَى

٥ وآلِـــهِ وَصَـــحْبِهِ الأَبْـــرَارِ ... مَعَـــادِنِ التَّقْـــوَى مَـــعَ الأَسْرَارِ

٦ وبَعْـــدُ: فَـــاعْلَمْ أَنَّ كُـــلَّ العِلْـــمِ ... كَالفَرْعِ «لِلتَّوْحِيـدِ» فَاسْـمَعْ نَظْمِـي

٧ لأَنَّـــهُ العِلْـــمُ الَّـــذِي لَا يَنْبَغِـــي ... لِعاقِـــلٍ لِفَهْمِـــهِ لَمْ يَبْتَـــغِ

٨ فَـــيَعْلَمَ «الوَاجِـــبَ» وَ«المُحَـــالَا» ... كَـــ«جَـــائِزٍ» فِي حَقِّـــهِ تَعَـــالَى

٩ وَصَـــارَ مِـــنْ عَـــادَةِ أَهْـــلِ العِلْـــمِ ... أَنْ يَعْتَنُـــوا فِي سَـــبْرِ ذَا بِـــالنَّظْمِ

١٠ لأَنَّـــهُ يَسْـــهُلُ لِلْحِفْـــظِ كَـــمَا ... يَـــرُوقُ لِلسَّـــمْعِ ويَشْـــفِي مِـــنْ ظَـــمَا

١١ فَمِـــنْ هُنَـــا نَظَمْـــتُ لِي «عَقِيـــدَهْ» ... «أُرْجُـــوزَةً» وَجِيـــزَةً مُفِيـــدَهْ

١٢ نَظَمْتُهَا فِي سِلْكِهَا: «مُقَدِّمَهْ» وَ«سِتَّ أَبْوَابٍ» كَذَاكَ «خَاتِمَهْ»

١٣ وَسَمْتُهَا بِـ«الدُّرَّةِ المُضِيَّهْ» فِي عَقْدِ أَهْلِ الفِرْقَةِ المَرْضِيَّهْ

١٤ عَلَى اعْتِقَادِ ذِي السَّدَادِ «الحَنْبَلِي» إِمَامِ أَهْلِ الحَقِّ ذِي القَدْرِ العَلِي

١٥ حَبْرِ المَلَا فَرْدِ العُلَا الرَّبَّانِي رَبِّ الحِجَى مَاحِي الدُّجَى الشَّيْبَانِي

١٦ فَإِنَّهُ إِمَامُ أَهْلِ الأَثَرِ فَمَنْ نَحَا مَنْحَاهُ فَهْوَ «الأَثَرِي»

١٧ سَقَى ضَرِيحًا حَلَّهُ صَوْبُ الرِّضَا والعَفْوِ وَالغُفْرَانِ مَا نَجْمٌ أَضَا

١٨ وَحَلَّهُ وَسَائِرَ الأَئِمَّةِ مَنَازِلَ الرِّضْوانِ أَعْلَى الجَنَّةِ

١٩ اعْلَمْ هُدِيتَ أَنَّهُ جَاءَ الخَبَرْ عَنِ النَّبِيِّ المُقْتَفَى خَيْرِ البَشَرْ

٢٠ بِأَنَّ ذِي الأُمَّةَ سَوْفَ تَفْتَرِقْ «بِضْعًا وَسَبْعِينَ» اعْتِقَادًا وَالمُحِقْ

٢١ مَا كَانَ فِي نَهْجِ «النَّبِيِّ» المُصْطَفَى وَ«صَحْبِهِ» مِنْ غَيْرِ زَيْغٍ وَجَفَا

٢٢ وَلَيْسَ هَذَا النَّصُّ جَزْمًا يُعْتَبَرْ فِي فِرْقَةٍ إِلَّا عَلَى أَهْلِ الأَثَرْ

٢٣ فَأَثْبَتُوا النُّصُوصَ بِـ«التَّنْزِيهِ» مِنْ غَيْرِ «تَعْطِيلٍ» وَلَا «تَشْبِيهِ»

٢٤ فَكُلُّ مَا جَاءَ مِنَ «الآيَاتِ» أَوْ صَحَّ فِي «الأَخْبَارِ» عَنْ ثِقَاتِ

٢٥ مِنَ «الأَحَادِيثِ» نُمِرُّهُ كَمَا قَدْ جَاءَ فَاسْمَعْ مِنْ نِظَامِي وَاعْلَمَا

٢٦ وَلَا نَرُدُّ ذَاكَ بِالعُقُولِ لِقَوْلِ مُفْتَرٍ بِهِ جَهُولِ

٢٧ فَعَقْدُنَا «الإِثْبَاتُ» يَا خَلِيلِي مِنْ غَيْرِ «تَعْطِيلٍ» وَلَا «تَمْثِيلِ»

٢٨ فَكُلُّ مَنْ «أَوَّلَ» فِي الصِّفَاتِ كَذَاتِهِ مِنْ غَيْرِ مَا إِثْبَاتِ

٢٩ فَقَدْ تَعَدَّى وَاسْتَطَالَ وَاجْتَرَى … وَخَاضَ فِي بَحْرِ الهَلَاكِ وَافْتَرَى

٣٠ أَلَمْ تَرَ اخْتِلَافَ أَصْحَابِ النَّظَرْ … فِيهِ وَحُسْنَ مَا نَحَاهُ ذُو «الأَثَرْ»

٣١ فَإِنَّهُمْ قَدِ اقْتَدَوْا بِـ«المُصْطَفَى» … وَ«صَحْبِهِ» فَاقْنَعْ بِهَذَا وَكَفَى

٣٢ أَوَّلُ وَاجِبٍ عَلَى العَبِيدِ … «مَعْرِفَةُ الإِلَهِ» بِالتَّسْدِيدِ

٣٣ بِأَنَّهُ وَاحِدٌ لَا نَظِيرُ … لَهُ وَلَا شِبْهٌ وَلَا وَزِيرُ

٣٤ «صِفَاتُهُ» كَذَاتِهِ قَدِيمَهْ … «أَسْمَاؤُهُ» ثَابِتَةٌ عَظِيمَهْ

٣٥ لكِنَّهَا فِي الحَقِّ تَوْقِيفِيَّهْ … لَنَا بِذَا أَدِلَّةٌ وَفِيَّهْ

٣٦ لَهُ «الحَيَاةُ» وَ«الكَلَامُ» وَ«البَصَرْ» … «سَمْعٌ» «إِرَادَةٌ» وَ«عِلْمٌ» وَ«اقْتَدَرْ»

٣٧ «بِقُدْرَةٍ» تَعَلَّقَتْ بِمُمْكِنِ … كَذَا «إِرَادَةٌ» فَعِي وَاسْتَبِنِ

٣٨ وَ«العِلْمُ» وَ«الكَلَامُ» قَدْ تَعَلَّقَا … بِكُلِّ شَيْءٍ يَا خَلِيلِي مُطْلَقَا

٣٩ وَ«سَمْعُهُ» سُبْحَانَهُ كَـ«البَصَرِ» … بِكُلِّ مَسْمُوعٍ وَكُلِّ مُبْصَرِ

٤٠ وَأَنَّ مَا جَاءَ مَعَ «جِبْرِيلِ» … مِنْ مُحْكَمِ «القُرْآنِ» وَالتَّنْزِيلِ

٤١ «كَلَامُهُ» سُبْحَانَهُ قَدِيمُ … أَعْيَا الوَرَى بِالنَّصِّ يَا عَلِيمُ

٤٢ وَلَيْسَ فِي طَوْقِ الوَرَى مِنْ أَصْلِهِ … أَنْ يَسْتَطِيعُوا «سُورَةً» مِنْ مِثْلِهِ

٤٣ وَلَيْسَ رَبُّنَا «بِجَوْهَرٍ» وَلَا … «عَرَضٍ» وَلَا «جِسْمٍ» تَعَالَى ذُو العُلَى

٤٤ سُبْحَانَهُ قَدِ «اسْتَوَى» كَمَا وَرَدْ … مِنْ غَيْرِ كَيْفٍ قَدْ تَعَالَى أَنْ يُحَدْ

٤٥ فَلَا يُحِيطُ عِلْمُنَا بِـ«ذَاتِهِ» … كَذَاكَ لَا يَنْفَكُّ عَنْ صِفَاتِهِ

٤٦	فَكُلُّ مَا قَدْ جَاءَ فِي الدَّلِيلِ	فَثَابِتٌ مِنْ غَيْرِ مَا تَمْثِيلِ
٤٧	مِنْ «رَحْمَةٍ» وَنَحْوِهَا كَـ«وَجْهِهِ»	وَ«يَدِهِ» وَكُلِّ مَا مِنْ نَهْجِهِ
٤٨	وَ«عَيْنِهِ» وَصِفَةِ «النُّزُولِ»	وَ«خَلْقِهِ» فَاحْذَرْ مِنَ النُّزُولِ
٤٩	فَسَائِرُ «الصِّفَاتِ» وَ«الأَفْعَالِ»	قَدِيمَةٌ للهِ ذِي الجَلَالِ
٥٠	لَكِنْ بِلَا «كَيْفٍ» وَلَا «تَمْثِيلِ»	رَغْمًا لِأَهْلِ الزَّيْغِ وَالتَّعْطِيلِ
٥١	نُمِرُّهَا كَمَا أَتَتْ فِي الذِّكْرِ	مِنْ غَيْرِ «تَأْوِيلٍ» وَغَيْرِ «فِكْرِ»
٥٢	وَيَسْتَحِيلُ «الجَهْلُ» وَ«العَجْزُ» كَمَا	قَدِ اسْتَحَالَ «المَوْتُ» حَقًّا وَ«العَمَى»
٥٣	فَكُلُّ «نَقْصٍ» قَدْ تَعَالَى اللهُ	عَنْهُ فَيَا بُشْرَى لِمَنْ وَالَاهُ
٥٤	وَكُلُّ مَا يُطْلَبُ فِيهِ الجَزْمُ	فَمَنْعُ «تَقْلِيدٍ» بِذَاكَ حَتْمُ
٥٥	لِأَنَّهُ لَا يُكْتَفَى بِالظَّنِّ	لِذِي الحِجَى فِي قَوْلِ «أَهْلِ الفَنِّ»
٥٦	وَقِيلَ يَكْفِي الجَزْمُ «إِجْمَاعًا» بِمَا	يُطْلَبُ فِيهِ عِنْدَ بَعْضِ العُلَمَا
٥٧	فَالجَازِمُونَ مِنْ عَوَامِ البَشَرِ	فَمُسْلِمُونَ عِنْدَ «أَهْلِ الأَثَرِ»
٥٨	وَسَائِرُ الأَشْيَاءِ غَيْرُ «الذَّاتِ»	وغَيْرُ مَا «الأَسْمَاءِ» وَ«الصِّفَاتِ»
٥٩	مَخْلُوقَةٌ لِرَبِّنَا مِنَ العَدَمْ	وَضَلَّ مَنْ أَثْنَى عَلَيْهَا بِالقِدَمْ
٦٠	وَرَبُّنَا يَخْلُقُ بِاخْتِيَارِ	مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ وَلَا اضْطِرَارِ
٦١	لَكِنَّهُ لَا يَخْلُقُ الخَلْقَ سُدَى	كَمَا أَتَى فِي النَّصِّ فَاتْبَعِ الهُدَى
٦٢	أَفْعَالُنَا مَخْلُوقَةٌ للهِ	لَكِنَّهَا كَسْبٌ لَنَا يَا لَاهِي

٦٣ وَكُـلُّ مَـا يفْعَلُـهُ العِبَـادُ ... مِـنْ طَاعـةٍ أو ضِـدِّهَا مُـرَادُ
٦٤ لِرَبِّنَـا مِـنْ غَـيْرِ مَـا اضْـطِرَارِ ... مِنْـهُ لَنَـا فَـافْهَمْ ولَا تُمَـارِ
٦٥ وَجَـازَ لِلمَـوْلَى يُعَـذِّبُ الـوَرَى ... مِـنْ غَـيْرِ مَـا ذَنْـبٍ وَلَا جُـرْمٍ جَـرَى
٦٦ فَكُـلُّ مَـا مِنْـهُ تَعـالَى يَجْمُـلُ ... لِأَنَّـهُ عَـنْ فِعْلِـهِ لَا يُسْـأَلُ
٦٧ فَـإِنْ يُثِـبْ فإنَّـه مِـنْ فَضْـلِهِ ... وَإِنْ يُعَـذِّبْ فَـبِمَحْضِ عَدْلِـهِ
٦٨ فَلَـمْ يَجِـبْ عَلَيْـهِ فِعْـلُ الأَصْـلَحِ ... وَلَا الصَّـلَاحِ وَيْـحَ مَـنْ لَمْ يُفْلِـحِ!
٦٩ فَكُـلُّ مَـنْ شَـاءَ هُـدَاهُ يَهْتَـدِي ... وَإِن يُـرِدْ ضَـلَالَ عَبـدٍ يَعْتَـدِ
٧٠ وَالـرِّزْقُ مَـا يَنْفَـعُ مِـنْ حَـلَالِ ... أَوْ ضِـدِّهِ فَحُـلْ عَـنِ المُحَـالِ
٧١ لِأَنَّـهُ رَازِقُ كُـلِّ الخَلْـقِ ... وَلَـيْسَ مَخْلُـوقٌ بِغَـيْرِ رِزْقِ
٧٢ وَمَـنْ يَمُـتْ بِقَتْلِـهِ مِـنَ البَشَـرْ ... أَوْ غَـيْرِهِ فَبِـ«القَضَـاءِ وَالقَـدَرْ»
٧٣ وَلَمْ يَفُتْ مِـنْ «رِزْقِـهِ» وَلَا «الأَجَـلْ» ... شَيْءٌ فَـدَعْ أَهْـلَ الضَّـلَالِ وَالخَطَـلْ
٧٤ وَوَاجِـبٌ عَـلَى العِبَـادِ طُـرَّا ... أَنْ يَعْبُـدُوهُ طَاعَـةً وَبِـرَّا
٧٥ وَيَفْعَلُـوا الفِعْـلَ الَّـذِي بِـهِ أَمَـرْ ... حَـتْمًا وَيَتْرُكُـوا الَّـذِي عَنْـهُ زَجَـرْ
٧٦ وَكُـلُّ مَـا قَـدَّرَ أَوْ قَضَـاهُ ... فَوَاقِـعٌ حَـتْمًا كَـمَا قَضَـاهُ
٧٧ وَلَيْسَ وَاجِـبٌ عَـلَى العَبْـدِ «الرِّضَـا» ... بِكُـلِّ مَقْضِيٍّ وَلَكِـنَ بِالقَضَـا
٧٨ لِأَنَّـهُ مِـنْ فِعْلِـهِ تَعـالَى ... وَذَاكَ مِـنْ فِعْـلِ الَّـذِي تَقَـالَى
٧٩ وَيَفْسُـقُ المُـذْنِبُ بِـ«الكَبِـيرَهْ» ... كَـذَا إِذَا أَصَرَّ بِـ«الصَّـغِيرَهْ»

٨٠ لَا يَخْرُجُ المَرْءُ مِنَ «الإِيمَانِ» ... بِـ«مُوبِقَاتِ الذَّنْبِ» وَ«العِصْيَانِ»

٨١ وَوَاجِبٌ عَلَيْهِ أَنْ يَتُوبَا ... مِنْ كُلِّ مَا جَرَّ عَلَيْهِ حُوبَا

٨٢ وَيَقْبَلُ المَوْلَى بِمَحْضِ الفَضْلِ ... مِنْ غَيْرِ عَبْدٍ كَافِرٍ مُنْفَصِلِ

٨٣ مَا لَمْ يَتُبْ مِنْ «كُفْرِهِ» بِضِدِّهِ ... فَيَرْتَجِعْ عَنْ «شِرْكِهِ» وَصَدِّهِ

٨٤ وَمَنْ يَمُتْ وَلَمْ يَتُبْ مِنَ الخَطَا ... فَأَمْرُهُ مُفَوَّضٌ لِذِي العَطَا

٨٥ فَإِنْ يَشَأْ يَعْفُ وَإِنْ شَاءَ انْتَقَمْ ... وَإِنْ يَشَأْ أَعْطَى وَأَجْزَلَ النِّعَمْ

٨٦ وَقِيلَ فِي «الدُّرُوزِ» وَ«الزَّنَادِقَهْ» ... وَسَائِرِ «الطَّوائِفِ المُنَافِقَهْ»

٨٧ وَكُلِّ «دَاعٍ لِابْتِدَاعٍ» يُقْتَلُ ... كَمَنْ تَكَرَّرْ نَكْثُهُ لَا يُقْبَلُ

٨٨ لِأَنَّهُ لَمْ يُبْدِ مِنْ إِيمَانِهِ ... إِلَّا الَّذِي أَذَاعَ مِنْ لِسَانِهِ

٨٩ كَـ«مُلْحِدٍ» وَ«سَاحِرٍ» وَ«سَاحِرَهْ» ... وَهُمْ عَلَى نِيَّاتِهِمْ فِي الآخِرَهْ

٩٠ قُلْتُ: وإِنْ دَلَّتْ دَلَائِلُ الهُدَى ... كَمَا جَرَى لِـ«العَيْلَبُونِيِّ» اهْتَدَى

٩١ فَإِنَّهُ أَذَاعَ مِنْ أَسْرَارِهِمْ ... مَا كَانَ فِيهِ الهَتْكُ عَنْ أَسْتَارِهِمْ

٩٢ وَكَانَ لِلدِّينِ القَوِيمِ نَاصِرَا ... فَصَارَ مِنَّا بَاطِنًا وَظَاهِرَا

٩٣ فَكُلُّ «زِنْدِيقٍ» وَكُلُّ «مَارِقٍ» ... وَ«جَاحِدٍ» وَ«مُلْحِدٍ مُنَافِقٍ»

٩٤ إِذَا اسْتَبَانَ نُصْحُهُ لِلدِّينِ ... فَإِنَّهُ يُقْبَلُ عَنْ يَقِينِ

٩٥ إِيمَانُنَا «قَوْلٌ» وَ«قَصْدٌ» وَ«عَمَلْ» ... «تَزِيدُهُ التَّقْوَى» وَ«يَنْقُصْ بِالزَّلَلْ»

٩٦ وَنَحْنُ فِي إِيمَانِنَا «نَسْتَثْنِي» ... مِنْ غَيْرِ شَكٍّ فَاسْتَمِعْ وَاسْتَبِنِ

٩٧ نُتَابِعُ الأَخْيَارَ مِنْ «أَهْلِ الأَثَرْ» ونَقْتَفِي «الآثَارَ» لَا «أَهْلَ الأَشَرْ»

٩٨ ولَا تَقُلْ إِيمَانُنَا مَخْلُوقُ ولَا قَدِيمٌ هَكَذَا مَطْلُوقُ

٩٩ فَإِنَّهُ يَشْمَلُ لِلصَّلَاةِ وَنَحْوِهَا مِنْ سَائِرِ الطَّاعَاتِ

١٠٠ فَفِعْلُنَا نَحْوَ «الرُّكُوعِ» مُحْدَثُ وَكُلُّ «قُرْآنٍ» قَدِيمٌ فَابْحَثُوا

١٠١ وَوَكَّلَ اللهُ مِنْ «الكِرَامِ» اثْنَيْنِ حَافِظَيْنِ لِلأَنَامِ

١٠٢ فَيَكْتُبَانِ كُلَّ أَفْعَالِ الوَرَى كَمَا أَتَى فِي «النَّصِّ» مِنْ غَيْرِ امْتِرَا

١٠٣ وَكُلُّ مَا صَحَّ مِنَ الأَخْبَارِ أَوْ جَاءَ فِي التَّنْزِيلِ وَالآثَارِ

١٠٤ مِنْ فِتْنَةِ «البَرْزَخِ» وَ«القُبُورِ» وَمَا أَتَى فِي ذَا مِنَ الأُمُورِ

١٠٥ وَأَنَّ «أَرْوَاحَ الوَرَى» لَمْ تُعْدَمِ مَعْ كَوْنِهَا مَخْلُوقَةً فَاسْتَفْهِمِ

١٠٦ فَكُلُّ مَا عَنْ سَيِّدِ الخَلْقِ وَرَدْ مِنْ أَمْرِ هَذَا البَابِ حَقٌّ لَا يُرَدْ

١٠٧ وَمَا أَتَى فِي «النَّصِّ» مِنْ «أَشْرَاطِ» فَكُلُّهُ حَقٌّ بِلَا شِطَاطِ

١٠٨ مِنْهَا الإِمَامُ الخَاتَمُ الفَصِيحُ «مُحَمَّدُ المَهْدِيُّ» و«المَسِيحُ»

١٠٩ وَأَنَّهُ يَقْتُلُ «لِلدَّجَّالِ» بِـ«بَابِ لُدٍّ» خَلِّ عَنْ جِدَالِ

١١٠ وَأَمْرَ «يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ» اثْبِتِ فإِنَّه حَقٌّ كَـ«هَدْمِ الكَعْبَةِ»

١١١ وَأَنَّ مِنْهَا «آيَةَ الدُّخَانِ» وَأَنَّهُ يُذْهَبُ بِـ«القُرْآنِ»

١١٢ «طُلُوعُ شَمْسِ الأُفْقِ» مِنْ دَبُورِ كَـ«ذَاتِ أَجْيَادٍ» عَلَى المَشْهُورِ

١١٣ وَآخِرُ الآيَاتِ «حَشْرُ النَّارِ» كَمَا أَتَى فِي مُحْكَمِ الأَخْبَارِ

١١٤ فَكُلُّهَـا صَـحَّتْ بِهَـا الأَخْبَـارُ وَسَـطَّرَتْ آثَارَهَـا الأَخْيَـارُ
١١٥ وَاجْـزِمْ بِـأَمْرِ «البَعْـثِ» وَ«النُّشُـورِ» وَ«الحَشْرِ» جَزْمًا بَعْدَ «نَفْـخِ الصُّـورِ»
١١٦ كَـذَا وُقُـوفُ الخَلْـقِ «لِلْحِسَـابِ» وَ«الصُّـحْفِ» وَ«المِيـزَانِ» للثَّـوَابِ
١١٧ كَذَا «الصِّرَاطُ» ثُمَّ «حَوضُ المُصْطَفَى» فَيَـا هَنَـا لِمَـنْ بِـهِ نَـالَ الشِّـفَا
١١٨ عَنْـهُ «يُـذَادُ» المُفْـتَرِي كَـمَا وَرَدْ وَمَـنْ نَحَـا سُـبْلَ السَّـلَامَةِ لَمْ يُـرَدْ
١١٩ فَكُـنْ مُطِيعًـا وَاقْـفُ أَهْـلَ الطَّاعَـةِ فِي «الحَوضِ» وَ«الكَوْثَرِ» وَ«الشَّفَاعَةِ»
١٢٠ فَإِنَّهَـا ثَابِتَـةٌ لِلْمُصْـطَفَى كَغَـيْرِهِ مِـنْ كُـلِّ أَرْبَـابِ الوَفَـا
١٢١ مِـنْ عَـالِمٍ كَالرُّسْـلِ والأَبْـرَارِ سِـوَى الَّتِـي خُصَّـتْ بِـذِي الأَنْـوَارِ
١٢٢ وَكُـلُّ «إِنْسَـانٍ» وَكُـلُّ «جِنَّـةِ» فِي دَارِ «نَـارٍ» أَوْ نَعِـيمِ «جَنَّـةِ»
١٢٣ هُمَـا مَصِـيرُ الخَلْـقِ مِـنْ كُـلِّ الـوَرَى فَالنَّـارُ دَارُ مَـنْ تَعَـدَّى وافْـتَرَى
١٢٤ وَمَـنْ عَصَـى بِذَنْبِـهِ لَمْ يَخْلُـدِ وَإِنْ دَخَلْهَـا يَـا بَـوارَ المُعْتَـدِي
١٢٥ وَ«جَنَّـةُ النَّعِـيمِ» لِلأَبْـرَارِ مَصُـونَةٌ عَـنْ سَـائِرِ الكُفَّـارِ
١٢٦ وَاجْـزِمْ بِـأَنَّ «النَّـارَ» كَـ«الجَنَّـةِ» فِي وُجُودِهَـا وَأَنَّهَـا لَمْ تَتْلَـفِ
١٢٧ فَنَسْـأَلُ اللهَ «النَّعِـيمَ» وَ«النَّظَـرْ» لِرَبِّنَـا مِـنْ غَـيْرِ مَـا شَـيْنٍ غَـبَرْ
١٢٨ فَإِنَّـهُ يُنْظَـرُ بالأَبْصَـارِ كَـمَا أَتَـى فِي «الـنَّصِّ» وَ«الأَخْبَـارِ»
١٢٩ لِأَنَّـهُ سُـبْحَانَهُ لَمْ يُحْجَـبِ إِلَّا عَـنِ «الكَـافِرِ» وَ«المُكَـذِّبِ»
١٣٠ وَمِـنْ عَظِـيمِ مِنَّـةِ «السَّـلَامِ» وَلُطْفِـهِ بِسَـائِرِ الأَنَـامِ

١٣١ أَنْ أَرْشَـــدَ الخَلْـــقَ إِلَى الوُصُـــولِ مُبَيِّنًـــا لِلْحَـــقِّ بِـــ«الرَّسُـــولِ»

١٣٢ وَشَرْطُ مَـــنْ أُكْـــرِمَ بِـــ«النُّبُـــوَّةِ» «حُرِّيَّـــةٌ» «ذُكُـــورَةٌ» كَـــ«قُـــوَّةِ»

١٣٣ وَلَا تُنَـــالُ رُتْبَـــةُ «النُّبُـــوَّةِ» بِـ«الكَسْبِ» وَ«التَّهْذِيبِ» وَ«الفُتُـوَّةِ»

١٣٤ لَكِنَّهَـا فَضْـلٌ مِـنَ المَـولَى الأَجَـلْ لِمَـنْ يَشَـا مِـنْ خَلْقِـهِ إِلَى الأَجَـلْ

١٣٥ وَلَمْ تَـزَلْ فِـيمَا مَضَـى الأَنْبَـاءُ مِـنْ فَضْـلِهِ تَـأْتِي لِمَـنْ يَشَـاءُ

١٣٦ حَتَّـى أَتَـى بِـ«الخَاتَمِ» الَّـذِي خَتَمْ بِـهِ وَأَعْلَانَـا عَـلَى كُـلِّ الأُمَـمْ

١٣٧ وَخَصَّـــهُ بِـــذَاكَ كَالمَقَـــامِ وَبَعْثِـــهِ لِسَـــائِرِ الأَنَـــامِ

١٣٨ وَ«مُعْجِـزِ القُـرْآنِ» كَـ«المِعْـرَاجِ» حَقًّـا بِـلَا مَـيْنٍ وَلَا اعْوِجَـاجِ

١٣٩ فَكَـمْ حَبَـاهُ رَبُّـهُ وَفَضَّـلَهْ وَخَصَّـهُ سُـبْحَانَهُ وَخَوَّلَـهْ

١٤٠ وَ«مُعْجِـزَاتُ» خَـاتَمِ الأَنْبَـاءِ كَثِـيرَةٌ تَجِـلُّ عَـنْ إِحْصَـائِي

١٤١ مِنْهَـا «كَـلَامُ اللهِ» مُعْجِـزُ الـوَرَى كَـذَا «انْشِقَاقُ البَدْرِ» فِي غَيْرِ امْتِرَا

١٤٢ وَأَفْضَـلُ العَـالَمِ مِـنْ غَـيْرِ امْـتِرَا نَبِيُّنَـا المَبْعُـوثُ فِي «أُمِّ القُـرَى»

١٤٣ وبَعْـدَهُ الأَفْضَـلُ «أَهْـلُ العَـزْمِ» فَـ«الرُّسْـلُ» ثُـمَّ «الأَنْبِيَـا» بِـالجَزْمِ

١٤٤ وَإِنَّ كُـلَّ وَاحِـدٍ مِـنْهُمْ سَـلِمْ مِنْ كُلِّ مَا نَقْصٍ وَمِنْ «كُفْرٍ» عُصِمْ

١٤٥ كَـذَاكَ مِـنْ «إِفْـكٍ» وَمِـنْ «خِيَانَـةِ» لِوَصْـفِهِمْ بِـ«الصِّـدْقِ» وَ«الأَمَانَـةِ»

١٤٦ وَجَـائِزٌ فِي حَـقِّ كُـلِّ الرُّسْـلِ «النَّـوْمُ» وَ«النِّكَـاحُ» مِثْـلُ «الأَكْـلِ»

١٤٧ وَلَـيْسَ فِي الأُمَّـةِ بِـالتَّحْقِيقِ فِي الفَضْلِ والمَعْرُوفِ كَـ«الصِّـدِّيقِ»

١٤٨ وَبَعْـدَهُ «الفَـارُوقُ» مِـنْ غَـيْرِ افـتِرَا وَبَعـــدَهُ «عُـــثْمَانُ» فَـــاتْرُكِ المِـــرَا
١٤٩ وبَعْــدُ: فَالفَضْــلُ حَقِيقًــا فاسْــمَعِ نِظَــامِي هَــذَا لــ«البَطِـينِ الأَنْـزَعِ»
١٥٠ مُجَــدِّلِ الأَبْطَــالِ مَــاضِي العَــزْمِ مُفَــرِّجِ الأَوْجَــالِ وَافِي الحَــزْمِ
١٥١ وَافِي النَّدَى مُبدِي الهُدَى مُرْدِي العِدَا مُجْلِي الصَّدَى يَا وَيْلَ مَنْ فِيهِ اعتَدَى
١٥٢ فَحُبُّــهُ كَحُــبِّهِمْ حَــتْمًا وَجَــبْ وَمَــنْ تَعَــدَّى أَوْ قَــلَى فَقَــدْ كَــذَبْ
١٥٣ وَبَعْـدُ: فالأَفْضَـلُ «بَـاقِي العَشَــرَهْ» فَـ«أَهْـلُ بَـدْرٍ» ثُـمَّ «أَهْـلُ الشَّـجَرَهْ»
١٥٤ وَقِيــلَ «أَهْــلُ أُحْــدٍ» المُقَدَّمَــهْ والأَوَّلَ اوْلَى للنُّصُــوصِ المُحْكَمَــهْ
١٥٥ وَ«عَائِشَـهْ» فِي العِلْـمِ مَـعْ «خَدِيجَـةِ» فِي السَّــبْقِ فَــافْهَمْ نُكْتَــةَ النَّتِيجَــةِ
١٥٦ وَلَـيْسَ فِي الأُمَّـةِ كَــ«الصَّـحَابَةِ» فِي الفَضْــلِ وَالمَعْــرُوفِ وَالإِصَــابَةِ
١٥٧ فَــإِنَّهُمْ قَــدْ شَــاهَدُوا «المُخْتَــارَا» وَعَــــايَنُوا الأَسْرَارَ وَالأَنْــــوَارَا
١٥٨ وَجَاهَــــدُوا فِي اللهِ حَتَّــــى بَانَــــا دِيــنُ الهُــدَى وَقَــدْ سَمَا الأَدْيَانَــا
١٥٩ وَقَــدْ أَتَــى فِي مُحْكَــمِ التَّنْزِيــلِ مِــنْ فَضْــلِهِمْ مَــا يَشْــفِي لِلْغَلِيــلِ
١٦٠ وَفِي «الأَحَادِيــثِ» وَفِي «الآثَــارِ» وَفِي كَــلَامِ القَــوْمِ وَالأَشْــعَارِ
١٦١ مَـا قَـدْ رَبَـا مِـنْ أَنْ يُحِـيطَ نَظْمِـي عَـنْ بَعْضِـهِ فَـاقْنَعْ وَخُـذْ عَـنْ عِلْـمِ
١٦٢ وَاحْذَرْ مِنَ الخَوْضِ الَّذِي قَـدْ يُـزْرِي بِفَضْــلِهِمْ مِمَّــا جَــرَى لَــوْ تَــدْرِي
١٦٣ فَإِنَّــهُ عَــنِ اجْتِهَــادٍ قَــدْ صَــدَرْ فَاسْــلَمْ أَذَلَّ اللهُ مَــنْ لَــهُمْ هَجَــرْ
١٦٤ وَبَعْـدَهُمْ فَــ«التَّــابِعُونَ» أَحْــرَى بِالفَضْــلِ ثُــمَّ «تَــابِعُوهُمْ» طُــرَّا

١٦٥ وَكُلُّ «خَارِقٍ» أَتَى عَنْ صَالِحِ ... مِنْ تَابِعٍ لِشَرْعِنَا وَنَاصِحِ
١٦٦ فَإِنَّهُ مِنَ «الكَرَامَاتِ» الَّتِي ... بِهَا نَقُولُ فَاقْفُ لِلْأَدِلَّةِ
١٦٧ وَمَنْ نَفَاهَا مِنْ ذَوِي الضَّلَالِ ... فَقَدْ أَتَى فِي ذَاكَ بِالْمُحَالِ
١٦٨ فَإِنَّهَا شَهِيرَةٌ وَلَمْ تَزَلْ ... فِي كُلِّ عَصْرٍ يَا شَقَا أَهْلِ الزَّلَلْ
١٦٩ وَعِنْدَنَا تَفْضِيلُ «أَعْيَانِ البَشَرْ» ... عَلَى «مَلَاكِ رَبِّنَا» كَمَا اشْتَهَرْ
١٧٠ قَالَ: وَمَنْ قَالَ سِوَى هَذَا افْتَرَى ... وَقَدْ تَعَدَّى فِي المَقَالِ وَاجْتَرَا
١٧١ وَلَا غِنَى لِأُمَّةِ الإِسْلَامِ ... فِي كُلِّ عَصْرٍ كَانَ عَنْ «إِمَامِ»
١٧٢ يَذُبُّ عَنْهَا كُلَّ ذِي جُحُودِ ... وَيَعْتَنِي بِـ«الغَزْوِ» وَ«الحُدُودِ»
١٧٣ وَ«فِعْلِ مَعْرُوفٍ» وَ«تَرْكِ نُكْرِ» ... وَ«نَصْرِ مَظْلُومٍ» وَ«قَمْعِ كُفْرِ»
١٧٤ وَأَخْذِ «مَالِ الفَيْءِ» وَ«الخَرَاجِ» ... وَنَحْوِهِ وَ«الصَّرْفِ» فِي مِنْهَاجِ
١٧٥ وَنَصْبُهُ بِـ«النَّصِّ» وَ«الإِجْمَاعِ» ... وَ«قَهْرُهُ» فَحُلْ عَنِ الخِدَاعِ
١٧٦ وَشَرْطُهُ «الإِسْلَامُ» وَ«الحُرِّيَّهْ» ... «عَدَالَةٌ» «سَمْعٌ» مَعَ «الدِّرِيَّهْ»
١٧٧ وَأَنْ يَكُونَ مِنْ «قُرَيشٍ» «عَالِمَا» ... «مُكَلَّفًا» ذَا «خِبْرَةٍ» وَ«حَاكِمَا»
١٧٨ وَكُنْ مُطِيعًا أَمْرَهُ فِيمَا أَمَرْ ... مَا لَمْ يَكُنْ بِـ«مُنْكَرٍ» فَيُحْتَذَرْ
١٧٩ وَاعْلَمْ بِأَنَّ «الأَمْرَ وَالنَّهْيَ» مَعَا ... «فَرْضَا كِفَايَةٍ» عَلَى مَنْ قَدْ وَعَى
١٨٠ وَإِنْ يَكُنْ ذَا وَاحِدًا «تَعَيَّنَا» ... عَلَيْهِ لَكِنْ شَرْطُهُ أَنْ «يَأْمَنَا»
١٨١ فَاصْبِرْ وَازِلْ بِـ«اليَدِ» وَ«اللِّسَانِ» ... لِـ«مُنْكَرٍ» وَاحْذَرْ مِنَ النُّقْصَانِ

١٨٢ وَمَـنْ نَهَـى عَـمَّا لَـهُ قَـدِ ارْتَكَـبْ فَقَـدْ أَتَـى مِمَّـا بِـهِ يُقْضَـى العَجَـبْ
١٨٣ فَلَـوْ بَـدَا بِنَفْسِـهِ فَـذَادَهَا عَـنْ غَيِّهَـا لَكَـانَ قَـدْ أَفَادَهَـا
١٨٤ «مَـدَارِكُ العُلُـومِ» فِي العِيَـانِ مَحْصُـورَةٌ فِي «الحَـدِّ» وَ«البُرْهَـانِ»
١٨٥ وَقَـالَ قَـوْمٌ عِنْـدَ «أَصْحَابِ النَّظَـرْ» «حِسٌّ» وَ«إِخْبَارٌ صَحِيحٌ» وَ«النَّظَـرْ»
١٨٦ فَـ«الحَـدُّ» وَهْـوَ أَصْـلُ كُـلِّ عِلْـمِ وَصْـفٌ مُحِيطٌ كَاشِـفٌ فَـافْتَهِمِ
١٨٧ وَ«شَرْطُـهُ» طَـرْدٌ وَعَكْـسٌ وَهْـوَ إِنْ أَنْبَا عَـنِ الـذَّوَاتِ فَـ«التَّـامَ» اسْـتَبِنْ
١٨٨ وَإِنْ يَكُنْ بِـ«الجِنْسِ» ثُـمَّ «الخَاصَّـهْ» فَـذَاكَ «رَسْـمٌ» فَـافْهَمِ المُحَاصَّـهْ
١٨٩ وَكُـلُّ مَعْلُـومٍ بِحِـسٍّ وَحِجَـى فَنُكْـرُهُ جَهْـلٌ قَبِـيحٌ فِي الهِجَـا
١٩٠ فَـإِنْ يَقُـمْ بِنَفْسِـهِ فَـ«جَـوْهَرُ» أَوْ لَا فَـذَاكَ «عَـرَضٌ» مُفْتَقِـرُ
١٩١ وَ«الجِسْـمُ» مَـا أُلِّـفَ مِـنْ جُـزْأَيْنِ فَصَـاعِدًا فَـاتْرُكْ حَـدِيثَ المَـيْنِ
١٩٢ وَ«مُسْـتَحِيلُ الـذَّاتِ» غَـيْرُ مُمْكِـنِ وَضِـدُّهُ مَـا جَـازَ فَاسْـمَعْ زَكَنِـي
١٩٣ وَ«الضِّـدُّ» وَ«الخِلَافُ» وَ«النَّقِيضُ» وَ«المِثْـلُ» وَ«الغَـيْرَانِ» مُسْـتَفِيضُ
١٩٤ وَكُـلُّ هَـذَا عِلْمُـه مُحَقَّـقْ فَلَـمْ نُطِـلْ بِـهِ وَلَمْ نُنَمِّـقْ
١٩٥ وَالحَمْـدُ للهِ عَـلَى التَّوْفِيـقِ لِمَـنْهَجِ الحَـقِّ عَـلَى التَّحْقِيـقِ
١٩٦ مُسَـلِّمًا لِمُقْتَضَـى الحَـدِيثِ وَالـنَّصِّ فِي القَـدِيمِ وَالحَـدِيثِ
١٩٧ لَا أَعْتَنِـي بِغَـيْرِ «قَـوْلِ السَّـلَفِ» مُوافِقًـا أَئِمَّتِـي وَسَـلَفِي
١٩٨ وَلَسْـتُ فِي قَـوْلِي بِـذَا مُقَلِّـدَا إِلَّا «النَّبِـيَّ» المُصْطَفَى مُبْدِي الهُدَى

١٩٩ صَلَّى عَلَيْهِ اللهُ مَا قَطْرٌ نَزَلْ ... وَمَا تَعَانَى ذِكْرُهُ مِنَ الأَزَلْ

٢٠٠ وَمَا انْجَلَى بِهَدْيِهِ الدَّيْجُورُ ... وَرَاقَتِ الأَوْقَاتُ وَالدُّهُورُ

٢٠١ وَ«آلِهِ» وَ«صَحْبِهِ» أَهْلِ الوَفَا ... مَعَادِنِ التَّقْوَى وَيَنْبُوعِ الصَّفَا

٢٠٢ وَ«تَابِعٍ» وَ«تَابِعٍ لِلتَّابِعِ» ... خَيْرِ الوَرَى حَقًّا بِنَصِّ الشَّارِعِ

٢٠٣ وَرَحْمَةُ اللهِ مَعَ الرِّضْوَانِ ... وَالبِرِّ وَالتَّكْرِيمِ وَالإِحْسَانِ

٢٠٤ تُهْدَى مَعَ التَّبْجِيلِ وَالإِنْعَامِ ... مِنِّي لِمَثْوَى عِصْمَةِ الإِسْلَامِ

٢٠٥ أَئِمَّةِ الدِّينِ هُدَاةِ الأُمَّةِ ... أَهْلِ التُّقَى مِنْ سَائِرِ الأَئِمَّةِ

٢٠٦ لَا سِيَّمَا «أَحْمَدُ» وَ«النُّعْمَانُ» ... وَمَالِكٌ «مُحَمَّدُ» الصِّنْوَانُ

٢٠٧ مَنْ لَازِمٌ لِكُلِّ أَرْبَابِ العَمَلْ ... تَقْلِيدُ حَبْرٍ مِنْهُمُ فَاسْمَعْ تَخَلْ

٢٠٨ وَمَنْ نَحَا لِسُبْلِهِمْ مِنَ الوَرَى ... مَا دَارَتِ الأَفْلَاكُ أَوْ نَجْمٌ سَرَى

٢٠٩ هَدِيَّةٌ مِنِّي لِأَرْبَابِ السَّلَفْ ... مُجَانِبًا لِلْخَوْضِ مِنْ أَهْلِ الخَلَفْ

٢١٠ خُذْهَا هُدِيتَ وَاقْتَفِي نِظَامِي ... تَفُزْ بِمَا أَمَّلْتَ وَالسَّلَامِ

انتَهَى مَتْنُ السَّفَّارِينِيَّةِ






بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ



الحمدُ لله نَحمدُهُ ونَستعينُهُ ونَستغفرُهُ ونَتوبُ إليه، ونَعوذُ بالله من شرورِ أنفسنا ومن سيئاتِ أعمالنا، من يَهدِ الله فلا مُضِلَّ له، ومن يُضلِل فلا هادِيَ له، وأشهدُ أن لَا إله إلَّا الله وحدَهُ لَا شريكَ له، وأشهدُ أن محمدًا عبدُهُ ورسولُهُ صلى الله عَلَيه وعَلَى آلِه وأصحابِه وأتباعِه، وسَلَّم تسليمًا كثيرًا.

أمَّا بعدُ؛ فهذا كلامٌ فِي التوحيدِ رَتَّبناه عَلَى تَرتيبِ عَقيدة السَّفَّارينيِّ، ونُنَبِّه عَلَى بَعْضِ الأَشياءِ الَّتي يَنبَغي التَّنبيه علَيها فِي كلامِه.

عِلمُ التوحيدِ ومنزلتُهُ من الدين:

يُسَمَّى هَذَا العلمُ عِلمَ التوحيدِ، وعلمَ العقائِدِ، وعلمَ أصولِ الدِّين، وعلمَ الكلامِ؛ لأن أهلَ السُّنَّةِ عارَضوا فِيهِ أهلَ الكَلام، وبَيَّنوا بُطلان مَذهبهم، وحَدُّ هَذَا العلمِ: «عِلمٌ يُعرَف بِهِ مَا يَجبُ ويَجوزُ ويَستَحيلُ إضافَتُه إلَى الله».

أمَّا منزلتُه من الدِّين فإنَّه واجبٌ وهُو أشرفُ العلومِ وأفضلُها؛ وذَلِك لأن العِلمَ يَشرُف بحسب المعلومِ، ولَا شيءَ من المعلومِ أشرَفُ من معرفةِ الله بأسمائه وصفاته.

أقسامُ التَّوحيدِ: التوحيدُ ثلاثةُ أقسامٍ:

الأول: توحيدُ الرُّبوبيَّة: وهُو اعتِقَادُ انفرادِ الله بالملك والتصرف، مثل أن يَعتَقِد أن الله هُو الخالقُ الرَّازق، المُحيي المُميت، المدبِّر لجميعِ الأمور.

القِسمُ الثَّاني: توحيدُ الأَسْماءِ والصِّفاتِ: وهُو اعتِقَادُ انفرادِ الله تَعالَى بما يُختَصُّ بِهِ من الأَسْماء والصِّفات، ويَرجِع ذَلِك إِلَى إثباتِ مَا أثبَتَهُ الله لنفسِه ورسولُه من الأَسْماء والصِّفات، ونَفي مَا جاء نفيُه عَن الله ورسولِه من ذَلِك والسكوتِ عما لم يَرِد بِهِ نَفيٌ ولَا إِثباتٌ.

القِسمُ الثَّالثُ: تَوحيدُ الأُلوهِيَّة: ويُقالُ له: توحيدُ العبادة، وهُو إفرادُ الله بالعبادة من الصلاة والصيامِ والزكاة والحجِّ وغَيْر ذَلِك.

وخلاصتُه: أن توحيدَ الرُّبوبِيَّة: إفرادُ الله بأفعالِه وملكِه.

وتوحيدَ الأَسْماءِ والصِّفات: إفرادُ الله بأسمائه وصفاته بأن تُثبَتَ له من غَيْر تَشبيهٍ.

وتوحيدُ العبادة: هُو إفرادُ الله بالعبادة.

والذي أُلِّفت فِيهِ العقائِدُ هُو توحيدُ الأَسْماء والصِّفات.

أهلُ السُّنَّةِ والجماعةِ: هم المتمسِّكون بما كان عَلَيه النَّبِيُّ ﷺ وأصحابُه وسُمُّوا (أهلَ السُّنَّةِ) لتَمسُّكِهم بسُنَّةِ النَّبِيِّ ﷺ، و(أهلَ الجماعة) لاجتماعهم عَلَى ذَلِك، ويُطلَق عَلَيهِم اسم: (الفِرْقة النَّاجية)؛ لأنهم نَجو من البِدَعِ فِي الدُّنيا وسَيَنجُون من النارِ يومَ القيامة.

البِدعةُ: هي كلُّ مَا يَتَّخذُه صاحبُه دينًا من قَوْلٍ أو عملٍ أو اعتِقَادٍ ولَمْ يَكُن واردًا عنِ الشرع، كمن يَخوضُ بلفظِ الجسم نفيًا أو إثباتًا، وكمن يَتَّخِذُ صلاةً لسبب لم يَجعله الشارع سببًا لها.



تَنبيهٌ عَلَى قَوْلِ المؤلِّفِ:

الحَمْــدُ للهِ القَــدِيمِ البَــاقِي .... إلـــــخ

«**القَدِيم**» فِي اصطلاحِ المتكلمين: هُو الَّذِي لم يُسبَق بعَدَمٍ، وظاهرُ كلام المؤلِّف إثباتُ كونِه من أَسْماء الله وفيه نَظرٌ؛ لأنَّ الأَسْماء لَا يَثبُت منها إلَّا مَا أثبتَهُ الله لنفسِه، ولم يَرِد مِن أسمائه «**القَدِيم**»؛ ثمَّ إنَّ القديمَ فِي اللُّغةِ يُطلَقُ عَلَى ضِدِّ الجديد وإن كان حادثًا، والشيءُ إذا كان يَحتَمِل نَقصًا ولو من بَعْض الوجوه فإنَّه لَا يَصِحُّ نسبته إلَى الله، وَقَد جاء فِي الشرعِ من أَسْماء الله «الأوَّل، الَّذِي لَيْس قَبلَه شيءٌ»، وهُو أحسنُ من القديم، ولَيْس فِيهِ احتمالُ نقصٍ.

كما أن ظاهـرَ كلامِ المؤلِّف أن «**البَاقِـي**» من أَسْماء الله أيضًا، ومعناه فِي اصطلاحِهم هُو الَّذِي يَمتَنِعُ عَدمُه، فإن كان وَرَدَ من أَسْماء الله فهُو ظاهِرٌ، وإن لم يَرِد من أسمائه فإننا لَا نُثبِتُه اسمًا له، وَقَد جاء من أَسْماءِ الله «**الآخر**» الَّذِي لَيْسَ بعده شيء.

وأمَّا قَوْله: «**مُسَبِّبِ الأَسْبَابِ**» وقَوْله: «**مَوْجُود**» فِي البيتِ الَّذِي بعد هَذَا فإنَّه مِن بابِ الإخبارِ لَا مِن بابِ التَّسمية، وبابُ الإخبارِ قد يَجوزُ فِيهِ مَا لَا يَجوزُ فِي باب التسميةِ.

قَوْل المؤلف: «**دَلَّتْ عَلَى وُجُودِهِ الحَوَادِثُ**» يَنبَغي أن يُقالَ: إن معرفةَ الله تَعالَى ووجودَه مَركوزٌ فِي الفِطَر ولَيْس مُتَوَقِّفًا عَلَى النظرِ فِي الحوادِثِ، وإنما يَستَفيدُ الإنسان بالنظرِ فِي الحوادِث أمورًا تَفصيليَّةً لَا يَهتَدي إليها العقلُ بمجرَّدِه، فإذا نَظَرَ الإنسان مثلًا إلَى جَلبِ المنافعِ ودَفعِ المضارِّ استَدَلَّ بِهِ عَلَى رحمة الله، وَإذَا نَظر

إِلَى إتقان شَرْع الله وخَلْقِه استَدَلَّ بِهِ عَلَى حكمتِه، وهكذا كلُّ مَا فِي خَلْقه وشَرْعه، فإنَّه دالٌّ عَلَى مَا لَه مِنَ الأَسْماءِ والصِّفاتِ.

ويُعتَذَرُ عَن المؤلِّف بأَنَّه أرادَ بالدَّليل كونَه مُقنِعًا للمُنكِرين، فإنَّ المنكِرَ لله تَعالَى -مثلًا- يُقالُ له: هل تُنكِرُ الحوادث؟ فلا يُمكِنُه أن يقول: نعم. فإذا أَقَرَّ بحدوثها قيل له: هي حَدَثت بنفسِها أو بمُحدِثٍ؟ فإنْ أقرَّ بأنَّها بمُحدِث؛ فقد سَلَّم بوجود الله تَعالَى؛ وإنْ قال: حَدَثَت بنفسِها قلنا: هَذَا غَيْرُ ممكنٍ؛ لأنَّها لو كانت حادثةً بنفسِها لوجب أن تكون قديمةً، وأنت قد أَقرَرْتَ بحدوثِها، وحدوثُها دليلٌ عَلَى أَنَّه لابُدَّ لها من مُحْدِثٍ، وهُو الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى.

الواجبُ والمستحيلُ والجائزُ:

الواجبُ: مَا لَا يُمكِن عَدَمُه.

والمستحيلُ: مَا لَا يُمكِن وُجودُه.

والجائزُ: مَا يُمكِن وجودُه وعدمُه عَلَى السَّواءِ.

فالواجبُ لله: كل صفةِ كمالٍ.

والمستحيلُ عليه: كلُّ صفةٍ تَتَضَمَّن نَقصًا أو تَشبيهًا بالمخلوقِ.

والجائزُ: كُلُّ مَا يَتَعَلَّقُ بمشيئَتِه وإرادتِه.

فِرَقُ الأمةِ:

وَرَدَ فِي الحديث عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِن طُرقٍ متعددة أَنَّه قال: «**افْتَرَقَتِ اليَهُودُ عَلَى إِحْدَى وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَافْتَرَقَتِ النَّصَارَى عَلَى ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَسَتَفْتَرِقُ**

هَذِهِ الأُمَّةُ عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً، وَهِيَ الجَمَاعَةُ» وفي رواية: أنَّها هي من كان عَلَى مِثلِ مَا عَلَيه النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وأصحابُه[1]، وهذه الفرقة الناجية هم «أهلُ السُّنَّةِ والجماعة»، ومَن سواهم فأهلُ البِدَعِ يُضَلِّل بَعْضُهم بَعْضًا.

ومعنى قَوْله ﷺ: «**كُلُّهَا فِي النَّارِ**» أنَّها خارجةٌ عنِ الحقِّ؛ لأنَّ الخارجَ عَن الحقِّ مِن أهل النَّار، ولكن تَختَلِف مَراتِبُهم فِي الضلالِ اختلافًا كثيرًا، فمنهم من يَبلُغ الكفرَ، ومنهم من دونَ ذَلِك.

قَوْلُ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ فِي أَسْماءِ الله وصفاتِه:

قَوْلُ أهلِ السُّنَّةِ فِي ذَلِك هو: اعتِقَادُ مَا جاء بِهِ الكتاب والسُّنَّةُ من أَسْماء الله وصفاتِه نفيًا أو إثباتًا، فيُثبِتون مَا أثبَتَهُ الله لنفسِه، أو أثبتَهُ له رسولُه ﷺ من الأَسْماء والصِّفات، من غَيْرِ تَحريفٍ ولَا تَعطيلٍ، ومن غَيْر تَكييفٍ ولَا تَمثيلٍ، ويُنَزِّهون الله عما نفاه عَن نفسِه أو نفاه عنه رسولُه ﷺ.

التَّحريفُ:

التَّحريفُ هو: تَغييرُ لفظِ النصِّ أو تفسيرُه بما يُخالِف مَعْناهُ المرادَ منه.

فمِثَالُ الأول: تَحريفُ بَعْضِ المعتزلةِ قَوْلَ الله: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ [النساء:١٦٤] إلَى نصبِ الجلالة ليكون المتكلِّمُ موسى دون الله.

ومِثَال الثَّاني: تَفسيرُ «اليدَيْن» بالقُدرة والنِّعمة.

---

(١) أخرجه أحمد (٢/ ٣٣٢)، وأبو داود: كتاب السنة، باب شرح السنة، رقم (٤٥٩٦)، والترمذي: كتاب الإيمان، باب مَا جاء في افتراق هذه الأمة، رقم (٢٦٤١)، وابن ماجه: كتاب الفتن، باب افتراق الأمم، رقم(٣٩٩٢)، (٣٩٩٣).

التَّعطيلُ:

التَّعطيلُ: هو إِخْلاء الله عمَّا يَجِب له من الرُّبوبِيَّة والأُلوهِيَّة والأَسْماءِ والصِّفات.

والمرادُ بِهِ هنا: إخلاؤه عما يَجِب له من الأَسْماء والصِّفات، وأعظمُ أنواعِ التَّعطيلِ هنا:

- **تَعطيل جَهمٍ**، فإن غُلاة الجهمية يُعَطِّلون الأَسْماءَ والصِّفاتِ.
- ثم **تَعطيلُ المعتزلة**: الذين كانوا يُنكِرون الصِّفات دون الأَسْماءِ، فيقولون: إنَّه عَليمٌ بِلَا عِلمٍ، سميعٌ بِلَا سَمعٍ، بصير بِلَا بَصَرٍ، وأشباه ذَلِك.
- ثم **تَعطيلُ الأَشْعَرِيَّة ونحوهم**: ممن يُثبِت الأَسْماء وبَعْضَ الصِّفات، ويَنفي بَعْضَ الصِّفاتِ الأخرى.

وضِدُّ المعطِّلةِ المشبِّهةُ.

التَّكييفُ:

التَّكييفُ: هو: ذِكرُ كَيفِيَّةِ الصفة، مثل أن يُقال: كَيفِيَّة يدِ الله كذا وكذا، وكَيفِيَّة نُزولِه إلَى السماء الدُّنيا كذا وكذا، وهُو غَيْرُ جائزٍ؛ لأَنَّه من القَوْلِ عَلَى الله بِلَا عِلمٍ، فإن الله أخبرنا عَن صفاته ولم يُخبِرنا عَن كَيفِيَّتِها، وَقَد قَالَ بَعْضُ السَّلَف وَقَد سُئِلَ: كَيفَ يَنزِلُ الله إلَى السماءِ الدُّنيا؟ فقالَ: «إنَّ الله أخبَرَنا أَنَّه يَنزِلُ ولم يُخبِرنا كيفَ يَنزِلُ!».

وقال رجلٌ للإمام مالكٍ: إن الله استَوى عَلَى العرشِ فكيف استَوى؟ فقال: «الاستِواءُ مَعلومٌ، والكَيفُ مجهولٌ، والإيمانُ بِهِ واجِبٌ، والسؤالُ عنه بدعةٌ»[1].

---

(١) أخرجه البيهقي في الأسماء والصفات (٨٦٦).

وقال بَعْضُهُم: إذا قَالَ الجَهمِيُّ: كيف صِفَتُه؟ فقُل له: كيف ذاتُه؟ فإن قال: إن لله ذاتًا لَا تُشبِه ذوات المخلوقين. فقل له: فكذَلِك له صفاتٌ لَا تُشبِه صِفَات المخلوقين. فإن الصِّفات يُحذَى بِهَا حَذْوَ الذاتِ.

التَّمثيلُ:

جَعْلُ مَثيلٍ للشَّيء، والتَّشبيهُ الَّذِي ضَلَّ بِهِ من ضَلَّ من الناس نوعان:

أحدُهما: تَشبيهُ الله بخلقِهِ، **والثَّاني:** تَشبيهُ خَلقِه به.

فالمُشَبِّهةُ مَثَّلوا الله بخلقه وجَعَلوا صفاته من جِنسِ صِفاتِهم، حتى قَالَ بَعْضُهُم: سَلوني عَن كلِّ شيء واعفوني عَن الفَرجِ واللِّحية!! والنصارى شَبَّهوا خَلقَ الله به، فجَعَلوا الله ثالِثَ ثلاثةٍ، وألحقوا المسيحَ وأمَّهُ برُتبةِ الأُلوهِيَّة.

قَولُ أهلِ السُّنَّةِ والجَماعةِ فِي الأَلفاظِ الدائِرةِ بينَ المتكَلِّمين:

تَقَدَّم أن أهل السُّنَّة يُثبِتون مَا أثبَتَهُ الله لنفسِهِ فِي كتابِه وعَلَى لسانِ رَسولِه ﷺ ويَنفونَ مَا نَفاهُ عنه.

وأمَّا الألفاظُ الَّتِي لم يَرِد نَفيُها ولَا إثباتُها من الأَلفاظِ المبتَدَعةِ كلَفظِ الجِسمِ والجَوهَرِ والحَيِّزِ والجِهةِ والحَدِّ ونحو ذَلِك، فالتَّحقيقُ فيها: أن يُمنَع من إطلاقِ لَفظِها نفيًا أو إثباتًا فلا تُضافُ إِلَى الله ولَا تُنفى عنه، أمَّا مَعناها فإنَّه يُثبَتُ منه مَا كان حقًّا، ويُنفَى عنه مَا كان باطلًا.

مِثَال ذَلِك: لفظُ الجسمِ، فإنَّه يُطلَقُ عَلَى الشيء الكَثيفِ كأجسامِ بني آدمَ، ويُطلَقُ عَلَى مَا قامَ بنفسِه واتَّصَف بالصِّفات وصَحَّتِ الإشارةُ إليه، فالمعنى الأولُ باطِلٌ إثباتُه لله تَعالَى، والمعنى الثَّاني ثابِتٌ له كما أشار النَّبِيُّ ﷺ بأصبَعِه إِلَى السماءِ

يُشهِدُ ربَّهُ عَلَى إقرارِ أمَّتِه بتَبليغِه[١].

وبهذا عُرِف مَا فِي كلامِ المؤلف من نَفيِه الجِسمَ والجَوهَرَ والعَرَضَ والحَدَّ حيث قال:

وَلَـيْسَ رَبُّنَـا بِجَـوْهَرٍ وَلَا عَرْضٍ وَلَا جِسْمٍ تَعالَى ذُو العُلَى

وقَوْله حين تكَلَّم عَلَى الاستواءِ: «قَدْ تَعالَى أَنْ يُحَدّ».

فإنَّ نَفيَ هذه الألفاظِ عَن الله فِيهِ نَظرٌ؛ لأَنَّه لم يَرِد فِي الكتابِ أو السُّنَّةِ نَفيُها، وكلُّها تَشتَمِل عَلَى معنًى صحيح وعَلَى معنًى باطِلٍ، فقد تَقَدَّم الكلامُ عَلَى لفظ الجسم.

وأَمَّا الجَوهَرُ: فإنَّه لَا وُجودَ له أصلًا بالمعنى الاصطِلاحيِّ عَلَى التَّحقيقِ.

وأَمَّا العَرَضُ: فإنْ قُصِدَ بِهِ أن الله لَا تَقومُ بِهِ الصِّفات، فذَلِك باطلٌ، بل الله تَعالَى مَوصوفٌ بالصِّفات الذاتية والفِعلية، وإن أُريدَ بِهِ الصِّفات الَّتِي من جِنسِ صِفَات المخلوقين فصِفاتُ الله لَيْست كذَلِك.

وأَمَّا الحَدُّ: فإنْ أُريدَ بنَفيِ الحدِّ عَن الله أن الله لَا تُحيطُ بِهِ المخلوقاتُ ولَيْست لصِفاتِه حدٌّ تُدرِكُه العقولُ، فالربُّ لَا تُحيطُ بِهِ المخلوقات، ولَا تُدرِكُ العقولُ حَدَّ صفاته ومنتهاها، وإن أُريدَ بالحدِّ أن الله تَعالَى بائِنٌ من خلقِه مَوصوفٌ بالصِّفاتِ المختَصَّةِ به، فإن الله بائنٌ من خلقِه ومَوصوفٌ بصفاته المختصَّةِ به.

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الحج، باب حجة النبي ﷺ، رقم (١٢١٨).

البَحثُ فِي الأَسْماءِ الحُسنى:

١- **إن أَسْماءَ الله كُلَّها حُسنى**: أي: مُتَضَمِّنةً لغايةِ الحُسنِ، فلَيْس فيها اسمٌ يُمكِن أن يَلحَقَهُ نقصٌ بوجهٍ من الوجوه، ولِذَلِك لم يَرِد من أسمائه «المَوجودُ» ولَا «المُتكلِّم» ولَا «المُريدُ»؛ لأن هذه قد تَحتَمِل النقصَ.

٢- **أَسْماءُ الله وصفاتُه تَوقيفِيَّةٌ**: ومعنى التَّوقيفِيِّ: هُو الَّذِي يَتَوَقَّفُ إثباتُه عَلَى إثبات الشارِعِ له، فلا يَجوزُ أن نُسَمِّيَ الله أو نَصِفَه بشيء مَا سَمَّى ولَا وَصَفَ بِهِ نفسَه فِي كتابه أو عَلَى لسانِ رَسوله؛ لأن ذَلِك من القَوْلِ عَلَى الله بغَيْرِ عِلمٍ، وَقَد حَرَّم الله ذَلِك.

لكن ذَكَرَ ابن القَيِّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أن مَا يُقالُ عَن الله تَعالَى فِي باب الإخبارِ غَيْرُ تَوقيفِيٍّ فيَصِحُّ أن نُخبِر عنه بما يَليقُ به؛ لأن الإخبار أوسَعُ من الإنشاءِ[1]؛ ولِذَلِك يَصِحُّ أن نقول: إن الله «مُتكَلِّمٌ» و«مُريدٌ» وإن لم نُسَمِّه بهما.

٣- **أَسْماءُ الله تَعالَى غَيْرُ مَحصورةٍ بعددٍ مُعَيَّنٍ**؛ لقَوْله ﷺ فِي الحديثِ: «**أَسْأَلُكَ بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ، سَمَّيْتَ بِهِ نَفْسَكَ، أَوْ أَنْزَلْتَهُ فِي كِتَابِكَ، أَوْ عَلَّمْتَهُ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ، أَوِ اسْتَأْثَرْتَ بِهِ فِي عِلْمِ الغَيْبِ عِنْدَكَ**»[2]، فجَعَلَ من أسمائه مَا استَأثَرَ بِهِ فِي عِلمِ الغيب، وهذا شيء لَا نَعلَمه فضلًا عَن مَعرفةِ عددِه.

وأمَّا قَوْله عَلَيْهِٱلصَّلَاةُوَٱلسَّلَامُ فِي الحديث الآخر: «**إِنَّ للهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الجَنَّةَ**»[3]، فمثل هذه الصيغةِ لَا تُفيدُ الحَصرَ، وإنما تَدُلُّ عَلَى أن هَذَا

---

(١) تحفة المودود (١/ ١١٤).

(٢) أخرجه أحمد (١/ ٣٩١).

(٣) أخرجه البخاري: كتاب الشروط، باب مَا يجوز من الاشتراط والثُّنيا في الإقرار، رقم (٢٧٣٦)،

العدد المعين من أسمائه مَن أحصاهُ دَخَلَ الجنة.

٤- معنى إحصاءِ أَسْماءِ الله الحُسنى: هُو مَعرِفَتها لفظًا ومعنًى واعتِقَادُ ثُبوتِ لَفظِها ومعناها لله، ودُعاءُ الله بِهَا دُعاءَ مسألةٍ كـ:«يا رَحيمُ ارحَمني» ودعاءَ عبادةٍ بأن نَتَعَبَّدَ الله بمُقتَضاها.

٥- أَسْماءُ الله تَعالَى مُتَبايِنةٌ مُترادِفةٌ باعتبارَيْن:

- **فباعتبارِ دَلالَتِها عَلَى الله وَحدَهُ:** مُترادفةٌ؛ لأنَّها تَوارَدَت عَلَى شيء واحدٍ.
- **وباعتبارِ دَلالةِ كُلِّ اسمٍ منها عَلَى مَعْناه الخاصِّ:** مُتبايِنةٌ، فإن معنى «العَليمِ» مثلًا غَيْرُ معنى «السَّميعِ».

٦- إذا كان الاسمُ من أَسْماء الله لازمًا دَلَّ عَلَى ثُبوتِ كَونِه اسمًا لله وعَلَى مَا تَضَمَّنه من صفةٍ، ومِثَاله: «الحي»، وَإذَا كان مُتَعَدِّيًا دَلَّ عَلَى هذين الشيئين وعَلَى أثرِه المترتب عليه، ومِثَاله: «الرحيم»، فإنَّه دَلَّ على:

- ثبوتِ الاسمية لله تَعالَى.
- وعَلَى مَا تَضَمَّنه من صفةٍ وهي: الرحمةُ.
- وعَلَى الأثرِ المترتِّبِ عَلَى ذَلِك وهُو إيصالُ الرحمة إِلَى المرحوم، الَّذِي يُعَبَّرُ عنه بالفعل، كقَوْله تَعالَى: ﴿وَيَرْحَمُ مَن يَشَآءُ﴾ [العنكبوت:٢١].

= ومسلم: كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب في أَسْماء الله تَعالَى وفضل من أحصاها، رقم (٢٦٧٧).

البحثُ فِي صفاتِ الله:

البحثُ فِي صفاتِ الله تَعالَى له اعتباراتٌ:

١- **باعتبارِ كونِها ذاتيةً أو فعليةً**: وهي بهذا الاعتبارِ تَنقَسِم إلَى قِسمَين:

القِسمُ الأولُ: ذاتيةٌ: وهي الَّتِي لم يَزَل ولَا يَزالُ مُتَّصِفًا بها، كالحياةِ.

والقِسمُ الثَّاني: فعليةٌ: وهي المتعَلِّقةُ بمَشيئَتِهِ وإرادتِه، كاستوائِه عَلَى عَرشِه، ونُزولِه إلَى السماءِ الدُّنيا.

٢- **باعتبارِ كونِها ثُبوتيةً أو سَلبيَّةً**: وهي بهذا الاعتبارِ عَلَى قِسمَين:

القِسمُ الأولُ: ثُبوتيةٌ: وهي الَّتِي تَدُلُّ عَلَى ثبوتِ صفةٍ له كالحياةِ والعِلمِ والقُدرةِ.

القِسمُ الثَّاني: سَلبيةٌ: وهي الَّتِي تَدُلُّ عَلَى نَفيِ صفةٍ عنه، كنَفيِ السِّنَةِ والنَّومِ واللُّغوبِ والظُّلمِ، وكلُّ صفة تُنفى عَن الله فإن المقصودَ بِهَا إثباتُ كمالِ ضِدِّها، فنَفيُ الظلمِ مثلًا مَعْناه كمالُ عَدلِه، ونَفيُ الغَفلةِ مَعْناه كمال مُراقَبَتِه، ونَفيُ اللُّغوبِ مَعْناه كمالُ قُوَّتِه.

والذي يُنفى عَن الله إما صفاتُ نقصٍ كما سبق، وإما مشابهةُ مَخلوقٍ، كقَوْله: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص:٤]، و﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم:٦٥].

٣- **باعتبارِ كونِها قَديمةٌ وغَيْرُ قديمةٍ**: وهي بهذا الاعتبارِ عَلَى نوعين:

النَّوعُ الأولُ: قَديمةٌ: وهي الصِّفاتُ الذاتية مثل الحياةِ والعِلمِ والقُدرةِ، فإنَّه لم يَزَل ولَا يَزالُ مُتَّصفًا بها.

النَّوعُ الثَّاني: غَيْرُ قديمةٍ: وهي الصِّفات الفعليةُ، فإن الصِّفات الفعليةَ عَلَى التحقيقِ قَديمةُ النوعِ حادثةُ الآحادِ كالكلام، وبذَلِك عُرِفَ أن فيما يوهِمُه كَلامُ المؤلِّفِ من كونِها قَديمةً بنوعيها نَظَرًا، فإنَّه ذَكَرَ فِي أربعةِ مَواضِعَ من كلامِه مَا يَدُلُّ عَلَى كونِها قديمةً:

قَالَ فِي موضِعٍ:

صِفَاتُهُ كَذَاتِهِ قَدِيمَهْ

وقال فِي مَوضِعٍ آخرَ:

كَلَامُهُ سُبْحَانَهُ قَدِيمُ

وقال فِي موضِعٍ ثالِثٍ:

كَذَاكَ لَا يَنْفَكُّ عَنْ صِفَاتِهِ

وقال فِي الموضِعِ الرابِعِ:

فَسَائِرُ الصِّفَاتِ وَالأَفْعَالِ قَدِيمَةٌ للهِ ....

والتحقيقُ مَا ذَكَرناهُ أولًا من: أنَّ صفاتِ الذات قَديمةٌ، أمَّا صفاتُ الأفعالِ فقَديمةُ النوعِ حادثةُ الآحادِ.

رابعًا: الصِّفاتُ مَعلومةٌ ومَجهولةٌ باعتِبارَيْن:

- **فباعتِبارِ المعنى:** مَعلومةٌ لنا.
- **وباعتِبارِ الكَيفِ:** مَجهولةٌ لنا.

وبذَلِك عُرِفَ النَّظرُ فِي كلام المؤلِّفِ، حيث أَطلَقَ إمرارَها فِي قَوْله:

فَكُلُّ مَا جَاءَ مِنَ الآيَاتِ أَوْ صَحَّ فِي الأَخْبَارِ عَنْ ثِقَاتِ
مِنَ الأَحَادِيثِ نُمِرُّهُ كَمَا قَدْ جَاءَ ....

وفي قَوْله:

فَمُرَّهَا كَمَا أَتَتْ فِي الذِّكْرِ مِنْ غَيْرِ تَأْوِيلٍ وَغَيْرِ فِكْرِ

فإنَّ الإِمْرارَ لفظٌ مُجمَلٌ يحتَمِل أن يُرادَ بِهِ إمرارُ لفظها من غَيْر اعتِقَادِ مَا دَلَّت عَلَيه من الصِّفات، وهذا مَذهبُ «المفوِّضة»، وهُو باطلٌ، ويُحتَمَل أن يُرادَ بِهِ إمرارُ لفظها وإثباتُ مَعناها دون التَّعرُّضِ لكيفيتها، وهذا صَحيحٌ، ولو أن المؤلِّفَ أتى بالعبارةِ المشهورةِ عَن السَّلَف وهي قَوْلهم: «كَمَا جَاءَتْ بِلا كَيْفٍ» لَسَلِم من الاحتمالِ الأول الباطلِ.

وقَوْله فِي البيت: «مِنْ غَيْرِ تَأْوِيلٍ» فِيهِ أيضًا إجمالٌ؛ لأن التأويلَ تارةً يُرادُ بِهِ التفسيرُ المطابِقُ للفظ، وهذا المعنى ثابتٌ فِي آيات الصِّفاتِ، غَيْرُ مَنفِيٍّ عنها، وتارةً يُرادُ بِهِ صَرفُ اللفظِ عَن ظاهِرِه، وهذا المعنى مَنفِيٌّ فِي آيات الصِّفات غَيْرُ ثابتٍ لها، فإنَّه لَا يَجوزُ صَرفُها عَن ظاهِرِها.

وقَوْله أيضًا فِي البيت: «وَغَيْرِ فِكْرِ» فِيهِ إجمالٌ أيضًا؛ لأَنَّه قد يُرادُ بِهِ التفكيرُ فِي مَعْناها، وهذا ثابتٌ غَيْرُ مَنفِيٍّ، وَقَد يُرادُ بِهِ التفكيرُ فِي كيفِيَّتِها، وهذا مَنفِيٌّ فِي الصِّفاتِ؛ لأَنَّه لَا يُمكِن الإحاطةُ به.

مُوافَقةُ العَقلِ للنَّقلِ فِي إثباتِ الصِّفاتِ:

العَقلُ الصريحُ أي: الخالِصُ من الشبهات والشَّهواتِ يُوافِقُ النقلَ الصحيحَ فِي إثباتِ الصِّفات لله، وإن كان لَا يَهتَدي إلَى تَفاصيلِ ذَلِك إلَّا بالوَحيِ، وبهذا عُرِفَ أن فِي كلامِ المؤلِّفِ نَظرًا حيث قال:

وَلَا نَـــرُدُّ ذاكَ بِـــالعُقُولِ

فإن ظاهِرَ هذه العبارةِ أن العَقلَ قد يُعارِضُ النقلَ فِي إثباتِ الصِّفاتِ، والأمرُ لَيْس كذَلِك.

الصِّفاتُ الَّتِي ذَكَرَها المؤلِّفُ:

صَدَّر المؤلِّف هَذَا البحثَ بالصِّفات السَّبعِ المشهورة الَّتِي قَالَ عنها: إنَّه يُثبِتُها أهل السُّنَّةِ والأشْعريَّةِ وهي: الحياةُ، والكَلامُ، والسَّمعُ، والبَصرُ، والعِلمُ، والإرادةُ، والقُدرةُ.

▪ الحَياةُ: صِفةٌ ذاتيَّةٌ ثابِتةٌ لله عَلَى وجهِ الحقيقةِ، ولَا تُشبِه حياةَ المخلوقين، فهِيَ كاملةٌ لم يَسبِقْها عَدمٌ، ولن يَلحَقها زَوالٌ، وحياتُه متَضَمِّنة لجميعِ صِفَات الكمالِ.

▪ وأمَّا الكَلامُ: فهُو صِفةٌ ذاتيَّةٌ فِعليةٌ باعتبارين، فإنَّه لم يَزَل ولَا يَزالُ مُتكلمًا بحرفٍ وصَوتٍ، وكلامُهُ لَا يُشبِه كَلامَ المخلوقين، وهُو مُشتَمِلٌ عَلَى الصدقِ فِي الأخبارِ والعَدلِ فِي الأحكامِ، وكَلِماته نوعان:

النَّوعُ الأول: كَونيةٌ: وهي الَّتِي يَكُون بِهَا التَّكوينُ، ومِثَالها قَوْله تعالَى: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس:٨٢]، ﴿كَذَٰلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ

عَلَى ٱلَّذِينَ فَسَقُوٓاْ أَنَّهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ﴾ [يونس:٣٣].

والنَّوعُ الثَّاني: شَرعيةٌ: وهي الَّتِي أنزَلَها عَلَى رُسِلِه، ومِثَالها قَوْله: ﴿فَأَجِرۡهُ حَتَّىٰ يَسۡمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة:٦].

▪ وأمَّا السَّمعُ: فهُو صِفةٌ ذاتيَّةٌ ثابِتةٌ لله عَلَى وَجهِ الحَقيقةِ من غَيْر تَكييفٍ، والسَّمعُ المضافُ إِلَى الله عَلَى نوعين:

النَّوعُ الأول: سَمعُ إدراكٍ: وهُو إحاطَتُهُ بكل مَسموعٍ، ومِثَاله قَوْله تعالَى: ﴿قَدۡ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوۡلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ فِي زَوۡجِهَا﴾ [المجادلة:١].

والنَّوعُ الثَّاني: سَمعُ إجابةٍ: بمعنى إجابته لمن دَعاهُ، ومِثَاله: قَوْلُ إبراهيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ﴾ [إبراهيم:٣٩]، وقَوْل المُصَلِّي: «سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ» لكن السمعَ بهذا المعنى الأخيرِ من صِفَات الأفعالِ.

▪ وأمَّا البَصرُ: فهُو صِفةٌ ذاتيَّةٌ ثابِتةٌ لله عَلَى الوجهِ اللائِقِ به، وله معنيان:

أحدُهُما: إدراكُ المُبصَرات، ويُرادُ بِهِ الرؤية، ومنه قَوْله تَعالَى: ﴿أَسۡمِعۡ بِهِمۡ وَأَبۡصِرۡ﴾ [مريم:٣٨]. ومن الرُّؤية قَوْله تَعالَى: ﴿وَقُلِ ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ﴾ [التوبة:١٠٥]، ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسۡمَعُ وَأَرَىٰ﴾ [طه:٤٦].

المعنى الثَّاني للبَصرِ: العِلمُ، ومنه قَوْله تَعالَى: ﴿وَٱللَّهُ بَصِيرُۢ بِمَا تَعۡمَلُونَ﴾ [الحجرات:١٨].

وتَرِدُ الرُّؤيةُ بمعنى العِلمِ أيضًا، ومنه قَوْله تَعالَى: ﴿إِنَّهُمۡ يَرَوۡنَهُۥ بَعِيدٗا ۝٦ وَنَرَىٰهُ قَرِيبٗا﴾ [المعارج:٦-٧].

▪ **وأَمَّا العِلمُ**: فهُو صِفةٌ ذاتيَّةٌ ثابتةٌ لله تَعالَى عَلَى الوجهِ اللائقِ به، فلا جَهل يَسبِقُ عِلمَه، ولَا نسيانَ يَلحَقُه، وعِلمُه مُحيطٌ بكلِّ شيءٍ.

▪ **وأمَّا الإرادةُ**: فهِيَ صفةٌ ثابتةٌ لله تَعالَى عَلَى الوَجهِ اللائقِ به، وهي عَلَى نَوعَين:

النَّوعُ الأولُ: إرادةٌ كَونِيةٌ: وهي المتَعَلِّقةُ بما قَدَّرَه وُجودًا أو عَدَمًا، سواءٌ أَحبَّه شَرعًا أو كرِهَهُ.

ومنها قَوْله تَعالَى: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ ۖ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ [الأنعام:١٢٥].

وهذا النوعُ مِنَ الإرادةِ بمعنى المشيئةِ يَلزَمُ فيها وُقوعُ مَا أرادَ.

النَّوعُ الثَّاني: إرادةٌ شَرعيةٌ: وهي المتعلقةُ بما أَحَبَّه الله ورَضِيه، سواءٌ وَقَعَ أو لم يَقَع.

ومنها قَوْله تَعالَى: ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء:٢٧].

وقَوْله: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات:٥٦].

وهذه الإرادةُ بمعنى المحبةِ، فلا يَلزَمُ منها وُقوعُ مَا أرادَ.

▪ **وأمَّا القُدرةُ**: فهِيَ صِفةٌ ذاتيَّةٌ ثابِتةٌ لله تَعالَى عَلَى الوجهِ اللائقِ به، فلم يَسبِقها ولن يَلحَقها عَجزٌ.

مُتَعَلَّقاتِ هذه الصِّفاتِ:

الحياةُ: لَا تَتَعَلَّقُ بشيءٍ؛ لأنَّها من الصِّفات اللَّازمةِ.

وأمَّا الكَلامُ: فيَتَعلَّق بكلِّ شيءٍ، أي: أنَّ الله يَتكَلَّمُ بكلِّ شيءٍ منَ الأمورِ الكُليةِ والجُزئيةِ والواجبةِ والمستَحيلةِ والمُمْكنةِ.

والقرآن فِيهِ كلُّ هذه الأنواعِ:

فمِمَّا تَكَلَّمَ الله بِهِ من المستحيلِ، قَوْله تَعالَى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء:٢٢].

ومن كلامِه فِي نفي المستَحيلِ: ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ﴾ [المؤمنون:٩١].

وأمَّا السَّمعُ: فيَتَعَلَّقُ بكلِّ مَسموعٍ.

وكذَلِك البَصرُ يَتَعَلَّقُ بكلِّ مُبصَرٍ.

وأمَّا الإرادةُ؛ فالشرعيةُ: تَتَعَلَّقُ بكل محبوبٍ، وأمَّا الكونيةُ: فتَتَعَلَّقُ بكلِّ مَا يُمكِن وُجودًا أو عَدمًا.

وكذَلِك القدرةُ تَتَعَلَّقُ بما تَتَعَلَّقُ بِهِ الإرادةُ الكونيةُ.

وأمَّا العِلمُ: فيَتَعَلَّقُ بكلِّ شيءٍ، سواءٌ كان كُلِّيًّا أو جُزئيًّا، وُجوديًّا أو عَدميًّا واجبًا أو جائزًا أو مُستَحيلًا.

فمِن عِلمِه بالواجِب علمُه بنفسِه، ومِن عِلمِه بالمستحيلِ أَنَّه عَلِمَ فَسادَ السمواتِ والأرضِ لو كان فيهما آلهةٌ غَيْرُهُ، فإنَّ وُجُودَ آلهةٍ سِواهُ مُستحيلٌ، وعِلمُه تَعالَى مُتَعَلِّقٌ بالماضِي والمستقبلِ.

القَولُ فِي القرآنِ:

مَذهَبُ السَّلَف فِي القرآنِ: أَنَّه كَلامُ الله مُنَزَّلٌ، غَيْرُ مَخلوقٍ، مِنه بَدَأ وإليه يَعودُ، وأنه كَلامُ الله حَقيقةً حُروفُه ومَعانيه، ألقاه عَلَى جِبريلَ، ونَزَلَ بِهِ جِبريلُ عَلَى قَلبِ النَّبيِّ ﷺ.

ولَيْس بقَديمٍ كما زَعمَهُ المؤلِّفُ، فإنَّ قَوْله تعالَى: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ﴾ [المجادلة:١]، ونحوها يَدُلُّ عَلَى أنَّ الله يَتكَلَّم بِهِ حين إنزالِه.

ومَعنَى قَوْلِ السلفِ: «مِنهُ بَدَأ» أي: أنَّه تكَلَّمَ بِهِ ابتِداءً.

ومعنى قَوْلهم: «وإليهِ يَعودُ» مَا جاء فِي بَعْض الآثارِ أنَّه يُنزَعُ فِي آخر الزمان من الصُّدورِ والمصاحِف(١)، ولعلَّ الحكمةَ فِي نَزعِه -والله أعلم- أنَّه إذا أعرَضَ الناسُ عَن العَملِ بِهِ بالكُليةِ، فإنَّ من عُقوبَتِهم وإكرامِ القرآنِ: أن يُنزَعَ مِن بَين أيدِيهِم.

وأمَّا قَوْلُ المؤلِّفِ: «إنَّ القرآنَ قَديمٌ» ففيه نَظرٌ، فإن هَذَا مَبنيٌّ عَلَى مَذهَبِ الأشعريَّةِ والكُلَّابِيَّةِ، لَا عَلَى مَذهبِ أهل السُّنَّة، كما سَبقَ.

القَولُ فِي إعجازِ القُرآنِ:

الإعجازُ: إظهارُ عَجْزِ الغَيرِ، وَقَد تَحدَّى الله تَعالَى أُمَراءَ البلاغةِ والبَيانِ، فُصحاءَ العَربِ أن يَأتوا بمِثلِ سورةٍ منه، فعَجَزوا عَن ذَلِك؛ لعَدمِ قُدرَتِهم، لَا لأن الله صَرَفَهُم عَن ذَلِك، وأن مُقتَضى طَبيعَتِهم -لولا هَذَا الصَّرفُ- القدرةُ عَلَى الإتيانِ بمِثلِه.

ووَجهُ إعجازِ القُرآنِ مِن ثَلاثةِ وُجوهٍ:

- **الأولُ**: من حيثُ الأسلوبُ، فإنَّه مُشتَمِلٌ عَلَى أعلى غاياتِ البلاغة.

---

(١) أخرجه عبد الرزاق: كتاب صلاة العيدين، باب تعاهد القرآن ونسيانه، رقم (٥٩٨١)، وسعيد ابن منصور: باب فضائل القرآن، رقم (٩٧)، والدارمي: كتاب فضائل القرآن، باب في تعاهد القرآن، رقم (٣٣٨٤).

- **الثَّاني**: من ناحيةِ الأحكامِ: فإن جَميعَ أحكامِه مُشتَمِلةٌ عَلَى العَدلِ والحكمةِ.

- **الثالِثُ**: من ناحيةِ الأخبارِ: فإنَّها مُشتَملةٌ عَلَى أعلى أنواعِ الصِّدقِ المطابِقِ للواقعِ، كما أنَّ فِي الأخبار أيضًا معجزةً أخرى هي: الخبرُ عنِ المستقبَلِ الَّذِي مَا زالَ يَقعُ شيئًا فشيئًا.

الصِّفاتُ الَّتِي ذكَرَها المؤلِّفُ عَن السَّلَف دون غيرِهم:

سَبقَ أن الأشعريةَ ومَن تَبِعهم من المتكلمين يُثبِتون لله السَّبعَ الصِّفاتِ السابقةِ، وأمَّا الماتُريدِيَّةُ فإنهم زادوا صفةً ثامنةً هي صفةُ «الخَلقِ».

وأمَّا أهل السُّنَّةِ والجماعةِ فإنهم يُثبِتون جميعَ الصِّفات الَّتِي أثبَتَها الله لنَفسِه، أو أثبَتَها له رسولُه، مِن صفاتِ الذَّات وصفاتِ الأفعالِ.

الاستواءُ عَلَى العَرشِ:

اعلَم أنَّ عُلُوَّ الله تَعالَى مِن صفاتِه الذاتيةِ الَّتِي دَلَّ علَيها الكِتابُ والسُّنَّةُ وإجماعُ السلفِ والعَقلُ والفطرةُ.

فهُو عَلِيٌّ بذاتِه، وعَلِيٌّ بصفاته.

وأمَّا الاستواءُ عَلَى العَرشِ: فهُو مِن الصِّفات الفعلية الَّتِي دَلَّ عليها الكتابُ والسُّنَّةُ وإجماعُ السَّلفِ.

وَقَد وَرَدَ تَفسيرُ الاستواءِ بالعُلُوِّ والاستقرارِ، وعَلَى هَذَا فيكون عُلُوًّا خاصًّا عَلَى العَرشِ لَا نَعلَمُ كيفيته.

وأمَّا العَرشُ: فإنَّه فِي اللُّغةِ: سَريرُ المَلِكِ، وأمَّا فِي الشَّرعِ: فهُو مَا استوَى علَيه اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، وهُو سَقْفُ المخلوقاتِ وأعظَمُها.

وأمَّا الكُرسِيُّ: فإنَّه غَيْره، وهُو مَوضِعُ القَدَمين، كما جاء عنِ ابنِ عباسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا[(١)].

القَولُ فِي رحمةِ الله:

الرحمةُ من صِفَات الله تَعالَى الَّتِي ثَبَتَت فِي الكتابِ والسُّنَّةِ وإجماعِ السلفِ.

ففي القرآن: ﴿وَرَبُّكَ ٱلْغَفُورُ ذُو ٱلرَّحْمَةِ﴾ [الكهف:٥٦].

وفي السُّنَّة: «**إِنَّمَا يَرْحَمُ اللهُ مِنْ عِبَادِهِ الرُّحَمَاءَ**»[(٢)].

وتَنقَسِم رحمة الله إلَى قِسمين: عامةٍ وخاصةٍ:

فالعامةُ: هي الشاملةُ لكل مَخلوقٍ من آدمِيٍّ أو غَيْرِه، ومسلمٍ وكافرٍ.

ودَليلُها: قَوْله تَعالَى عَن الملائكةِ: ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا﴾ [غافر:٧].

وخاصة: وهي رحمةُ الله للمؤمنين.

ودَليلُها: قَوْله تَعالَى: ﴿وَكَانَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا﴾ [الأحزاب:٤٣].

وتُطلَق الرحمة ويُرادُ بِهَا الشَّيء الناشِئُ عَن رحمةِ الله، ومن ذَلِك: قَوْله فِي الحديث للجَنةِ: «**أَنْتِ رَحْمَتِي؛ أَرْحَمُ بِكِ مَنْ أَشَاءُ**»[(١)].

---

(١) أخرجه عبد الله بن أحمد في (السنة): باب سئل عما روي في الكرسي وجلوس الرب عز وجل عليه، رقم (٥٨٦)، وابن خزيمة في (التوحيد): باب ذكر استواء خالقنا العلي الأعلى.. (١/ ٢٤٨)، والحاكم في (المستدرك): كتاب التفسير، باب ومن سورة البقرة، (٢/ ٢٨٢).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب قول النبي ﷺ: «**يعذب الميت ببَعْض بكاء أهله عليه**» إذا كان النوح من سنته، رقم (١٢٨٤).

وقَوْله تَعالَى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ مِنۢ بَعْدِ مَا قَنَطُواْ وَيَنشُرُ رَحْمَتَهُۥ﴾ [الشورى:٢٨].

وقَوْله تَعالَى: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱبْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِى رَحْمَةِ ٱللَّهِ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [آل عمران:١٠٧].

وبهذا التَّقسيمِ عُرِفَ أنَّه لَا يُعوَّل عَلَى من فَسَّرَ الرحمة بالإنعامِ أو إرادةِ الإنعامِ؛ لأن الإنعامَ أثرٌ من آثارِ الرحمة، وكذَلِك الإرادةُ لَيْست هي الرحمةُ.

صِفةُ المحبةِ:

مَحبةُ الله تَعالَى من صفاته الفِعليَّةِ الثابتةِ له عَلَى وَجهِ الحَقيقةِ من غَيْر تكييفٍ.

فقد ثَبَتَت فِي الكتابِ والسُّنَّةِ وإجماعِ السلفِ، كقَوْله تَعالَى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [التوبة:٤] وقَوْله ﷺ: «أَحَبُّ الصِّيَامِ إِلَى اللهِ صِيَامُ دَاوُدَ»[٢]، وأجمَعَ السَّلَف عَلَى إثبات المحبةِ لله، وأن الله تَعالَى يُحِبُّ ويُحَبُّ، خِلافًا لمن أنكَرَ ذَلِك من الجَهْميَّة وغَيْرِهم.

صِفَتا الرِّضا والغَضبِ:

الرِّضا والغَضبُ صفتان فِعليتان من صِفَات الله تَعالَى الثابتةِ له عَلَى وجهِ الحقيقةِ.

وَقَد دَلَّ عَلَيهِما الكتابُ والسُّنَّةُ وإجماعُ السَّلفِ، كما فِي قَوْله تَعالَى: ﴿رَّضِىَ ٱللَّهُ

(١) أخرجه البخاري: كتاب التفسير، باب قوله: ﴿وَتَقُولُ هَلْ مِن مَّزِيدٍ﴾، رقم (٤٨٥٠)، ومسلم: كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب النار يدخلها الجبارون، رقم (٢٨٤٦).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الجمعة، باب من نام عند السحر، رقم (١١٣١)، ومسلم: كتاب الصيام، باب النهي عن صوم الدهر لمن تضرر به، رقم (١١٥٩).

عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ﴾ [المائدة:١١٩]، ﴿وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ﴾ [النساء:٩٣]، وقَوْله ﷺ: «**إِنَّ اللهَ يَرْضَا لَكُمْ ثَلَاثًا**»[١]، وقَوْله: «**مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينِ صَبْرٍ، يَقْتَطِعُ بِهَا مَالَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ هُوَ فِيهَا فَاجِرٌ؛ لَقِيَ اللهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضْبَانُ**»[٢].

وأجمَعَ السَّلَف عَلَى ذَلِك خِلافًا لمن فَسَّرَ الرِّضا بإرادةِ الثوابِ، والغَضَبَ بإرادةِ الانتقامِ، أو فَسَّرَ الرِّضا بالثوابِ، والغَضبَ بالانتقامِ، فإن هَذَا التفسيرَ باطلٌ، ودَليلُه قَوْله تَعالَى: ﴿فَلَمَّآ ءَاسَفُونَا ٱنتَقَمْنَا مِنْهُمْ﴾ [الزخرف:٥٥]، فإن معنى ﴿ءَاسَفُونَا﴾ أغضَبونا، ولو فَسَّرنا الغَضبَ بالانتقامِ لكان معنى الآيةِ: فلما انتَقَمنا منهم انتَقَمنا منهم، وهذا لَا يَستَقيمُ!.

صفةُ الوَجهِ:

الـوجهُ من صفاتِ الله الـذاتِيةِ الثابِتةِ لـه عَلَى وَجهِ الحَقيقةِ مـن غَيْر تكييفٍ ولَا تَمثيلٍ.

فقد ثَبَتَ بالكتابِ والسُّنَّةِ وإجماعِ السلفِ؛ لقَـوْله تَعـالَى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن:٢٧]، وقَوْله ﷺ: «**أَعُوذُ بِنُورِ وَجْهِكَ**»[٣]، وقَوْله: «**حِجَابُهُ النُّورُ لَوْ كَشَفَهُ؛ لَأَحْرَقَتْ سُبُحَاتُ وَجْهِهِ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ بَصَرُهُ مِنْ خَلْقِهِ**»[٤]، وقد أجمَعَ السلفُ عَلَى إثباتِه لله.

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الأقضية، باب النهي عن كثرة المسائل من غير حاجة، رقم (١٧١٥).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الأيمان والنذور، باب قول الله تَعالَى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ ٱللَّهِ...﴾، رقم (٦٦٧٦)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب وعيد من اقتطع حق مسلم بيمين فاجرة بالنار، رقم (١٣٨).

(٣) أخرجه الطبراني في (المعجم الكبير) (١٣/ ٧٣ رقم ١٨١).

(٤) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب في قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إن الله لَا ينام»، رقم (١٧٩).

وأخطأَ من فَسَّرَهُ بالثوابِ؛ فإن الثوابَ لَا يوصَفُ بالجَلالِ والإكرامِ، وتَفسيرُ الوجهِ بِهِ خِلافُ الظاهِرِ.

صِفةُ اليدَين:

اليَدانِ من صِفَات الله الذَّاتيَّةِ الثابتةِ له عَلَى وَجهِ الحقيقةِ من غَيْرِ تَشبيهٍ ولَا تَكييفٍ.

وَقَد ثَبَتَ كونُهما من صِفَات الله بالكتابِ والسُّنَّةِ وإجماعِ السَّلفِ، ففي الكتابِ: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة:٦٤]، ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾ [ص:٧٥]، وفي السُّنَّةِ: «**يَمِينُ اللهِ مَلْأَى**»[1]، وأجمع السلفُ عَلَى ذَلِك.

وَقَد أخطأَ من فَسَّرَهما بالنعمةِ أو بالقوةِ.

الوُجوهُ الَّتِي وَرَدَت فِي الكتابِ والسُّنَّةِ فِي صفةِ اليَدين:

جاءت فِي الكتابِ عَلَى ثلاثةِ وُجوهٍ:

- **الأولُ: الإفرادُ مضافةً إِلَى مُفردٍ، كقَوْله:** ﴿تَبَٰرَكَ ٱلَّذِى بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ﴾ [الملك:١].
- **الثَّاني: التَّثنيةُ مضافةً إِلَى مُفردٍ، كقَوْله:** ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾ [ص:٧٥].
- **الثَّالثُ: الجمعُ مضافةً إِلَى ضميرِ الجَمعِ الَّذِي قُصِدَ بِهِ التعظيمُ دونَ التَّعدُّدِ،** كقَوْله تَعالَى: ﴿مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ﴾ [يس:٧١].

والجمعُ بين هذه الوجوهِ: أَنَّها جُمِعَت فِي الأخيرِ للتَّناسُبِ، وأمَّا إفرادُها فِي الوجهِ الأول فإِنَّه لَا يُنافي كونَها يَدَين اثنتَين؛ لأن المفرَدَ المضافَ يَعُمُّ؛ ولِذَلِك كان

(١) أخرجه البخاري: كتاب التوحيد، باب وكان عشره عَلَى الماء وهُو رب العرش العظيم، رقم (٧٤١٩)، ومسلم: كتاب الزكاة، باب الحث عَلَى النفقة وتبشير المنفق بالخلف، رقم (٩٩٣).

مذهَبُ أهلِ السُّنَّةِ أن لله يَدَين اثنتين، وكِلتاهُما يَمينٌ مباركةٌ، وأمَّا مَا وَرَدَ فِي بَعْض الروايات من إطلاقِ لَفظِ الشِّمالِ فإن ذَلِك لم يَثبُت، قَالَ البيهقيُّ: «ولَعَلَّ ذَلِك من تَصَرُّفِ الرُّواةِ»[١].

وقد ثَبَتَ فِي الصحيحين[٢] وغَيْرِهما: إثباتُ الأصابعِ لله تَعالَى، فهِيَ ثابتةٌ له عَلَى وَجهِ الحقيقةِ من غَيْرِ تَشبيهٍ ولَا تَمثيلٍ.

إثباتُ العَينِ لله تَعالَى:

العَينانِ من الصِّفات الذاتِيَّةِ الثابِتةِ لله عَلَى وجهِ الحَقيقةِ من غَيْرِ تَشبيهٍ ولَا تَكييفٍ.

وَقَد ثَبَتَ فِي الكتابِ والسُّنَّةِ وإجماعِ السلفِ أنهُما من صفاتِ الله تَعالَى، فمِنَ القرآنِ: ﴿وَلِتُصۡنَعَ عَلَىٰ عَيۡنِيٓ﴾ [طه:٣٩]، ومِنَ السُّنَّةِ: مَا فِي حَديثِ أبي هُريرةَ من أن المصلي يَقِفُ بين عَينَي الرحمن[٣]، وأمَّا السَّلفُ فقد أجمَعوا عَلَى ذَلِك.

وأخطَأَ من فَسَّرَ ذَلِك بالرُّؤيةِ أو بالعِلمِ؛ لأن معنى هَذَا التَّفسيرِ نَفيُ مَا أثبَتَهُ الله لنفسِه من صفةِ العَينَين.

الوُجوهُ الَّتي ورَدَت فِي الكتابِ والسُّنَّةِ فِي صفةِ العَينينِ:

▪ **وَرَدَ فِي الكتابِ إثباتُها بصيغةِ الجَمعِ مضافةً إِلَى الضَّميرِ الدَّالِّ عَلَى التَّعظيمِ،** كقَوْله تعالَى: ﴿فَإِنَّكَ بِأَعۡيُنِنَا﴾ [الطور:٤٨].

---

(١) الأسماء والصِّفات (٢/ ١٣٩).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب تفسير القرآن، باب قوله: وما قدروا الله حق قدره، رقم (٤٨١١)، ومسلم: كتاب صفة القيامة والجنة والنار، رقم (٢٧٨٦).

(٣) أخرجه المروزي في تعظيم قدر الصلاة: رقم (١٢٨)، وابن أبي الدنيا في التهجد وقيام الليل: رقم (٥٠٨).

▪ ووَرَدَت بصيغةِ المفردِ مُضافةً إِلَى مُفردٍ، كقَوْله تَعالَى: ﴿وَلِتُصۡنَعَ عَلَىٰ عَيۡنِيٓ﴾ [طه:٣٩].

▪ ووَرَدَت فِي السُّنَّةِ بِصيغةِ التَّثنيةِ مُضافةً إِلَى الاسمِ الظاهِرِ كما فِي حديثِ أبي هُريرةَ الَّذِي أشَرنا إليه.

وهذه الوُجوهُ الثلاثةُ يُمكِنُ التوفيقُ بينَها بما مَرَّ فِي اليَدَينِ.

صِفةُ النُّزولِ:

ثَبَتَ عَن النَّبيِّ ﷺ: «**إِنَّ اللهَ يَنْزِلُ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الآخِرِ، فَيَقُولُ: مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ؟! وَمَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ؟! وَمَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ؟!**»[1] وعَلَى هذا، فيَجبُ اعتِقَادُ ذَلِك.

ونُزولُه إِلَى السماءِ الدنيا من صفاتِه الفعليةِ الثابتةِ له عَلَى وَجهِ الحَقيقةِ من غَيْرِ تكييفٍ.

صِفةُ الخَلقِ:

خَلقُ الله تَعالَى هو: تكوينُه وإيجادُه، وهُو من الصِّفاتِ الذاتيةِ الفِعليةِ، فباعتبارِ أن الله لم يَزَل ولَا يَزالُ خالقًا يَكُونُ صفةً ذاتيةً، وباعتبارِ حُدوثِ المخلوقات يَكُون صفةً فعليةً.

ولَفظُ الخَلقِ المضافُ إِلَى الله عَلَى قِسمين:

▪ قِسمٌ بمعنى المخلوقِ، كقَوْله تَعالَى: ﴿هَٰذَا خَلۡقُ ٱللَّهِ﴾ [لقمان:١١]، أي: مَخلوقُه.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجمعة، باب الدعاء في الصلاة من آخر الليل، رقم (١١٤٥)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل، رقم (٧٥٨).

▪ وقِسمٌ بمعنى خَلقِه الَّذي هُو فِعلُه كما يدُلُّ عَلَيه اسمُ الخالِقِ والخلَّاقِ.

خَلقُ الله تَعالَى الَّذِي هُو فِعلُه لَيْس فِيهِ شَرٌّ:

تَقَدَّم من أَسْماء الله «الحَكيمُ» الدالُّ عَلَى الحكمة الَّتِي هي وَضعُ الأشياءِ مَواضِعَها، فلَيْس فِي فِعلَ الله شيء إلَّا وهُو فِي مَوضِعِه، ومن المعلوم أن الشرَّ المَحضَ يُنافي الحِكمةَ؛ لأَنَّه ضَررٌ محضٌ؛ ولِذَلِك قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ**»[1] يعني: الله، أي: لَا يُنسَبُ إليه الشَّرُّ، وإنما الشَّرُّ يَقَعُ فِي مخلوقاتِه.

مِثَالُ ذَلِك: أن كُلَّ أحدٍ يَعرِفُ مَا فِي الشيطانِ من الشَّرِّ وهُو مخلوقٌ، لكن خَلقُ الله له لَيْس فِيهِ شَرٌّ؛ لما يَشتَمِلُ عَلَيه من المصالِحِ، فلولا إبليسُ مَا حَصَلَ التَّميزُ بين أولياءِ الله وأولياءِ الشيطانِ، ولَا الجهادُ فِي سبيلِ الله، ولَا قَدَّرَ الطاعةَ وغَيْر ذَلِك.

التَّوفيقُ بينَ نُصوصِ العُلُوِّ ونُصوصِ المَعِيَّةِ ونَحوِها:

ثَبَتَ عُلُوُّ الله شَرعًا وعَقلًا وفِطرةً، كما جاءت نُصوصٌ أُخرى تَدُلُّ عَلَى أَنَّه مَعَنا، وعَلَى قُربِه، وعَلَى كونِه قِبَل وَجْه المصلي.

والتَّوفيقُ بين هذه النصوصِ وبين أدلةِ العُلُوِّ من وجهَيْن:

▪ **الأولُ**: أنَّ الله لَيْسَ كَمِثلِهِ شيءٌ فِي جَميعِ صِفاتِه: فلا يُقاسُ بالمخلوقِ بحيثُ يُتَوَهَّمُ أن كونه مَعَنا يُنافي كونَه فِي السماءِ عَلَى عَرشِه، فإن الله مُحيطٌ بكلِّ شيءٍ، ولَا يُحيطُ بِهِ شيءٌ، وهذا الوجهُ عامٌّ.

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه، رقم (٧٧١).

▪ **الوجهُ الثَّاني**: أَنْ يُقالَ: إنَّ معنى المعيَّةِ لَا يوجِبُ أن يَكُون الله مُختَلِطًا بالخلقِ، فإن مَعِيَّةَ كلِّ شيء بحسبِهِ، فمعنى مَعيَّةِ الله أَنَّه مُطَّلعٌ علينا، ومُهَيمِنٌ، ولَا يَخفَى عَلَيه شيءٌ من أحوالِنا، وهُو مع ذَلِك فوقَ عَرشِه، وكذَلِك يُقالُ فِي قُربه.

وأمَّا كونه قِبَلَ وجهِ المصلي فمَعنى ذَلِك أَنَّه قِبَلَهُ وهُو عَلَى عَرشِه، وهذا أمرٌ غَيْرُ مُستَحيلٍ فِي المخلوقِ ففي الخالِق أولى.

حُكمُ التَّقليدِ:

التَّقليدُ فِي الأمور الفُروعيَّةِ جائزٌ عند الضرورةِ إذا لم يُمكِنه أن يَتَوَصَّلَ إِلَى الدَّليلِ بنفسِه.

وأمَّا فِي الأمورِ الأصولِيةِ فقيل: إنَّه غَيْرُ جائزٍ؛ لأن التَّقليدَ لَا يُفيدُ إلَّا الظَّنَّ، والأمورُ الأصوليةُ يَجِبُ فيها اليَقينُ.

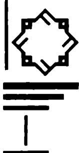
وقيل: إنَّه يَجوزُ عند الضرورةِ؛ لأَنَّه إذا تَعذَّرَ اليقينُ يُرجَعُ إِلَى غَلَبَةِ الظنِّ؛ ولأن التقليدَ قد يَرتَقي إِلَى اليَقينِ عَلَى حَسب عِلمِ المقلَّدِ وثِقَتِه، أي: الوثوقِ به، وهذا القَوْلُ أصَحُّ.

أمَّا تَعريفُ التَّقليدِ فهو: اتباعُ قَولِ الغَيرِ بِلَا دَليلٍ.





البَابُ الثَّانِي: فِي الأَفْعَالِ المَخْلُوقَةِ





هكذا عَبَّرَ المؤلِّفُ بالأفعال، وفي هَذَا التَّعبيرِ نَظَرٌ؛ لأنَّ أفعالَ الله مِن صفاتِهِ، وصفاتُهُ غَيْرُ مَخلوقةٍ، نَعَم، إنْ جَعَلنا الأفعالَ بمعنى المفعولاتِ فهُو مُستَقيمٌ معنًى غَيْرُ مُستقيمٍ تَعبيرًا؛ لأنَّه يَكُون مَعْناه فِي المخلوقاتِ المخلوقةِ والتَّعبيرُ الصَّحيحُ أن يقولَ: الأشياءُ المخلوقةُ.

الأشياءُ المَخلوقةُ:

جَميعُ الأشياءِ مَخلوقةٌ سوى ذاتِ الله وأسمائه وصِفاتِه، وكُلُّ مَخلوقٍ فإنَّه مَسبوقٌ بالعَدَمِ.

أولُ المخلوقاتِ:

اختَلَفَ الناسُ فيما هُو أوَّلُ المخلوقاتِ؟ وَقَد رَوَى التِّرمذيُّ بسندٍ حَسنٍ أن النَّبيَّ ﷺ سُئِلَ: أَيْنَ الله قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ خَلْقَهُ؟ فَقَالَ: «**كَانَ فِي عَمَاءٍ، مَا فَوْقَهُ هَوَاءٌ، وَمَا تَحْتَهُ هَوَاءٌ، ثُمَّ خَلَقَ العَرْشَ**»(١)، وفي (صحيح مسلم) أن النَّبيَّ ﷺ قال: «**إِنَّ اللهَ قَدَّرَ مَقَادِيرَ الخَلَائِقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى المَاءِ**»(٢).

---

(١) أخرجه أحمد (٤/ ١١)، والترمذي: كتاب تفسير القرآن، باب ومن سورة هود، رقم (٣١٠٩)، وابن ماجه في المقدمة، باب فيما أنكرت الجهمية، رقم (١٨٢).

(٢) أخرجه مسلم: كتاب القدر، باب حجاج آدم وموسى عليهما السلام، رقم (٢٦٥٣).

وعَلَى هَذَا فيكون العَماءُ والهواءُ والعَرشُ والماءُ مَخلوقاتٌ قَبلَ القَلَمِ، والقَلمُ قَبلَ السموات والأرض.

ولم يَزَلِ الله تَعالَى ولَا يَزالُ خَلَّاقًا، يَخْلُقُ متى شاء كيف شاء، قَالَ الله تَعالَى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُصَوِّرُكُمْ فِى ٱلْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَآءُ﴾ [آل عمران:٦].

وعلى هَذَا فالخَلقُ من الصِّفاتِ الذاتيةِ الفِعليةِ.

الله تَعالَى يَخلُقُ ويَشرَعُ لحِكمةٍ:

اختَلفَ الناس فِي خَلقِ الله تَعالَى وشَرعِه هل يَكُون لِحكمةٍ أو لُمجَرَّدِ المشيئةِ؟

فقيل: إنَّه لمجرَّدِ المشيئةِ، وهُو قَوْلُ الجهميةِ والأشعريةِ والظاهريةِ.

وقيل: إن ذَلِك لحكمةٍ، ثم اختَلَفَ هؤلاء، فَغَلا منهم طائفةٌ فِي إثباتِ الحكمة، وصاروا يوجِبون عَلَى الله أشياءَ بعقولهم، فيقولون: يَجِبُ أن يَفعَل كذا؛ لأن الحِكمةَ تَقتَضيه، ويَمتَنِعُ أن يَفعَل كذا؛ لأن الحكمةَ لَا تَقتَضيه، وقالوا بوجوبِ الصَّلاحِ والأصلَحِ مُحكِّمينَ فِي ذَلِك عُقولَهم، وهذا هُو مَذهَبُ المعتزلةِ.

وطائفةٌ تَوَسَّطَت فِي إثباتِ الحِكمةِ وقالوا: نحن نَعلَمُ أن الله لَا يَفعَلُ شيئًا، ولَا يَأمُر بشيءٍ إلَّا لِحكمةٍ بالغةٍ تَستَوجِبُ حَمْدَهُ والثناءَ عليه، فإن ذَلِك هُو مُقتَضى اسمِهِ «الحَكيم» لكنَّنا لَا نوجِبُ عَلَيه شيئًا بعقولِنا، وإنما نَعرِفُ الحكمة فيما أوجَدَهُ، وأن الحكمة فِي إيجادِه كما أن الحكمةَ فِي إعدامِ مَا أعدَمَهُ، فنَجعَلُ عُقولَنا تابعةً لِفعلِه وأمرِهِ، ولَا نَجعَلُ فِعلَه وأمرَه تابعين لعُقولِنا.

وهذا هُو القَوْلُ الصَّحيحُ الَّذِي اختارَهُ شيخُ الإسلام، وحُكِيَ إجماعُ السَّلفِ عليه، وأدلتُه من الكتابِ والسُّنَّةِ كَثيرة جدًّا.

أفعالُ العِبادِ:

للنَّاس فِي أفعالِ العِبادِ ثلاثةُ أقوالٍ:

▪ **القَولُ الأوَّل**: أن الله خَلَقَها وأجبَرَهُم عليها، وهذا قَولُ الجَبريةِ.

▪ **القَولُ الثَّاني**: أن العِبادَ مُستَقِلُّون بأفعالِهِم لم يُقَدِّرها الله ولم يَخلُقها، وهذا قَوْلُ (القَدَرِيَّة) حتى إن غُلاتَهم كانوا يُنكِرون عِلمَ الله بها، ويقولون: «إنَّ الأَمْرَ أُنُفٌ» أي: مُستَأنَفٌ، لكن هؤلاء الغُلاة انقَرَضوا.

▪ **القَولُ الثالِثُ**: أن أفعالَ العِبادِ مَخلوقةٌ لله، وفِعلٌ للعَبدِ، فهِيَ مُضافةٌ إلَى الله وإلى العَبدِ باعتبارَين، مُضافةٌ إلَى الله خَلقًا وتَكوينًا، ومضافةٌ إلَى العبد فِعلًا ومُباشرةً وكَسبًا، فهِيَ خَلقُ الله وفِعلُ العَبدِ، وهذا قَولُ أهلِ السُّنَّةِ وهُو وَسَطٌ بين القَوْلينِ الأوَّلَين الباطلين.

الإيمانُ بالقَدَرِ:

الإيمانُ بالقَدَرِ أحدُ أركان الإيمان الستةِ.

والقَدَرُ هو: تَقديرُ الله السابِقُ لخَلقِ السموات والأرض، ودرجاتُ الإيمان بِهِ أربعٌ:

▪ **الأولى**: الإيمان بعِلمِ الله الأزَلي المحيطِ بكلِّ شيء جُملةً وتَفصيلًا من أفعالِ العِبادِ وغَيْرهم.

▪ **الثَّانيةُ**: الإيمان بأن الله كَتَبَ فِي اللوحِ المحفوظِ قَبلَ خَلقِ السموات والأرض بخَمسينَ ألفَ سَنَةٍ مَا هُو كائنٌ إلَى يومِ القيامة من أعمالِ العِبادِ وغَيْرِهم.

▪ **الثَّالثةُ**: الإيمان بمَشيئةِ الله العامَّةِ، وأنه مَا شاء الله كان، وما لم يَشَأ لم يَكُن من أفعالِ العِبادِ وغَيْرِها.

▪ **الرابعةُ**: الإيمان بعُمومِ خَلقِ الله لكلِّ شيء، وأنه مَا مِن مَخلوقٍ فِي السموات ولَا فِي الأرضِ إلَّا اللهُ خالِقُه وخالِقُ مَا فِيهِ من صفاتٍ مَعنويةٍ وحِسِّيةٍ حتى بني آدمَ، وهذا لَا يُنافي أن يَكونَ فِعلُ العِبادِ واقعًا باختيارٍ منهم.

إذا قيلَ: مَا وَقَعَ من أفعالِ العِبادِ فهل هُو مُرادٌ للهِ؟

الجواب: أَنَّه مُرادٌ كَونًا؛ لأن الإرادة الكونية بمعنى المشيئةِ، وأمَّا شَرعًا فإن كان مما يُحِبُّه الله فهُو مُرادٌ شَرعًا أيضًا وَإلَّا فلا.

وإذا قيلَ: هلِ الرَّبُّ يُجبِرُ العَبدَ عَلَى الفِعلِ؟

فالجواب: لا؛ لأن كلَّ واحدٍ يَعرِفُ من نفسِه أن يوقِعَ فعلَه باختيارِه، ويُفَرِّق بين الحركةِ الاختياريةِ والحركة الاضطراريةِ كالارتِعاشِ ونحوه.

فإن قيلَ: فَعَلى هَذَا يَلزَمُ أن لَا يَكُونَ لله تَعَلُّقٌ بِفعلِ العبدِ كما قالَتِ القَدَرِيةُ؟

فالجواب: لَا يَلزَمُ ذَلِك؛ لأن فِعلَ العَبدِ يَقَعُ بإرادةٍ وقُدرةٍ مِنَ العَبدِ، ومَنِ الَّذِي خَلقَ الإرادةَ والقدرةَ سِوى الله تَعالَى؟!

تَعذيبُ الوَرَى بِلا ذَنبٍ:

اختَلفَ الناسُ: هل يَجوزُ عَقلًا أن يُعَذِّبَ الله الخَلقَ بِلَا ذَنبٍ؟

فذَهَبَ المؤلِّفُ إلَى جَوازِ ذَلِك عَقلًا وامتناعِه شَرعًا؛ لأن الله قد أخبَرَ بأَنَّه لَا يُعَذِّبُ أحدًا بِلَا ذَنبٍ، وهذا مَبنِيٌّ عَلَى نَفيِ الحِكمةِ.

والقَوْلُ الثَّاني: أن ذَلِك يَمتَنِعُ عَقلًا وشَرعًا؛ لأَنَّه يُنافي العَدلَ وهُو من الظُّلمِ، ومن المعلومِ أن العَقلَ يُحيلُ الظُّلمَ وانتفاءَ العَدلِ عَن الله، وهذا القَوْلُ هُو الصوابُ.

فإن قيل: مَا الجوابُ عَن قَوْله تَعالَى: ﴿لَا يُسْئَلُ عَمَّا يَفْعَلُ﴾ [الأنبياء:٢٣].

فالجوابُ من وجهين:

▪ الأولُ: أن معنى الآية لَا يُسألُ عما يَفعَلُ لِكمالِ حِكمَتِه.

▪ الثَّاني: لَا يُسأَلُ عما يَفعَلُ لِكمالِ رُبوبِيَّتِه، فلا أحدَ يَعتَرِضُ عليه، ولَيْس معنى الآية أن كُلَّ شيء حتى الظُّلم يَفعلُه.

وإن قيل: مَا الجوابُ عَن قَوْله ﷺ: «إِنَّ اللهَ لَوْ عَذَّبَ أَهْلَ سَماوَاتِهِ وَأَهْلَ أَرْضِهِ لَعَذَّبَهُمْ وَهُوَ غَيْرُ ظَالِمٍ لَهُمْ، وَلَوْ رَحِمَهُمْ لَكَانَتْ رَحْمَتُهُ خَيْرًا لَهُمْ مِنْ أَعْمَالِهِمْ»(١).

فالجواب: أن معنى الحديثِ: أَنَّه لو عَذَّبَهم فإنَّه لن يُعَذِّبَهم عَن ظُلمٍ، وإنما يُعَذِّبُهم لسببٍ يَقتَضي تَعذيبَهم.

أو أن مَعْناه: أَنَّه لو جازاهُم بعَدلِه لما قابَلَت أعمالُهم شُكرَ نِعَمِه عَلَيهم، فتَبقى أعمالُهم مُستَغرَقةٌ بالنِّعَم وحِينَئِذٍ لَا يَبقى لهم أعمالٌ توجِبُ دَفعَ العَذابِ عنهم، لكن الله يُعامِلُهم برَحمتِهِ كما قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَنْ يَدْخُلَ أَحَدٌ الجَنَّةَ بِعَمَلِهِ» قَالُوا: وَلَا أَنْتَ يَا رَسُولَ الله؟ قَالَ: «وَلَا أَنَا إِلَّا أَنْ يَتَغَمَّدَنِي اللهُ بِرَحْمَتِهِ»(٢).

---

(١) أخرجه أحمد (٥/ ١٨٢)، وأبو داود: كتاب السنة، باب في القدر، رقم (٤٦٩٩)، وابن ماجه: افتتاح الكتاب في الإيمان وفضائل الصحابة والعلم، باب في القدر، رقم (٧٧).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب المرضى، باب تمنى المريض الموت، رقم (٥٦٧٣)، ومسلم: كتاب صفة القيامة والجنة والنار، باب لن يدخل أحد الجنة بعمله، رقم (٢٨١٦).

القَولُ بالصَّلاحِ والأصلَحِ:

القَوْلُ بالصَّلاحِ والأصلَحِ مَشهورٌ عَن المعتزلة، ومَعناه عندهم: أنَّه يَجِبُ عَلَى الله قَضاءُ مَا هُو الأصلَحُ أو الصَّلاحُ، وذَهَبَ الجهميَّة والأشعريَّة إِلَى نَفي ذَلِك، والتَّحقيقُ فِي هَذَا المقامِ أنَّه يَجِبُ اعتِقادُ الحكمةِ فِي أفعالِ الله كُلِّها، وأنَّ مَا فَعَلَهُ فإنَّ فِعلَهُ خيرٌ من عَدَمِه؛ لأن هَذَا هُو مُقتَضى الحكمةِ، لكنَّنا لَا نَجعَلُ فِعلَ الله تابعًا لـما تَقتَضيهِ عُقولُنا، بل نَجزِمُ بأن مَا فَعَلَهُ فهُو خيرٌ، فنَجعَلُ عُقولَنا تابعةً لِفِعلِه ولَا نوجِبُ عَلَيه شيئًا بها.

الهِدايةُ:

ذَكَرَ المؤلِّفُ تَفريعًا عَلَى القَوْلِ بنَفي وُجوبِ الصَّلاحِ والأصلَحِ، ذَكَرَ تَفريعًا عَلَى ذَلِك أن مَن شاء الله هَداهُ، ومن شاء أضَلَّه، وهذا صَحيحٌ، لكن الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى أعلَمُ حيثُ يَجعَلُ هِدايَتهُ، فإن هداية الله هي العِلمُ النافِعُ والعَمَلُ الصالِحُ، وكلاهما فَرعٌ عَن الرسالةِ، فكما أن الله أعلَمُ حيثُ يَجعَلُ رسالته، كذَلِك هُو أعلَمُ حيث يَجعَلُ فَرعَها وهُو الهِدايةُ، فمَن عَلِمَ الله منه أنَّه أهلٌ للهُدى هَداهُ، ومن عَلِمه غَيْرَ أهلٍ وَكَلَه إِلَى نفسِه فخُذِلَ، قَالَ تعالَى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ۝٥ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ ۝٦ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَىٰ ۝٧ وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَىٰ ۝٨ وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَىٰ ۝٩ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَىٰ﴾ [الليل:٥-١٠].

أقسامُ الهِدايةِ:

الهدايةُ نوعان: هِدايةٌ عامةٌ، وهِدايةٌ خاصَّةٌ.

- **فأمَّا الهِدايةُ العامَّةُ:** هي هِدايةُ كُلِّ مَخلوقٍ إِلَى مَا تَقومُ بِهِ حَياتُه، وهذا شامِلٌ للآدمي وغَيْرِه، والمؤمِنِ والكافِرِ.

▪ وهِدايةٌ خاصةٌ: وهي الهِدايةُ لما يَقومُ بِهِ الدِّين، وهذه نوعان: هِدايةُ بَيانٍ، وهِدايةُ تَوفيقٍ:

فأمَّا هِدايةُ البَيانِ: فمَعناها أن الله بَيَّنَ للناسِ مَا يَستَقيمُ بِهِ دينُهُم، ورَزَقَهُم من القُوى الفِعليةِ والفِكريةِ مَا يَكُون سَبَبًا لفَهمِ ذَلِك البيانِ.

وأمَّا هِدايةُ التَّوفيقِ: فهِيَ تَوفيقُ الله للعبدِ أن يَتَّبع مَا جاءت بِهِ المرسلون.

ومن أمثلةِ النوعِ الأولِ: قَوْله تَعالَى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ فَٱسْتَحَبُّوا۟ ٱلْعَمَىٰ عَلَى ٱلْهُدَىٰ﴾ [فصلت:١٧]، ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى:٥٢].

ومن أمثلة الثَّاني: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ يَهْدِيهِمْ رَبُّهُم بِإِيمَٰنِهِمْ﴾ [يونس:٩]، ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ [القصص:٥٦].

وهناك هِدايةٌ رابعةٌ وهي ثَمرةٌ لِهدايةِ التَّوفيقِ.

وهي هِدايةُ المؤمنين الطَّريقَ الموصِّلَ للجنةِ يومَ القيامة، وهذه الهِدايةُ عَلَى حسب الهداية فِي الدنيا.

الرِّزقُ وأقسامُهُ:

الرِّزقُ: مَا يُنتَفَعُ به، ويَنقَسِمُ إلَى قِسمين: مادِّيٌّ وروحِيٌّ، وإن شِئت فقل: حِسِّيٌّ ومَعنَوِيٌّ.

فأمَّا المادِيُّ: فهُو مَا يَعودُ إلَى مَصلحةِ البَدنِ مِنَ المآكِلِ والمشارِبِ والملابِسِ والمساكِنِ وغَيْرِ ذَلِك، وهذا نوعان خاصٌّ وعامٌّ:

فالخاصُّ: مَا لَا تَبِعةَ فيه، وهُو الحَلالُ للمؤمنين.

والعامُّ: مَا سوى ذَلِك.

وأمَّا الروحِيُّ: فهُو مَا تَقومُ بِهِ الروحُ من العُلومِ والأخلاقِ، وهُو نوعان أيضًا: خاصٌّ وعامٌّ.

فالخاصُّ: مَا كان نافِعًا فِي الآخرة، وهُو العُلومُ النافعةُ والأعمالُ الصالحةُ.

والعامُّ: مَا كان نافِعًا فِي الدنيا كمَعرِفةِ الصِّناعةِ، وطُرُقِ المكاسِبِ، والأخلاقِ الاجتماعيةِ، واستعمالِ المروءة إذا لم يُقصَد بِهَا التقرُّبُ إلَى الله.

المقتولُ بالِغٌ أجلَه:

اختَلَف الناس فِي الإنسان إذا قُتِلَ: هل هُو قد بَلَغَ أجلَهُ أم أنَّه قُطِعَ عليه؟ وهل أنَّه لو لم يُقتَل لمات بغَيرِ قَتلٍ فِي الوَقتِ الَّذِي يَكُون قَتلُه؟

والتحقيقُ فِي ذَلِك: الجَزمُ بأنَّه قد بَلَغَ أجلَه، وأنه لابُدَّ أن يَموتَ فِي الوَقتِ الَّذِي قُتِلَ فيه، ولن يَموتَ بسبَبٍ غَيْرِ القَتلِ الَّذِي قَدَّرَ الله موتَه به.

وأمَّا مَا ورد فِي بَعْض الأحاديث من أن بَعْض الأعمال قد تزيد فِي العمر أو تنقص منه[1] فهذا حق عَلَى حَقيقتِهِ يجبُ الإيمانُ به، وأنَّ مَن عَمِل تلك الأعمال فإنَّه يحصل له مَا رتَّبه الشارع عليه.

فإن قيل: يَلزَمُ عَلَى هَذَا أن يَكُون له عُمْرَانِ؟

فالجواب: أنَّه إن كان هَذَا لازِمًا التَزَمناه ولَا مانِعَ منه؛ لأننا نَعلَمُ أن مَا جاء بِهِ الشرعُ حَقٌّ ولازِمُ الحقِّ حقٌّ، وإن كان هَذَا غَيْرَ لازِمٍ بأن كان يُمكِن التخلُّص

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب من أحب البسط في الرزق، رقم (٢٠٦٧)، ومسلم: كتاب البر والصلة والآداب، باب صلة الرحم وتحريم قطيعته، رقم (٢٥٥٧).

منه بأن نَقولَ: إنَّه لَا يَلزَمُ أن يَكُون له عُمْرانِ بل مَنْ عَمِلَ بالأعمالِ الَّتِي توجِبُ نَقصَ العُمرِ أو زيادتَهُ عَلِمنا بأن الله قَد قَدَّرَ أجَلَه عَلَى مَا تَقتَضيه أعمالُه، وأنه لابُدَّ أن يَعمَل بتِلكَ الأعمال فيَزيدُ عُمرُه بها، أو لابُدَّ أن يَدَعَها فيَنقُصُ عمرُهُ، لَا يُمكِن غَيْرُ ذَلِك، والله أعلم.





البَابُ الثَّالِثُ: فِي الأَحْكَامِ وَالكَلَامِ عَلَى الإِيمَانِ وَمُتَعَلِّقَاتِ ذَلِكَ





الواجِبُ عَلَى العبادِ كُلِّهم أن يَعبُدوا الله تَعالَى، وعبادتُهُ هي طاعتُه، وهي امتثالُ أمرِه واجتنابُ نَهيِه، ولها رُكنانِ وشَرطانِ:

فأمَّا رُكناها فهما: الحُبُّ والتَّعظيمُ:

فالحبُّ: يَنشَأُ عنه فِعلُ الأوامِرِ الَّتِي تُوَصِّلُ إليه.

والتَّعظيمُ: يَنشَأُ عنه اجتِنابُ النواهي خَوفًا مِنهُ، وَقَد يَنشَأُ عَن كلٍّ مِنهُما مَا يَنشَأُ عنِ الآخرِ.

وأمَّا شَرطَا العبادةِ فهما:

الإخلاص: وهُو سَلامةُ القلبِ منَ الشِّركِ، بأن يَكُون قَصدُهُ بالعبادةِ وَجهَ الله والدارَ الآخرةَ.

الشرطُ الثَّاني: المتابعةُ: بأن يَكُون مُتَّبِعًا مَا جاء بِهِ الرسولُ ﷺ فِي العباداتِ وهَيئَتِها.

ويَدُلُّ عَلَى هذين الشرطين قَوْله تعالَى: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ﴾ [البينة:٥].

وعلى هَذَا فمَن أشرَكَ فِي عبادتِه فهِيَ فاسدةٌ لفَقدِ الشَّرطِ الأول، ومَنِ ابتَدَعَ فيها فهِيَ فاسدةٌ لفَقدِ الشرطِ الثَّاني.

القَضاءُ والمقْضِيُّ:

القَضاء هو: فِعلُ الله ووصفُهُ، وأمَّا المقضِيُّ فهُو يَنشَأُ عَن ذَلِك.

فأمَّا القَضاءُ الَّذِي هُو فِعلُ الله ووصفُه فإنَّه يَجِبُ الرضا بِهِ مُطلَقًا، سَواءٌ كان كونِيًّا أو شَرعيًّا؛ لأَنَّه من الرضا بالله ربًّا.

وأمَّا المَقضِيُّ: فإما أن يَكُون دينِيًّا أو كَونيًّا:

فإن كان دينِيًّا وَجَبَ الرضا بِهِ إن كان واجبًا، وإن كان مُحَرَّمًا وَجَبَ إنكارُهُ عَلَى فاعِلِه، وحَرُمَ الرِّضا به.

وأمَّا الكَونِيُّ، فإن كان مُلائِمًا للإنسان مثل الصِّحةِ والغِنى والعِلمِ؛ فالرِّضا بِهِ أمرٌ طَبيعيٌّ، وإن كان غَيْرَ مُلائِمٍ كالمَرَضِ والفَقرِ ونحوه، فالرضا بِهِ وإن كان مُستَحبًّا فالرضا بِهِ مُستَحبٌّ عند الجمهورِ ولَيْس بواجِبٍ، وإن كان مُباحًا فالرضا بِهِ مُباحٌ، أو مَكروهًا فمَكروهٌ.

الكَلامُ عَلى الذُّنوبِ ومُتَعَلَّقاتِها:

الفِسقُ لغةً: الخُروجُ.

وشَرعًا: الخروجُ عنِ الطاعةِ بفِعلِ كَبيرةٍ، أو إصرارٍ عَلَى صغَيْرةٍ.

وحُكمُ الفاسِقِ عند أهل السُّنَّةِ أنَّه لَا يَخرُجُ منَ الإيمان، ولَا يُخَلَّدُ فِي النارِ، وإنما هُو مُؤمِنٌ ناقِصُ الإيمان، أو مُؤمِنٌ بإيمانِهِ فاسِقٌ بكَبيرَتِهِ، وهُو مُستَحِقٌّ لدُخولِ النار.

ودَليلُهم فِي ذَلِك أن الله تَعالَى أخبَرَ عنِ القاتِلِ عَمدًا بأن جَزاءَهُ جهنَّمُ ومع ذَلِك جَعَلَهُ أخًا للمَقتولِ قَالَ تَعالَى: ﴿فَمَنْ عُفِىَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَىْءٌ فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ

وَأَدَآءٌ إِلَيۡهِ بِإِحۡسَٰنٖ ﴾ [البقرة:١٧٨]، فدَلَّ ذَلِك عَلَى أَنَّه لَا يَخْرُجُ من الإيمانِ.

أَمَّا مَذهَبُ غَيْرِ أهلِ السُّنَّةِ:

فعِندَ المرجِئةِ: أَنَّه مُؤمِنٌ كامِلُ الإيمان لكنَّه من أهلِ الوَعيدِ.

وأَمَّا عندَ المعتَزِلةِ: فهُو فِي مَنزلةٍ بين الإيمانِ والكُفرِ، لَا مُؤمِنٌ ولَا كافِرٌ، وهُو مُخَلَّدٌ فِي النار، إِلَّا أَنَّه يُعَذَّبُ فيها عَذابَ الفُساقِ.

وأَمَّا عند الخوارِجِ: فهُو كافِرٌ مُخَلَّدٌ فِي النارِ.

التَّوبةُ:

التَّوبةُ لغةً: الرُّجوعُ.

وشَرعًا: الرجوعُ إِلَى الله تَعالَى عَن مَعصيتِهِ، وتَجِبُ التَّوبةُ من كلِّ ذَنبٍ، وشُروطُ التوبةِ فِي حُقوقِ الله ثلاثةٌ:

- **الأول:** النَّدَمُ، ومعناه أن يَحدُثَ للعَبدِ انكسارٌ وأَسَفٌ وتَحَسُّر عَلَى مَا جَرى منه منَ الذنبِ.
- **الثَّاني:** الإقلاعُ عنِ الذَّنبِ فِي الحالِ.
- **الثالِثُ:** أن يَعزِمَ عَلَى أن لَا يَعودَ إِلَى الذنبِ.
- فإن كانت التوبةُ عَن حَقٍّ من حُقوقِ الآدميين فلها شَرطٌ رابِعٌ أيضًا، وهو: أداءُ الحَقِّ إِلَى صاحبِهِ، أو استِحلالُهُ منه، فإن كان الحَقُّ غَيْرَ مالِيٍّ كالغِيبةِ والقَذفِ ونحوِهما، فالصوابُ من أقوالِ العُلماءِ أَنَّه إن كان عالمًا بظُلمِك إياه وَجَبَ إعلامُهُ، وإن كان غَيْرَ عالِمٍ فالأَوْلى أن لَا يُعلِمَه؛ لأَنَّه قد يَتَرَتَّبُ عَلَى إعلامِهِ مَفاسِدُ.

قَبولُ التَّوبةِ:

إذا كانت التوبةُ نَصوحًا، وهي الَّتِي اجتَمَعَت شُروطُها، فإن الله يَقبَلُها كما قَالَ تَعالَى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَقۡبَلُ ٱلتَّوۡبَةَ عَنۡ عِبَادِهِۦ﴾ [الشورى:٢٥]، و﴿قُلۡ يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسۡرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ لَا تَقۡنَطُواْ مِن رَّحۡمَةِ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغۡفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ [الزمر:٥٣]، و﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ تُوبُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ تَوۡبَةً نَّصُوحًا عَسَىٰ رَبُّكُمۡ أَن يُكَفِّرَ عَنكُمۡ سَيِّـَٔاتِكُمۡ وَيُدۡخِلَكُمۡ جَنَّٰتٍ تَجۡرِى مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ﴾ [التحريم:٨].

ولا فَرقَ فِي ذَلِك بين الشِّركِ وغَيْرِه، إلَّا أَنَّه رُوِيَ عنِ ابنِ عباسٍ فِي إحدى الروايَتَين عنه أنَّه لَا تَوبةَ للقاتِلِ[(١)]، وهُو مَحمولٌ عَلَى أن مَعْناه أن حَقَّ المقتولِ لَا يَسقُطُ بالتوبةِ؛ لأَنَّه حَقُّ آدَميٍّ لم يَستَوفِهِ.

انقِطاعُ التوبةِ:

لانقطاعِ التوبةِ وَقتانِ:

أحدُهُما: عامٌّ وهُو طُلوعُ الشمسِ من مَغرِبِها[(٢)].

والثَّاني: خاصٌّ وهُو الغَرغَرةُ بالنَّفْسِ، فإن الله يَقبَلُ توبةَ العَبدِ مَا لم يُغَرغِر[(٣)].

---

(١) أخرجه أحمد (١/ ٢٢٢)، والترمذي: كتاب تفسير القرآن، باب ومن سورة النساء، رقم (٣٠٢٩)، والنسائي (٧/ ٨٥)، وابن ماجه: كتاب الديات، باب هل لقاتل مؤمن توبة، رقم (٢٦٢١).

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، رقم (٢٧٠٣).

(٣) أخرجه أحمد (٢/ ١٣٢)، والترمذي: كتاب الدعوات، باب في فضل التوبة والاستغفار وما ذكر من رحمة الله، رقم (٣٥٣٧)، وابن ماجه: كتاب الزهد، باب ذكر التوبة، رقم (٤٢٥٣).

الطَّوائِفُ الَّتي قيلَ بعدَمِ قَبولِ تَوبَتِها:

اختَلَفَ العُلماءُ فِي المنافِقِ ومن تَكَرَّرَت رِدَّتُه ومن دَعا إِلَى بِدعةٍ مُكَفِّرةٍ ومَن سَبَّ الله أو رسولَه ومَن سَحَرَ، فالمشهورُ مِنَ المذهَبِ أن توبتَهُ لَا تُقبَلُ ظاهِرًا، والصحيحُ قَبولُ تَوبَتِهِ ظاهرًا كما أنَّها تُقبَلُ فيما بينه وبين الله، لكنَّ سابَّ الرسولِ يُقتَلُ وإن قَبِلنا تَوبَتَهُ، فيكون قَتلُه لأجلِ السَّبِّ؛ لأن سَبَّهُ للنَّبِيِّ ﷺ لَا يَرتَفِعُ بإسلامِهِ، ويَدُلُّ لقَبولِ تَوبَتِه عُمومُ الأدلةِ عَلَى قبولِ التوبةِ من كلِّ ذَنبٍ، وخصوصًا قَوْله تَعالَى: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِى ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ وَلَن تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا ﴿١٤٥﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟ وَأَصْلَحُوا۟ وَٱعْتَصَمُوا۟ بِٱللَّهِ وَأَخْلَصُوا۟ دِينَهُمْ لِلَّهِ فَأُو۟لَٰٓئِكَ مَعَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [النساء:١٤٥-١٤٦].

الإيمانُ:

الإيمانُ لغةً: التَّصديقُ.

وشَرعًا -عند أهلِ السُّنَّةِ-: قَولٌ وعَمَلٌ واعتِقادٌ؛ قَولٌ باللسان، وعَملٌ بالقَلبِ والجَوارِحِ، واعتِقادٌ بالقَلبِ.

والفَرقُ بين عَمَلِ القَلبِ واعتِقادِه أن الاعتِقَادَ هُو الاعتِرافُ، والعَملُ هُو إرادةُ القَلبِ ومَحبَّتُه وخَوفُه ونحو ذَلِك.

مِثاله: اعتِقَادُ المَرءِ أن الله جوَادٌ كريمٌ هَذَا اعتِقَادٌ، فإذا طَمِعَ فِي فَضلِه وأَحَبَّهُ عَلَى ذَلِك فهذا هُو العَمَلُ.

والدَّليلُ عَلَى أن الإيمان قَولٌ وعَمَلٌ واعتِقادٌ، قَوْله ﷺ: «**الإِيمَانُ بِضْعٌ وَسِتُّونَ، أَوْ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ شُعْبَةً، فَأَعْلاهَا: قَوْلُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَدْنَاهَا: إِمَاطَةُ**

الأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ»[1]، «وَالحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الإِيمَانِ»[2]، والدليلُ عَلَى أن الاعتِقَادَ إيمانٌ: قَوْله تَعالَى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [النور:٦٢].

زِيادةُ الإيمانِ ونُقصانِه:

الصحيحُ عند أهلِ السُّنَّةِ أن الإيمان يَزيدُ ويَنقُصُ، ودليلُ ذَلِك قَوْله تَعالَى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَزَادَتْهُمْ إِيمَـٰنًا﴾ [التوبة:١٢٤]، والزيادةُ مِن لازِمِها النَّقصُ، كما وَرَدَ النَّقصُ صَريحًا فِي قَوْله ﷺ فِي النِّساءِ: «مَا رَأَيْتُ مِنْ نَاقِصَاتِ عَقْلٍ وَدِينٍ»[3].

سَبَبُ زِيادةِ الإيمانِ ونُقصانِه:

سَببُ زيادة الإيمانِ الطاعةُ، وسَببُ نَقصِه عَدَمُها؛ لقَوْلِه تَعالَى: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱهْتَدَوْا۟ زَادَهُمْ هُدًى﴾ [محمد:١٧]، ولأن النَّبِيَّ ﷺ جعَلَ سَبَبَ نَقصِ دين المرأةِ تركَها الصلاةَ والصيامَ أيام الحيض.

ثُمَّ إن الزيادةَ تارةً تكون فِي الاعتِقَادِ واليَقينِ، فإن الناس مُتَفاضِلون فِي ذَلِك فمِنهُم مَن إيمانُهُ راسخٌ لكَمالِ عِلمِه بأَسْماءِ الله وصِفاتِه وأفعالِه، ومنهُم من يَقينُه أضعَفُ لنُقصانِ عِلمِه بأَسْماءِ الله وصِفاتِه وأفعالِه، وتارةً تكون زيادتُهُ من ناحيةِ العَمَلِ، أمَّا من حيثُ تَأَكُّدُه فإن الفرائِضَ أكملُ من النوافِلِ، وكلٌّ منهما درجات، وأمَّا من حيثُ حُسنُه فإن عَمَلًا كَمُلَ فِيهِ الإخلاصُ والمتابعةُ أفضَلُ مِن عملٍ نَقُصَا فيه.

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب بيان عدد شعب الإيمان، رقم (٣٥).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الإيمان، باب أمور الإيمان، رقم (٩)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب بيان عدد شعب الإيمان، رقم (٣٥).

(٣) أخرجه البخاري: كتاب الحيض، باب ترك الحائض الصوم، رقم (٣٠٤)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب بيان نقصان الإيمان بنقص الطاعات، رقم (٧٩).

وأمَّا من حيث كَثْرَتُه فإن ذِكرَ الله مئةَ مرةٍ أفضلُ من ذِكرِه عَشرَ مراتٍ، ولِذَلِكَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**خَيْرُكُمْ مَنْ طَالَ عُمْرُهُ وَحَسُنَ عَمَلُهُ**»(١)، هَذَا وَقَد يَكُون الإيمان أفضلَ من حيثُ العامِلُ، كما قَالَ ﷺ: «**لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي؛ فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَوْ أَنْفَقَ أَحَدُكُمْ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا مَا بَلَغَ مُدَّ أَحَدِهِمْ وَلَا نَصِيفَهُ**»(٢)، وكالعامِلِ فِي غُربةِ الدين، فإنَّه أفضلُ ممن يَعمَلُ فِي بيئةٍ صالحةٍ؛ لأنَّه يُعاني منَ الصَّبرِ عَلَى دينه مَا لَا يُعانيه الآخَرُ.

ثُمَّ إنَّ نَقصَ الإيمانِ عَلَى قِسمَين:

قِسمٌ لَا يُلامُ عليه: وهُو مَا كان سَببُهُ العَجزُ حِسًّا أو شَرعًا، ومن هَذَا النوعِ نُقصانُ دينِ المرأةِ فِي تَركِ الصيامِ والصلاةِ أيامَ الحَيضِ.

وقِسمٌ يُلامُ عليه، وهُو عَلَى نوعين:

- **الأول**: مَا يَأثَمُ عليه، وهُو مَا كان سَبَبُه تَركُ واجِبٍ أو فِعلُ مَعصيةٍ.
- **والنوعُ الثَّاني**: لَا يَأثَمُ فيه، وهُو مَا كان سَبَبُهُ تَركُ مُستَحَبٍّ أو فِعلُ مَكروهٍ.

اتِّحادُ الإيمانِ والإسلامِ:

اختَلَفَ الناسُ فِي الإيمانِ والإسلامِ: أيُّهما أفضَلُ، وهل هما شيءٌ واحِدٌ؟ والتَّحقيقُ أنَّه إذا أُفرِدَ الإيمان دَخَلَ فِيهِ الدين كُلُّه، وَإِذَا أُفرِدَ الإسلامُ دَخَلَ فِيهِ

---

(١) أخرجه أحمد (٤/ ١٨٨)، والترمذي: كتاب الزهد، باب مَا جاء في طول العمر للمؤمن، رقم (٢٣٢٩).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب المناقب، باب قول النبي ﷺ: «**لو كنت متخذًا خليلًا**»، رقم (٣٦٧٣)، ومسلم: كتاب فضائل الصحابة، باب تحريم سب الصحابة ي، رقم (٢٥٤٠).

الدين كُلُّه أيضًا، لقَوْلِه تعَالَى: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ [آل عمران:١٩]، وَإِذَا اقتَرَنا جَميعًا فُسِّرَ الإسلامُ بالأعمالِ الظاهرةِ، والإيمانُ بما فِي القَلبِ؛ كما يَدُلُّ عَلَى ذَلِك حَديثُ جِبريلَ حين سَألَ النَّبِيَّ ﷺ عنهما[1].

وأمَّا من ناحيةِ الفَضيلةِ فإن التَّحقيقَ أن الإيمان أفضَلُ، لقَوْله تعالَى فِي الأعرابِ: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات:١٤].

الاستِثناءُ فِي الإيمانِ والإسلامِ:

أمَّا الاستِثناءُ فِي الإيمانِ، فالناسُ فِيهِ عَلَى ثلاثةِ أقوالٍ:

- منهم من يُوجِبُه.
- ومنهم من يُحرِّمُه، ويقولُ: إن الإنسانَ إذا قال: أنا مُؤمِنٌ إن شاء الله، فلَيْسَ بمُؤمِنٍ بل هُو شاكٌّ.

والتَّحقيقُ الَّذِي عَلَيه السَّلفُ: أن الاستِثناءَ جائِزٌ باعتِبارَين، فإن الإيمانَ اعتِقادٌ وقَولٌ وعَمَلٌ، فالاعتِقَادُ لَا استِثناءَ فيه؛ لأن المؤمِنَ جازِمٌ به، وأمَّا القَوْلُ والعَمَلُ؛ فإنَّه لَا يَتَحَقَّقُ الإتيانُ بهما؛ فلِذَلِك يَسْتَثني، وهذا هُو التَّعليلُ الَّذِي عَلَّلَ بِهِ السلفُ الاستثناءَ فِي الإيمان.

ولهم تَعليلٌ آخَرُ وهُو أن الاستثناءَ فِي الشيء لَا يَدُلُّ عَلَى الشَّكِّ فيه، فإنَّه قد وَرَدَ الاستِثناءُ فِي أمرٍ مُتَحَقِّقِ الوُقوعِ، كما فِي قَوْله تعالَى: ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ﴾ [الفتح:٢٧].

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب معرفة الإيمان، والإسلام، والقدر وعلامة الساعة، رقم (٨).

ولقَوْلِه ﷺ فِي ذِكرِ زيارةِ القُبورِ: «وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللهُ بِكُمْ لَاحِقُونَ»[١].

وأَمَّا الاستِثناءُ فِي الإسلامِ، فإنَّه إن قُلنا: إن الإسلامَ مُجَرَّدُ قَوْل: لَا إله إلَّا الله، فإنَّه لَا يَصِحُّ الاستثناءُ فيه، وإن قُلنا: إنَّه الدِّينُ كُلُّه، فالاستِثناءُ فِيهِ كالاستِثناءِ فِي الإيمانِ.

هَلِ الإيمانُ مَخلوقٌ أم لا؟

ذَكَرَ المؤلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّه لَا يُقال: إنَّه مَخلوقٌ ولَا غيرُ مَخلوقٍ عَلَى سبيلِ الإطلاقِ، وإنما يُفَصَّل فيه، وعَلَّل ذَلِك بأن الإيمان قَولٌ وعَمَلٌ واعتِقادٌ، وأن مِنَ الأقوالِ الإيمانيةِ القُرآنَ وهُو غَيرُ مَخلوقٍ، وعَلَى هذا، فالتَّفصيلُ أن يُقالَ: إن الإيمان ثَلاثةُ أشياء:

١- اعتِقادٌ: وهُو يَشتَمِلُ عَلَى الاعتِقادِ الَّذِي هُو وَصفُ المعتَقِدِ، وعَلَى مُعتَقَدٍ، فوَصفُ العَبدِ مَخلوقٌ، وأمَّا المعتَقَدُ فمنه مَا هُو غَيْرُ مَخلوقٍ كالباري بأسمائِه وصفاتِهِ، ومنه مَا هُو مَخلوقٌ كالمَلائِكةِ والرُّسُلِ واليومِ الآخِرِ.

٢- عَملٌ: وهُو فِعلُ العَبدِ وكُلُّه مَخلوقٌ سواء كان عَملَ قَلبٍ أو جَوارحَ.

٣- قَولٌ: فالقَولُ الَّذِي هُو تَلَفُّظُ القائِلِ مَخلوقٌ؛ لأَنَّه وَصفُ العَبدِ، والعَبدُ بأوصافِه مَخلوقٌ، وأمَّا المَقولُ الَّذِي هُو المَلفوظُ به، فمِنهُ مَا هُو غَيْرُ مَخلوقٍ كالقُرآنِ، ومنه مَا هُو مَخلوقٌ كالأَمرِ بالمَعروفِ والنَّهيِ عَن المنكَرِ.

هذا هُو التَّحقيقُ فِي هذه المسألةِ.

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الطهارة، باب استحباب إطالة الغرة والتحجيل في الوضوء، رقم (٢٤٩).

الملائكة:

الملائِكةُ خَلقٌ قائِمون بأنفُسِهم، خَلقَهُم الله من نورٍ، وجَعلَهُم رُسُلًا أولي أجنِحةٍ مَثنى وثُلاثَ ورُباعَ وأكثر من ذَلِك، وَقَد رَأى النَّبِيُّ ﷺ جِبريلَ وله سِتُّ مئةِ جَناحٍ كلُّ جَناحٍ منها قد سَدَّ الأفُقَ[1]، وهم قائِمون بأمرِ الله: ﴿لَّا يَعْصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمْ﴾ لكمالِ انقيادِهم، ﴿وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ لكَمالِ قُوَّتِهم، ﴿يُسَبِّحُونَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ﴾ [الأنبياء:٢٠].

وقد حَكى غَيْرُ واحِدٍ من العلماء الاتفاقَ عَلَى أنهم لَا يَأكُلونَ ولَا يَشرَبون ولَا يَنكِحون.

وأمَّا وَظائِفُهُم الَّتِي يقومون بِهَا فإنَّها مُختَلفةٌ وتَفاصيلُها مَذكورةٌ فِي الكتابِ والسُّنَّةِ، ولَا يُمكِنُنُا هنا أن نَنسابَ فِي تلك التَّفاصيلِ، لكننا نَقتَصِرُ عَلَى مَا ذَكرَهُ المؤلِّفُ وهي وظيفةُ الكتابةِ لأعمالِ العِبادِ، فإن الله تَعالَى قد وَكَّلَ بكُلِّ واحدٍ مِنَ العبادِ مَلَكَين يَكتُبان أعمالَهُ وأقوالَهُ.

وللعلماءِ خِلافٌ فِي كِتابةِ مَا لَا أَجرَ فِيهِ ولَا وِزرَ منَ الأقوالِ والأفعالِ، وظاهِرُ النُّصوصِ العُمومُ، وأن العبادَ يُكتَبُ عَليهِم كُلُّ شيءٍ حتى الهَمُّ بالفِعلِ أو بالقَوْلِ، مثل قَوْله عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «...**مَنْ هَمَّ بِحَسَنَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا كَتَبَهَا اللهُ لَهُ عِنْدَهُ حَسَنَةً كَامِلَةً، فَإِنْ هُوَ هَمَّ بِهَا فَعَمِلَهَا كَتَبَهَا اللهُ لَهُ عِنْدَهُ عَشْرَ حَسَنَاتٍ إِلَى سَبْعِ مِئَةِ ضِعْفٍ إِلَى أَضْعَافٍ كَثِيرَةٍ، وَمَنْ هَمَّ بِسَيِّئَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا كَتَبَهَا اللهُ لَهُ عِنْدَهُ حَسَنَةً كَامِلَةً، فَإِنْ هُوَ هَمَّ بِهَا فَعَمِلَهَا كَتَبَهَا اللهُ لَهُ سَيِّئَةً وَاحِدَةً**»[2] الحديث.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب بدء الخلق، باب إذا قال أحدكم: آمين والملائكة في السماء: آمين، رقم (٣٢٣٤)، (٣٢٣٥).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الرقاق، باب من همّ بحسنة أو بسيئة، رقم (٦٤٩١)، ومسلم: كتاب

فأخبرَ فِي هَذَا الحديثِ أن الكتابة تَجري فِي الهَمِّ.

فإن قيل: كيف يُمكِنُ أن يَعلَمَ المَلَكان بِالهَمِّ؟

فالجوابُ: إنَّه إما أن الله يوحي إليهم بذَلِك، وإما أن يَكُون هناك علاماتٌ تَدُلُّ عَلَى الهَمِّ بالحسنةِ أو السيئةِ.



الإيمان، باب إذا هم العبد بحسنة كتبت وَإِذَا هم بسيئة، رقم (١٣١).




البَابُ الرَّابِعُ

فِي ذِكْرِ بَعْضِ السَّمْعِيَّاتِ، مِنْ ذِكْرِ البَرْزَخِ وَالقُبُورِ وَأَشْرَاطِ السَّاعَةِ وَالحَشْرِ وَالنُّشُورِ



السَّمعياتُ: هي المسائِلُ الَّتِي لَا طَرِيقَ للعِلمِ بِهَا إِلَّا من جهةِ السَّمعِ المتَلَقَّى مِنَ الكتابِ والسُّنَّةِ.

ويُقابِلُها العَقلياتُ: وهي الَّتِي تُعلَمُ بالعَقلِ ولَا يَتَوَقَّفُ العِلمُ بِهَا عَلَى نَصِّ كِتابٍ أو سُنَّةٍ.

وأَمَّا البَرزَخُ: فهُو مَا بين مَوتِ الإنسانِ إِلَى يوم القيامةِ.

والإيمانُ بما يَحدُثُ فِي القَبرِ من فتنةٍ ونَعيمٍ أو عَذابٍ هُو من الإيمان باليومِ الآخِرِ.

فِتنةُ البرزَخِ:

الفِتنةُ فِي اللغةِ تُطلَقُ عَلَى مَعانٍ: منها الاختِبارُ، فمَعنى فِتنةِ القَبرِ: اختِبارُ القَبرِ الَّذِي يَكُون فيه، وهُو سُؤالُ الميتِ عَن رَبِّهِ ودِينِهِ ونَبيِّهِ، والسائِلُ له ملكان اسمُهُما: مُنكَرٌ ونَكيرٌ يُجلِسانِه، فيقولان له: «**مَنْ رَبُّكَ؟ وَمَا دِينُكَ؟ فَيُثَبِّتُ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالقَوْلِ الثَّابِتِ، فَيَقُولُ المُؤْمِنُ: اللهُ رَبِّي، وَدِينِي الإِسْلَامُ، وَنَبِيِّي مُحَمَّدٌ، فَيُفْتَحُ لَهُ بَابٌ إِلَى الجَنَّةِ، وَيُلْبَسُ وَيُفْرَشُ لَهُ مِنْهَا**».

وأمَّا الكافِرُ والمنافِقُ فيقولُ إذا سُئِلَ: «هَاهْ هَاهْ، لَا أَدْرِي، سَمِعْتُ النَّاسَ يَقُولُونَ شَيْئًا، فَقُلْتُهُ. فَيُضْرَبُ بِمِرْزَبَّةٍ مِنْ حَدِيْدٍ فَيَصِيْحُ صَيْحَةً يَسْمَعُهَا كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا الإِنْسَانَ، وَلَوْ سَمِعَهَا الإِنْسَانُ لَصُعِقَ»[1].

وهذا السؤالُ عامٌّ للمؤمِنِ والكافِرِ، وهذه الأمَّةِ وغيرِها، وأمَّا الأطفالُ ففي سُؤالِهم خِلافٌ، ورَجَّحَ فِي (الإقناع)[2] ثُبوتُ ذَلِك.

عَذابُ القَبرِ ونَعيمُهُ:

لم يَأتِ التَّصريحُ فِي القرآنِ بِعذابِ القَبرِ أو نعيمِه، إلَّا أنَّه آياتُ الدلالةِ فيها قَوِيَّةُ الظُّهورِ تَكادُ تكون صَريحةً مثل قَوْله تَعالَى: ﴿ٱلنَّارُ يُعۡرَضُونَ عَلَيۡهَا غُدُوّٗا وَعَشِيّٗاۖ وَيَوۡمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدۡخِلُوٓاْ ءَالَ فِرۡعَوۡنَ أَشَدَّ ٱلۡعَذَابِ﴾ [غافر:٤٦]، ومثل قَوْله تَعالَى: ﴿وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ فِي غَمَرَٰتِ ٱلۡمَوۡتِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ بَاسِطُوٓاْ أَيۡدِيهِمۡ أَخۡرِجُوٓاْ أَنفُسَكُمُۖ ٱلۡيَوۡمَ تُجۡزَوۡنَ عَذَابَ ٱلۡهُونِ بِمَا كُنتُمۡ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ غَيۡرَ ٱلۡحَقِّ وَكُنتُمۡ عَنۡ ءَايَٰتِهِۦ تَسۡتَكۡبِرُونَ﴾ [الأنعام:٩٣].

أمَّا فِي السُّنَّةِ، فقد تَواتَرَ عَن النَّبِيِّ ﷺ ثبوتُ ذَلِك.

وهل العَذابُ والنَّعيمُ يَكُون عَلَى الروحِ فقَط، أو عَلَى البَدَنِ فقَط، أو عَلَيهِما؟

قال شيخُ الإسلامِ: إنَّه عَلَيهِما -باتِّفاقِ أهل السُّنَّةِ- تُعَذَّبُ الروح وتُنَعَّمُ مُتَّصلةً بِهِ ومُنفرِدةً عنه[3].

وهل يَكُون للبَدَنِ دونها؟ فِيهِ قَوْلان لأهلِ السُّنَّةِ.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب قول الميت وهُو عَلَى الجنازة: «قدموني»، رقم (١٣١٦).

(٢) انظر: الإقناع للحجَّاوي (١/ ٢٣٢).

(٣) مجموع الفتاوى ٤/ ٢٨٢.

الرُّوحُ:

الكَلامُ عَلَى الروحِ فِي مسائِل:

١ - مَا هي الروحُ؟

وَقَد اختَلَفَ العُلماءُ فِي حَقيقَتها اختِلافًا كثيرًا.

قال ابنُ القَيِّم: والصوابُ أنَّها جِسمٌ نورانيٌّ عُلوِيٌّ خَفيفٌ حيٌّ مُتَحَرِّكٌ، يَنفذُ فِي جَوهَرِ الأعضاءِ، ويَسري فيها سَرَيان الماءِ فِي العُودِ والوَردِ، والنارِ فِي الفَحمِ(١)، وذَكَرَ عَلَى ذَلِك مئةً وخَمْسَةَ عَشَرَ دَليلًا.

٢- هل هي مَخلوقةٌ أو غَيْرُ مَخلوقةٍ؟

الَّذِي أجمَعَت عَلَيه الرُّسُلُ والأمةُ الإسلامية أنَّها مَخلوقةٌ، وزَعَمَ ضُلَّالٌ مِنَ المتصوِّفةِ أنَّها غَيْرُ مَخلوقةٍ، وهم ضالُّون فِي ذَلِك، فإنَّ الله خالِقُ كلِّ شيء.

٣- هل خَلْقُ الروحِ سابِقٌ عَلَى خَلقِ الأجسامِ أم لا؟

فِيهِ قَوْلان لأهلِ السُّنَّةِ، والذي اختارَ شيخُ الإسلامِ وابنُ القَيِّم أن خَلقَ الأجسامِ سابِقٌ(٢).

٤- هل الروحُ يَلحَقُها العَدمُ أم لا؟

أهل السُّنَّةِ قالوا: إنها لَا يَلحَقُها، كما دَلَّت عَلَى ذَلِك الأحاديثُ الدالَّةُ عَلَى نَعيمِ القَبرِ وعذابِه.

---

(١) الروح (ص:١٧٨).

(٢) الروح (ص:٢٢٥-٢٣٦).

وأمَّا قَوْله تَعالَى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾ [الأنبياء:٣٥]، فإن مَوتَ الروحِ هُو مُفارَقتُها للبَدنِ، لَا أنَّها تَعدَمَ عَدمًا مَحضًا.

٥- أين مُستَقرُّ الأرواحِ بَعدَ الموتِ؟

وهذا مما اختَلَفَ فِيهِ الناسُ، والتَّحقيقُ أن ذَلِك مُختَلِفٌ ومُتَبايِنٌ، وتَفاصيلُ هَذَا الاختلافِ مَعروفٌ فِي الكتابِ والسُّنَّةِ.

أشراطُ الساعةِ:

أشراطُ الساعةِ عَلاماتُها الدالةُ عَلَى قُربِها وهي عَلَى ثَلاثةِ أقسامٍ:

- **الأولُ**: مَا مَضى: مثلُ بَعثةِ النَّبيِّ ﷺ.
- **والثَّاني**: مَا لَا يَزالُ يَظهَرُ: مثلُ غُربةِ الدِّين، وقِلَّةِ العلماءِ.
- **والثالِثُ**: العلاماتُ الكِبارِ: الَّتِي تُشْعِر بالقُربِ القَريبِ للساعةِ، وهي عَشرٌ:

الأولى: خُروجُ المهدِيِّ:

وهو أبو عبدِ الله مُحمَّدُ بنَ عبدِ الله العَلَوِيِّ الهاشِمِيِّ، يولَدُ بالمدينة، ويُبَايَعُ بمكةَ، ويُهاجِرُ إلَى بيت المقدِسِ، ويَعُمُّ مُلكُه، يَملأُ الأرضَ عدلًا كما مُلِئَت ظُلمًا.

وقد وَرَدَت فِيهِ أحاديثُ كثيرةٌ، قَالَ عنها شيخُ الإسلام فِي «مِنهاجِ السُّنَّةِ» (٤/ ٢١١): «إن أحاديثَ المهدِيِّ صَحيحةٌ».

وقال عنها ابنُ خَلدون فِي (مقدمته) (ص:٢٧١) تَحتَ عُنوانِ (فَصلٌ فِي أمرِ الفاطِمِيِّ وما يَذهَبُ إليه الناسُ فِي شأنِهِ وكَشفِ الغِطاءِ عَن ذَلِك).

قال عنها: «فهذِه جملةُ الأحاديثِ الَّتِي خَرَّجَها الأئمةُ فِي شَأنِ المهدي وخروجِه آخرَ الزمان، وهي كما رَأيتَ لم يَخلُص منها من النَّقدِ إلَّا القَليلُ أو الأقلُ منه» ا.هـ كلامه.

وقد ذَكَرَ هُو قبلَ ذَلِك أن المشهورَ أنَّه لابُدَّ من خُروجِه، والله أعلَمُ.

العلامةُ الثَّانيةُ: خُروجُ المسيحِ الدجالِ:

سُمِّيَ مَسيحًا؛ لأن إحدى عَينَيهِ مَمسوحةٌ، وسُمِّي دجالًا إما لتَمويهِه؛ لأن التَّمويهَ دَجَلٌ، وإما لأنه يَقطَعُ الأرضَ ويَسيرُ فِي أكثرِ نَواحيها وذَلِك يُسَمَّى دَجَلًا.

فِتنةُ الدَّجالِ: لَيْس بين خَلقِ آدمَ وقيامِ الساعةِ أمرٌ أكبَرُ منه ومن فِتنَتِهِ، إن معهُ جنةً ونارًا، وأنه يأمُرُ السماءَ فتُمطِرُ، والأرضَ فتُبنِتُ، والخَرِبةَ فتُخرِجُ كُنوزَها، وأنه إذا رَدَّهُ قَومٌ أصبَحوا مُمْحِلين، وأنه يَقطَعُ الرَّجلَ جَزلَتَينِ رَمْيَةَ الغَرَضِ، ويَمشي بينَهُما ثُمَّ يَدعوهُ فيَقومُ يَتَهَلَّلُ وَجهُهُ يَضحَكُ[1].

الوِقايةُ من فِتنتِهِ: للوِقايةِ مِن فِتنَتِه سَببانِ: مَعنَوِيٌّ، وحِسِّيٌّ.

فأمَّا المعنَوِيُّ: فكثرةُ التَّعَوُّذِ من فِتنتِهِ، وأن يَقرَأَ عَلَيه عَشرَ آياتٍ من أول سورة الكَهفِ[2].

وأمَّا الحِسِّيُّ: فالعِلمُ بأنَّه مَخلوقٌ ناقِصٌ أعورُ يُمَوِّهُ، نارُهُ ماءٌ عَذبٌ، وجَنَّته نارٌ تَحرِقُ، ومَكتوبٌ بين عَينَيه (ك.ف.ر) يَقرَؤها المؤمِنُ الكاتِبُ وغَيْرُ الكاتِبِ.

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب ذكر الدجال وصفته وما معه، رقم (٢٩٣٧).
(٢) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب فضل سورة الكهف وآية الكرسي، رقم (٨٠٩).

مَوضِعُ خُروجِه: في (صحيح مسلم): «إِنَّهُ خَارِجٌ خَلَّةً -أي: طريقًا- بَيْنَ الشَّامِ وَالعِرَاقِ»(١).

وفي التِّرمِذي: أَنَّه يَخرُجُ من خراسان(٢).

وفي الطَّبراني: أَنَّه يَخرُجُ من أصفَهان(٣).

ولا تَنافِي بين هذه الرواياتِ، لاتِّفاقِها كُلِّها عَلَى أَنَّه يَخرُجُ من تلك الناحيةِ مِنَ المشرِقِ.

إسراعُهُ ومُكثُه فِي الأرضِ: إسراعُه فِي الأرضِ كالغَيثِ استَدبَرتهُ الريحُ، أَمَّا مُكثُه فهُو أربعون يومًا: يومٌ كَسَنَةٍ، ويومٌ كشهرٍ، ويومٌ كجمعةٍ، وسائرُ أيامه كأيامِنا(٤).

صِفتُهُ: هو شابٌّ قَطَطٌ (شَديدُ جُعودةِ الشَّعرِ) كثيرُ الشعرِ، قَصيرٌ، أَفْحَجُ(٥)، أعوَرُ العينِ اليُسرى(٦)، وفي بَعْضِ الألفاظِ: أعورُ اليُمنى(٧)، والجَمعُ بينها أن كِلتا عَينَيهِ مَعيبةٌ، لكن إِحداهُما عَيبُها ذَهابُ نورِها، ورَجَّحَ بَعْضُهُم أَنَّه أعورُ اليُمنى فقط؛ لأَنَّه هُو اللفظُ الَّذِي اتُّفِقَ عليه، وأَمَّا الثَّانيةُ فعَيبُها أَنَّها ناتِئةٌ.

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب ذكر الدجال وصفته وما معه، رقم (٢٩٣٧).
(٢) أخرجه الترمذي: كتاب الفتن، باب مَا جاء من أين يخرج الدجال، رقم (٢٢٣٧).
(٣) أخرجه في المعجم الكبير (٢/ ٥٤) رقم (١٢٧٠)، وفي الأوسط (٥/ ١٥٦) رقم (٤٩٣٠).
(٤) أخرجه مسلم: كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب ذكر الدجال وصفته وما معه، رقم (٢٩٣٧).
(٥) أخرجه أحمد (٥/ ٣٢٢)، وأبو داود: كتاب الملاحم، باب خروج الدجال، رقم (٤٣٢٠).
(٦) أخرجه مسلم: كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب ذكر الدجال وصفته وما معه، رقم (٢٩٣٤).
(٧) أخرجه البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله ﴿وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ مَرْيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا﴾، رقم (٣٤٣٩)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب ذكر المسيح ابن مريم والمسيح الدجال، رقم (١٦٩).

البِلادُ الَّتِي لَا يَدخُلُـها: ثَبتَ فِي الصحيحين أَنَّه لَا يَـدخُلُ المدينةَ[١]، وفي (صحيح مسلم)[٢] فِي قِصةِ ابنِ صيادٍ وسَيْرِه مع أَبي سَعيدٍ إِلَى مكةَ مَا يُشيرُ إِلَى أَنَّه لَا يَدخُلُ مكةَ أيضًا؛ لأن ابن صيادٍ قَالَ لأبي سَعيدٍ مُحتجًّا عَلَيه أَنَّه لَيْسَ الدجالَ، قَالَ -أي: ابنُ صيادٍ-: أَلَيْسَ لَا يَدخُلُ مكةَ والمدينةَ؟ يَعني: الدجالَ، وها أنا ذاهِبٌ إِلَى مكةَ.

دَعوى الدَّجالِ: ذَكَروا أن أول خُروجِه يَدَّعي الإيمان والصَّلاحَ فيُتَّبَع، ثُمَّ يَدَّعي النُّبوةَ، ثُمَّ الأُلوهِيَّة، وأكثَرُ من يَتَّبِعُهُ اليهودُ والنِّساءُ والأعرابُ.

العَلامةُ الثالِثةُ: نُزولُ المسيحِ عيسى ابنُ مَريَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ:

وقد ثَبَتَ ذَلِك عَن النَّبيِّ ﷺ، وأنه يَنزِلُ حَكَمًا عَدلًا يَكسِر الصليب ويَقتُل الخِنزيرَ ويَضَعُ الجزية[٣]، ولَا يَقبَلُ إِلَّا الإسلامَ[٤].

مَوضِعُ نُزولِه عَلَيْهِ السَّلَامُ: يَنزِلُ عند المنارةِ البيضاءَ شَرقِيِّ دِمَشقَ واضِعًا كفيه عَلَى أجنحةِ مَلَكَين، لَا يَحِلُّ لكافِرٍ يَجِدُ ريحَ نَفَسِه إِلَّا مات، ونَفَسُه يَنتَهي حيث يَنتَهي طَرفُه[٥].

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب فضائل المدينة، باب لَا يدخل الدجال المدينة، رقم (١٨٧٩)، ومسلم: كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب ذكر ابن صياد، رقم (٢٩٢٧).

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب ذكر ابن صياد، رقم (٢٩٢٧).

(٣) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب قتل الخنزير، رقم (٢٢٢٢)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب نزول عيسى ابن مريم حاكمًا بشريعة نبينا، رقم (١٥٥).

(٤) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب قتل الخنزير، رقم (٢٢٢٢)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب نزول عيسى ابن مريم حاكما بشريعة نبينا محمد ﷺ، رقم (١٥٥).

(٥) أخرجه مسلم: كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب ذكر الدجال وصفته وما معه، رقم (٢٩٣٧).

الذي يَجري عَلَى يَدَيهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: يَجري عَلَى يَدَيه قَتلُ المسيحِ الدجالِ، فإنَّه يَقتُلُه بباب لُدٍّ، وهي قَريةٌ بَينَها وبين رملةِ فَلَسطين نحو فَرسَخٍ إلَى جهة الشمالِ، فإذا قَتَلَهُ انهَزَمَ جُنودُه، قَالَ المؤلِّفُ: وهم اليهودُ، فلا يَختَبِئون بشيءٍ إلَّا أخبَرَ بهم إلَّا الغَرقَد فإنَّه من شَجَرِ اليهودِ، ثُمَّ استَدَلَّ بما رواه البخاريُّ ومُسلمٌ من قَتلِ المسلمين لليَهودِ قَبلَ قيامِ الساعة[١]، والله أعلم.

مُدَّةُ لُبثِ عيسى ابنِ مَريَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ **بعد قَتلِ الدجالِ**: وَرَدَ عَن النَّبيِّ ﷺ أنَّه يَمكُثُ بعد ذَلِك أربعين سَنةً، وأنه يَحُجُّ ويَعتَمِرُ، ثم يَموتُ ويُدفَنُ عند النَّبيِّ ﷺ[٢]، والله أعلم.

العَلامةُ الرابعةُ: خُروجُ يَأجوجَ ومَأجوجَ:

وهما قَبيلتان من بني آدَمَ، قَالَ ابنُ كَثيرٍ: بِلَا خِلافٍ[٣].

ثم استَدَلَّ بالحديثِ الثابتِ فِي الصحيحين، وفيه أن الله يَأمُرُ آدَمَ أن يُخرِجَ من ذُرِّيَّتِه بَعثَ النارِ وهم تِسعُ مئةٍ وتِسعٌ وتِسعون من كلِّ ألفٍ، فقال الصحابةُ: وأيُّنا ذَلِك الواحِدُ الَّذِي ينجو؟ فقال النَّبِيُّ ﷺ: «**أَبْشِرُوا، فَإِنَّ مِنْكُمْ رَجُلًا، وَمِنْ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ أَلْفًا**»[٤].

وضَعَّفَ ابن كثيرٍ مَا يُذكَرُ من بَعْض صِفاتِهم، وقال: إنَّه قَوْلٌ بِلَا دَليلٍ، وأن

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب قتال اليهود، رقم (٢٩٢٦)، ومسلم: كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب لَا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل، رقم (٢٩٢٢).

(٢) أخرجه أحمد (٢/ ٤٠٦)، وأبو داود كتاب الملاحم، باب خروج الدجال، رقم (٤٣٢٤).

(٣) البداية والنهاية (٢/ ١٢٩).

(٤) أخرجه البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، باب قصة يأجوج ومأجوج، رقم (٣٣٤٨)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب قوله: «**يقول الله لآدم: أخرج بعث النار**»، رقم (٢٢٢).

الصحيح أنهم عَلَى أشكالِ بني آدَمَ وصِفاتِهم، وقال: إنهم مثلُ المغولِ[١]، وبلادُ هؤلاء الآن تُسَمَّى مَنغوليا.

وقال ابنُ كَثيرٍ: إن التُّركَ شِرذِمةٌ منهم، تُرِكوا وَراءَ السَّدِّ الَّذِي بَناهُ ذو القَرنين، وأن يَأجوجَ ومَأجوجَ كانوا يَخرُجون عَلَى التُّركِ من ثَغرةٍ بين السدين، وهما الجبلان المذكوران فِي القرآن[٢].

وقال ابنُ حَجَرٍ: إنَّه لم يَثبُت فِي قَدْرِ أعمارِهم شيء.

وجَزَمَ شَيخُنا الشيخُ عبدُ الرحمن السَّعديُّ فِي رسالة له مُستقلةٍ: بأنهم هم هؤلاء الأمَمُ الكفارُ، وذَكَرَ عَلَى ذَلِك عَشَرَةَ أدلةٍ، ونَقَلَ عَن شَكيب أرسِلان ومحمَّد رَشيد وعن «مجلة الفتح» و«منجم العمران»، وابن رُسته والبَلخِيِّ شواهِدَ عَلَى ذَلِك[٣].

وَقتُ خُروجِهِم: ثَبَتَ فِي القرآن أنهم كانوا خَرَجوا فِي وَقتِ ذي القرنين، وأن البِلادَ الشرقيةَ الَّتِي وَصَلَ إليها ذو القرنين اشتكَوا إليه يَأجوجَ ومَأجوجَ، وأنَّهُم مُفسِدون فِي الأرضِ، فوَضَعَ الرَّدمَ بينهم كما فِي القرآن.

أمَّا وَقتُ خُروجِهم الَّذِي هُو من علامات الساعةِ فإنَّه يَكُون بَعدَ قَتلِ عيسى للدَّجالِ كما جاء ذَلِك فِي (صحيح مسلم)[٤]، وَقَد روى أحمدُ والطبرانِيُّ فِي صِفَتِهم أنَّهم عِرَاضُ الوجوهِ صِغَارُ العُيونِ، صُهبُ الشعورِ، كأن وُجوهَهَم

---

(١) البداية والنهاية (٢/ ١٣٠).

(٢) البداية والنهاية (٢/ ١٣٠).

(٣) انظر: رسالتان في فتنة الدجال ويأجوج ومأجوج (ص٧٨، ٩٨-١٠١).

(٤) أخرجه مسلم: كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب ذكر الدجال وصفته وما معه، رقم (٢٩٣٧).

المِجانُّ المُطرَقةُ[١].

سَبَبُ تَسمِيَتِهم يَأجوجَ ومَأجوجَ: قيل: إنهم سُمُّوا بذَلِك لكَثرَتِهم وشِدَّتِهم، وقيل: إنَّه من أجيجِ النارِ وهُو ضَوؤها وحَرارَتُها واضطِرابُها وخِفَّتُها، وقيل: مِنَ الأجاجِ وهُو المالِحُ، وقيل: إنهما اسمان أعجَمِيان للقَبيلَتَين، ولَيْس فيهما اشتِقاقٌ، والظاهِرُ أن هَذَا هُو الأقرَبُ.

العَلامةُ الخامسةُ: هَدمُ الكعبةِ.

ثَبَتَ عَن النَّبِيِّ ﷺ أن ذا السُّوَيقَتَين من الحَبشةِ يُخَرِّبُ الكعبة فيَنقُضُها حَجَرًا حَجَرًا[٢]، وَقَد وَرَدَ فِي وصفِهِ أَنَّه رَجلٌ أسودُ أفحَجُ أُصَيلِعُ أُفَيْدِعُ[٣]، وأن أصحابهُ يَتَداوَلون أحجارَ الكعبةِ حتى يَطرَحوها فِي البَحرِ.

والأُفَيدِعُ: تَصغَيْرُ أَفدَع وهُو مُعوَجُّ الرُّسغِ من اليد أو الرِّجلِ حتى يَنقَلِب الكَفُّ أو القدم.

وهذا التَّخريبُ يَكُون بعد موتِ عيسى ابن مريمَ كما ذَكَرَ القُرطبي، وقال بَعْض العلماء: إنَّه بعد الأشراطِ كُلِّها قَبْلَ حَشرِ النارِ، والله أعلم.

---

(١) أخرجه أحمد (٥/ ٢٧١).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الحج، باب قول الله تَعالَى: ﴿ جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ قِيَـٰمًا لِّلنَّاسِ﴾ رقم (١٥٩١)، ومسلم: كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب لَا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل، فيتمنى أن يَكُون مكان الميت من البلاء رقم (٢٩٠٩).

وأخرجه البخاري: كتاب الحج، باب هدم الكعبة، رقم (١٥٩٥).

(٣) أخرجه أحمد (٢/ ٢٢٠).

العَلامةُ السادسةُ: الدُّخَانُ:

كما ثَبَتَ ذَلِك فِي (صحيح مسلم)[١] وَقَد وَرَدَ فِي كَيفِيَّتِه من عِدَّةِ طرق وعن جماعة من الصحابة مرفوعًا وموقوفًا أَنَّه يَمكُثُ أربعينَ يومًا يُصيبُ المؤمنُ منه مثلُ الزُّكامِ، ويكون الكافِرُ منه بمنزلة السكرانِ، يَخرُجُ الدخان من فِيهِ ومَنخِرَيه وعَينيه وأذنيه ودُبُرِه.

قال ابن حَجَرٍ فِي «فتح الباري»: وتَضافُرُ هذه الأحاديثُ يَدُلُّ عَلَى أن لهذه الكَيفِيَّة أصلًا[٢].

العلامةُ السابِعةُ: رَفعُ القُرآنِ:

بحيث لم يَبْقَ منه حَرفٌ ولَا آيةٌ فِي قَلبٍ ولَا مُصحفٍ، وَقَد جاءت بذَلِك الآثارُ عنِ السلفِ، ورُوِي ذَلِك مرفوعًا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ[٣]، وسَبَبُ رَفعِه -والله أعلم- هُو تَركُ العملِ بِهِ والإعراضُ عنه، كما أن تَخريبَ الكعبةِ يَكُون فِي الوَقتِ الَّذِي يَرغَبُ فِيهِ الناس عَنِ الدين وعن قَصدِ البيت وتَعظيمِه، وبهذا يَندَفِعُ الإشكالُ الَّذِي أُثيرَ حَولَ هذه المسألةِ، وهو: كيفَ يُسَلِّطُ الله تَعالَى هَذَا الحَبَشِيَّ عَلَى تَخريبِها مع أن الله جَعَلَ البيت آمنًا، وحَبَسَ عنه الفيلَ مع أن أهلَهُ فِي ذَلِك الوَقتِ كفارٌ؟

والجوابُ: عَلَى هَذَا الإشكالِ هُو أن الله عَلِمَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى بأن البيتَ سَوفَ يُعَظَّمُ ويُقصَدُ ويكون قِبلةَ المسلمين، فمَنَعَ منه الفيلَ، أَمَّا فِي آخِرِ الزمانِ وفي الوَقتِ

(١) أخرجه مسلم: كتاب صفة القيامة والجنة والنار، باب الدخان، رقم (٢٧٩٨).

(٢) فتح الباري (٨/ ٥٧٣).

(٣) أخرجه عبد الرزاق: كتاب صلاة العيدين، باب تعاهد القرآن ونسيانه، رقم (٥٩٨١) وسعيد ابن منصور: باب فضائل القرآن، رقم (٩٧) والدارمي: كتاب فضائل القرآن، باب في تعاهد القرآن، رقم (٣٣٨٤).

الَّذِي يَقرُبُ ويصدر فِيهِ خَرابُ العالم فإن الله بحكمَتِه يُثبِّطُ الناسَ عَن ذَلِك الحبشيِّ، فيَهدِمُ الكعبةَ.

العَلامةُ الثامِنةُ: طُلوعُ الشَّمسِ من مَغربِها:

وقد ثَبَتَت هذه العلامةُ فِي الكتابِ والسُّنَّةِ كما فَسَّر بِهِ النَّبِيُّ ﷺ قَوْله تَعالَى: ﴿يَوۡمَ يَأۡتِي بَعۡضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفۡسًا إِيمَٰنُهَا لَمۡ تَكُنۡ ءَامَنَتۡ مِن قَبۡلُ أَوۡ كَسَبَتۡ فِيٓ إِيمَٰنِهَا خَيۡرٗا﴾ [الأنعام:١٥٨].

وقد روى البَيهَقِيُّ أن تلك الليلةَ تَطولُ قَدرَ لَيلَتَين أو ثلاث، وأن الشمسَ إذا صارَت فِي وَسَطِ السماءِ رَجَعَت وخَرَجَت من مَطلَعِها، والله أعلم.

إشكالٌ وجَوابٌ عليه:

وَرَدَ فِي (صحيح مسلم) أن أولَ الآياتِ طُلوعُ الشمسِ من مَغرِبها(١)، وَقَد استُشكِل ذَلِك حيث إن الإيمان يَنفَعُ بعد نُزولِ عيسى ابنِ مريمَ، وَقَد أُجيبَ عَن هَذَا الإشكالِ بجوابين أصَحُّهُما أن معنى كونِهِ أول الآياتِ هُو أن الآيات قِسمان: أرضيةٌ وسَماويةٌ، فالأرضيةُ مثلُ الدَّجالِ ونُزولِ عيسى، وأن طُلوعَ الشمسِ من مَغرِبها أولُ الآيات السماوية.

العَلامةُ التاسِعةُ: خُروجُ الدابةِ:

وأنَّها تُخبِرُ العَبدَ المؤمنَ بأنَّه مُؤمنٌ، والكافِرَ بأنَّه كافِرٌ، وَقَد ذَكَرَ الله الدابةَ فِي قَوْله: ﴿وَإِذَا وَقَعَ ٱلۡقَوۡلُ عَلَيۡهِمۡ أَخۡرَجۡنَا لَهُمۡ دَآبَّةٗ مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ تُكَلِّمُهُمۡ أَنَّ ٱلنَّاسَ كَانُواْ بِـَٔايَٰتِنَا لَا يُوقِنُونَ﴾ [النمل:٨٢].

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب في خروج الدجال ومكثه في الأرض، رقم (٢٩٤١).

العَلامةُ العاشرةُ: حَشرُ النارِ الناسَ:

من المشرِقِ إِلَى المغرِبِ ومن اليَمَنِ إِلَى أرضِ الشامِ، وهي آخرُ الآيات كما فِي (صحيح مسلم)[١]، وفي (صحيح البخاري): إن أول الآياتِ نارٌ تَخرُجُ من المشرِقِ فتَحشُرُ الناس إِلَى المغرِبِ[٢]، وَقَد جُمِعَ بين الحديثين بأنهما ناران: أُولاهُما فِي أولِ الآيات، وهي الَّتِي تكون مِنَ المشرِقِ، والثَّانيةُ الَّتِي هي آخرُ الآيات وهي الَّتِي تَحشُرُ الناسَ إِلَى أرضِ الشامِ.

تَرتيبُ هذه العلاماتِ:

المؤلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ يَذهَبُ إِلَى أن تَرتيبَها عَلَى الوجهِ الَّذِي سَرَدناها عليه.

فأَوَّلُها: خُروجُ المهدي، **وآخِرُها:** حَشرُ النارِ.

والذي يَقرُبُ إِلَيَّ أن تَرتِيبَها:

أولًا: المهديُّ.

ثانيًا: الدَّجالُ.

الثالِثُ: نُزولُ عيسى.

الرابِعُ: خُروجُ يَأجوجَ ومَأجوجَ.

وأَمَّا بَعدَ ذَلِك فلم يَظهَر لي تَرتيبُه، والله أعلم.

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب في الآيات التي تكون قبل الساعة، رقم (٢٩٠١).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، باب خلق آدم صلوات الله عليه وذريته، رقم (٣٣٢٩).

إشكالٌ وجَوابُه:

ثَبَتَ أن أهل الأرضِ يَكفُرون وأن القيامةَ لَا تَقومُ إلَّا عَلَى شِرارِ الخَلقِ كما ثَبَتَ أنَّه لَا تَزالُ طائفةٌ من هذه الأمةِ عَلَى الحَقِّ حتى يَأتِيَ أمرُ الله[١]، وفي رواية: «إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ»[٢]، وظاهِرُه أن المؤمنين يَبقَوْن إِلَى يوم القِيامةِ، والجوابُ أن معنى قَوْله: «إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ» إِلَى قُربِها، وأمَّا معنى: «حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللهِ» فأمرُ الله هي الريحُ الَّتِي تَقبِضُ كلَّ مُؤمنٍ.

النَّفخُ فِي الصُّورِ:

النفخُ فِي الصُّورِ ثابتٌ بالكتابِ والسُّنَّةِ وإجماعِ الأمةِ، والذي يَنفُخُ فِيهِ هُو إسْرافيلُ أحدُ الملائكةِ العِظامِ، وأحدُ حَمَلةِ العَرشِ، والصُّورُ قَرنٌ عَظيمٌ يُنفَخُ فيه، قَالَ مجاهد: إنَّه كَهَيئةِ البوقِ[٣].

عَدَدُ النَّفخاتِ:

للعُلماءِ فِي عَدَدِ النفخاتِ فِي الصُّورِ قَولان:

أحدُهُما: أنَّها ثَلاثٌ: وهُو اختيارُ المؤلِّفِ وابنِ كثيرٍ[٤] وابنِ العربي[٥] لحديثِ

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب العلم، باب: من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين، رقم (٧١)، ومسلم: كتاب الإمارة، باب قوله ﷺ: «**لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين عَلَى الحق لَا يضرهم من خالفهم**»، رقم (١٠٣٧).

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الإمارة، باب قوله ﷺ: «**لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين عَلَى الحق لَا يضرهم من خالفهم**»، رقم (١٩٢٣).

(٣) أخرجه البخاري: كتاب الرقاق، باب نفخ الصور، معلقًا.

(٤) تفسير القرآن العظيم (٣/ ٢٨٢).

(٥) عارضة الأحوذي (٩/ ٢٦٨).

الصُّورِ الَّذِي رواه أبو هُرَيرة، وذَكَرَهُ ابنُ كثير مُطَولًا فِي سورة الأنعامِ[١]، لكن قَالَ القَسطلَّاني فِي (شرح البخاري): إن الحديثَ ضَعيفٌ وسَندُه مُضْطَرِب[٢].

والنَّفخاتُ الثلاثُ هي:

▪ أولًا: نَفخةُ الفَزَعِ الَّتِي يَفزَعُ بِهَا أهلُ السموات والأرض، إلَّا من شاء الله.

▪ والثَّانية: نفخةُ الصَّعقِ يُصعَقُ فيها أهل السموات والأرض موتًا، إلَّا من شاء الله.

▪ والثَّالثة: نَفخةُ البَعثِ، يُلقي الله جميعَ الأرواحِ فِي الصُّورِ، ثُمَّ يَأمُرُ إسْرافيلَ فيَنفُخُ نفخةَ البَعثِ، فتَخرُجُ الأرواحُ إلَى أجسادِها كأنَّها النَّحلُ.

والقَوْلُ الثَّاني: أن النَّفخَ فِي الصُّورِ مَرَّتان فقط، وهُو ظاهِرُ آية الزُّمَر، واختارَهُ القرطبي[٣]، قَالَ فِي حاشية الجمل: إنَّه المشهورُ.

▪ الأولى: نَفخةُ الفَزَعِ والصَّعقِ فإنهم يَفزَعون ثُمَّ يُصعَقون.

▪ والثَّانية: نَفخةُ البَعثِ، ويُستَدَلُّ لِذَلِك بما فِي «صحيح مسلم» عَن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرفوعًا أن بين النَّفخَتَين أربعين عامًا[٤]، وبما رُوِيَ عَن ابنِ عباسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي تَفسير قَوْله تَعالَى: ﴿يَوۡمَ تَرۡجُفُ ٱلرَّاجِفَةُ﴾ [النازعات:٦] قال: هي النفخةُ الأولى.

---

(١) تفسير القرآن العظيم (٣/ ٢٨٢).

(٢) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري (٩/ ٣٠٠).

(٣) التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة (ص ٤٨٨).

(٤) أخرجه البخاري: كتاب تفسير القرآن، باب قوله: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ ...﴾، رقم (٤٨١٤)، ومسلم: كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب مَا بين النفختين، رقم (٢٩٥٥).

والرادِفةُ: هي النفخةُ الثَّانية[١].

وهذا القَوْلُ اختيارُ شيخِنا -الشيخِ عبدِ الرحمنِ الناصِرِ السعدي- وهُو أظهَرُ إلَّا أن يَثبُتَ حديثُ أبي هريرة فِي أن النَّفخاتِ ثلاثٌ.

البَعثُ والنُّشورُ:

البَعثُ والنشورُ بمعنًى واحِدٍ: وهُو إخراجُ الموتى منَ القُبورِ، ونَشرُهُم فَوقَ الأرض.

وأمَّا الحَشرُ فإنَّه لغةً: الجَمعُ، وشرعًا: جَمعُ الناسِ فِي صَعيدٍ واحدٍ لِحسابِهم والقَضاءِ بينهم.

كَيفِيَّةُ البَعثِ:

ثَبَتَ فِي «صحيح مسلم» أنَّه بعد أن يَنفُخَ إسْرافيلُ فِي الصُّورِ نفخةَ الصَّعقِ يُرسِلُ الله مطرًا كأنه الطَّلُّ[٢] فتَنبُتُ منه الأجسادُ، ثُمَّ يَنفُخَ فِيهِ أُخرى فإذا هم قيامٌ يَنظُرون، وأولُ من تَنشَقُّ عنه الأرضُ نَبِيُّنا محمدٌ ﷺ كما فِي (صحيح مسلم)[٣].

الكَيفِيَّةُ الَّتي يُحشَرُ الناسُ عليها:

الكَيفِيَّة الَّتِي يُحشَر الناسُ عليها هي مَا أشارَ إليها قَوْله تَعالَى: ﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَىٰ كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [الأنعام:٩٤]، وقَوْله: ﴿كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُ﴾

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الرقاق، باب نفخ الصور، معلقًا.

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب في خروج الدجال ومكثه في الأرض، ونزول عيسى وقتله إياه، رقم (٢٩٤٠).

(٣) أخرجه البخاري: كتاب الخصومات، باب مَا يذكر في الإشخاص والخصومة بين المسلم، رقم (٢٤١٢).

وَعۡدًا عَلَيۡنَآۚ إِنَّا كُنَّا فَٰعِلِينَ﴾ [الأنبياء:١٠٤]، وثَبَتَ عَن النَّبِيِّ ﷺ أنهم يُحشَرون حُفاةً غَيْر مُنتَعِلين، عُراةً غَيْرَ مُكتَسين، غُرلًا غَيْرَ مختونين الرِّجالُ والنساءُ فِي ذَلِك سواء، غَيْرَ أن لكلِّ امرئٍ منهم يَومَئِذٍ شأنًا يُغنيهِ(١).

ولَا يُعارِضُ هَذَا مَا وَرَدَ فِي حديثِ أبي سعيدٍ أن الميت يُبعَثُ فِي ثيابِهِ الَّتِي يَموتُ فيها(٢).

وَقَد اختَلَفَ العلماءُ فِي الجَمعِ بينهما:

فمِنهُم من قال: المرادُ فِي حديثِ أبي سعيدٍ: الشهداءُ الذين يُدفَنون فِي ثِيابِهم.

ومِنَ العلماء من قال: يَخرُجون من القُبورِ بِثيابِهم الَّتِي ماتوا فيها، ثُمَّ تَزولُ.

وقال بَعْض العلماء: إن مِنَ الناسِ مَن يُحشَرُ بثِيابِه، ومنهم مَن يُحشَرُ وهُو عُريانٌ.

واختارَ شيخُ الإسلامِ أن المرادَ بالثيابِ فِي حديثِ أبي سعيدٍ: العَمَل؛ لأن الله سَمَّى التقوى لباسًا، ورَجَّحَ ذَلِك بأن الَّذِي جاء فِي الحديثِ أَنَّه يُبعَثُ عَلَى مَا مات عليه، وقال: إن الأحاديثَ الصَّحيحةَ تُبيِّنُ أنهم يُحشَرون عُراةً وهذه الصفةُ الَّتِي ذَكَرنا فِي كَيفِيَّةِ حَشرِ الناس عامةً للمؤمِنِ وغَيْرِه(٣).

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الرقاق، باب كيف الحشر؟ رقم (٦٥٢٧)، ومسلم: كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب فناء الدنيا، وبيان الحشر يوم القيامة، رقم (٢٨٥٩).

(٢) أخرجه أبو داود: كتاب الجنائز، باب مَا يستحب من تطهير ثياب الميت عند الموت، رقم (٣١١٤).

(٣) أخرجه البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله تَعالَى: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبۡرَٰهِيمَ خَلِيلٗا﴾، رقم (٣٣٤٩)، ومسلم: كتاب صفة القيامة والجنة والنار، باب فناء الدنيا وبيان الحشر يوم القيامة، رقم (٢٨٦٠).

أمَّا من ناحيةِ النَّعيمِ والسُّرورِ والأمنِ فهم مُختَلِفون اختلافًا كَبيرًا، فمِنهم من يُحشرون بيضُ الوجوهِ تَتلألأ وجوهُهم نورًا وتَبتَهِج نَضرةً وسرورًا، وهم المؤمنون، وتَمتازُ أمةُ محمدٍ ﷺ بالغُرَّةِ والتَّحجيلِ من آثارِ الوضوءِ[1]، ومنهم من يُحشرون عَلَى وُجوهِهِم عُميًا وبُكمًا وصُمًّا وهم الكفارُ، ومنهم مَنْ يُحشَرون أمثالَ الذَّرِّ يَطَؤُهم الناسُ بأقدامِهِم، وهم المتكبِّرون[2].

ثم مِنَ الناسِ من يُحشَرُ آمنًا مُطمَئنًا بحسب عَمَلِه، ومنهم من يُحشَرُ خائِفًا ذَليلًا يَغشاهُ الذُّلُّ من كلِّ مَكانٍ، وتَفاصيلُ هذه الكيفيات مَذكورةٌ فِي الكتابِ والسُّنَّةِ.

فائِدةٌ: أول من يُكسى منَ الناسِ إبراهيمُ الخليلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ[3].

عُمومُ الحَشرِ:

الحَشرُ عامٌّ للمُكلَّفين وغَيْرِهم كما دَلَّ عَلَى ذَلِك قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّآ أُمَمٌ أَمْثَالُكُم ۚ مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَيْءٍ ۚ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ﴾ [الأنعام:٣٨].

وقَوْله: ﴿وَإِذَا ٱلْوُحُوشُ حُشِرَتْ﴾ [التكوير:٥]، وَقَد ثَبَتَ ذَلِك فِي السُّنَّةِ أيضًا.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الوضوء، باب فضل الوضوء، والغر المحجلون من آثار الوضوء، رقم (١٣٦)، ومسلم: كتاب الطهارة، باب استحباب إطالة الغرة والتحجيل في الوضوء، رقم (٢٤٦).

(٢) أخرجه أحمد في الزهد (ص:٢٢)، وابن أبي الدنيا في التواضع والخمول (ص:٢٧٠).

(٣) أخرجه البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله تَعالَى: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾، رقم (٣٣٤٩)، ومسلم: كتاب صفة القيامة والجنة والنار، باب فناء الدنيا وبيان الحشر يوم القيامة، رقم (٢٨٦٠).

يومُ القِيامةِ:

وَصَفَ الله هَذَا اليومَ بأوصافٍ عَظيمةٍ تَدُلُّ عَلَى شِدَّةِ هَولِه وعَظَمَتِه مثل: الحاقَّةُ، القارِعةُ، الطامَّةُ، الصاخَّةُ، الغاشِيةُ، الواقِعةُ، كما وَصَفَهُ بأنَّه يومٌ عَظيمٌ عَبوسٌ تَنفَطِر بِهِ السماءُ، وتكون الوِلدانُ شيبًا، إِلَى غَيْرِ ذَلِك من الأوصافِ، وفي هَذَا اليومِ من الأحوالِ والأمورِ مَا يأتي:

أولاً: دُنُوُّ الشَّمسِ:

فقد أخرَجَ مسلم عَن المقدادِ بنِ الأسودِ رَضِيَ اللهُ عَنهُ أن النَّبيَّ ﷺ قال: «**إِذَا كَانَ يَوْمُ القِيَامَةِ أُدْنِيَتِ الشَّمْسُ مِنَ العِبَادِ حَتَّى يَكُونَ قِيدَ مِيلٍ، أَو مِيلَيْنِ، فَتَصْهَرُهُمُ الشَّمْسُ فَيَكُونُونَ فِي العَرَقِ بِقَدْرِ أَعْمَالِهِمْ ، فَمِنْهُمْ مَنْ يَأْخُذُهُ العَرَقُ إِلَى عَقِبَيْهِ ، وَمِنْهُم منْ يَأْخُذُهُ إِلَى حَقْوَيْهِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُلْجِمُهُ إِلْجَامًا**». قَالَ سُلَيم بنُ عامرٍ: مَا أَدْرِي مَا يَعْنِي بِالمِيلِ، أَمَسَافَةَ الأَرْضِ، أَمِ المِيلَ الَّذِي تُكْتَحَلُ بِهِ العَيْنُ؟[1] انتهى.

ولا يَسلَمُ من هَذَا الحَرِّ والشمسِ إِلَّا السبعةُ الذين «**يُظِلُّهُمُ اللهُ فِي ظِلِّهِ، يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ**» وهم: «**إِمَامٌ عَادِلٌ، وَشَابٌّ نَشَأَ فِي طَاعَةِ اللهِ، وَرَجُلٌ كَانَ قَلْبُهُ مُعَلَّقٌ بِالمَساجِدِ، وَرَجُلَانِ تَحَابَّا فِي اللهِ اجْتَمَعَا عَلَيْهِ وَتَفَرَّقَا عَلَيْهِ، وَرَجُلٌ دَعَتْهُ امْرَأَةٌ ذَاتُ مَنْصِبٍ وَجَمَالٍ، فَقَالَ: إِنِّي أَخَافُ اللهَ، وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ فَأَخْفَاهَا حَتَّى لَا تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا تُنْفِقُ يَمِينُهُ، وَرَجُلٌ ذَكَرَ اللهَ خَالِيًا فَفَاضَتْ عَيْنَاهُ**»[2].

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب صفة القيامة والجنة والنار، باب في صفة يوم القيامة أعاننا الله عَلَى أهوالها، رقم (٢٨٦٤).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب من جلس في المسجد ينتظر الصلاة وفضل المساجد، رقم (٦٦٠)، ومسلم: كتاب الزكاة، باب فضل إخفاء الصدقة، رقم (١٠٣١).

فعِندَ ذَلِك يَبلُغُ الناسُ من الهَمِّ والغَمِّ مَا لَا يَستَطيعون، فيَقولون: ألا تَنظُرون إلَى من يَشفَعُ لكم عند ربِّكم، فيَأتون آدَمَ فنوحًا فإبراهيمَ فموسى فعيسى، وكلٌّ منهم يَعتَذِرُ حتى يَأتوا إلَى النَّبِيِّ ﷺ فيَشفَعُ لهم بإذن الله عَزَّوَجَلَّ(١).

أمَّا مِقدارُ يومِ القيامةِ فقد ثَبَتَ فِي (صحيح مسلم) فِي قصةِ مانِعِ الزكاةِ أنَّه يُعَذَّبُ بِهَا فِي يومٍ كان مقدارُهُ خَمسين ألفَ سنةٍ(٢)، وَقَد روى أحمدُ أن ذَلِك اليوم يُخَفَّفُ عَلَى المؤمن حتى يَكُون أخَفَّ من صلاةٍ مَكتوبةٍ(٣).

ثانيًا: الحِسابُ:

وهو إطْلاعُ الله العبدَ عَلَى أعمالِه، وتَقريرُه عليها فقد ثَبَتَ بالكتابِ والسُّنَّةِ وإجماعِ الأمةِ، وهُو عامٌّ للمُكَلَّفين وغَيْرِهم؛ كما دَلَّ عَلَى ذَلِك حديثُ الاقتِصاصِ للشاةِ الجَلحاءِ من الشاةِ القَرناءِ، إلَّا أنَّه يُستَثنى من ذَلِك مَا ثَبَتَ فِي الصحيحين عَن النَّبِيِّ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ أن من هذه الأمةِ سَبعين ألفًا يَدخُلون الجنةَ بِلَا حِسابٍ ولَا عَذابٍ(٤)، وَقَد رَوى الإمام أحمدُ من حَدِيث ثَوبانَ مَرفوعًا: أن مع كلِّ واحدٍ سَبعين ألفًا(٥).

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله تَعالَى: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦٓ أَنْ أَنذِرْ قَوْمَكَ مِن قَبْلِ أَن يَأْتِيَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾، رقم (٣٣٤٠)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها، رقم (١٩٤).

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الزكاة، باب إثم مانع الزكاة، رقم (٩٨٧).

(٣) أخرجه أحمد (٣/ ٧٥).

(٤) أخرجه البخاري: كتاب الطب، باب من اكتوى أو كوى غيره وفضل من لم يكتو، رقم (٥٧٠٥)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب الدليل عَلَى دخول طوائف من المسلمين الجنة، رقم (٢١٨).

(٥) أخرجه أحمد (١/ ٦).

قال ابنُ كثيرٍ: إنَّه حديثٌ صحيحٌ[١]، وذَكَرَ له شَواهدَ عديدةً عند تفسير قَوْله تَعالَى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠].

وكَيفِيَّةُ الحسابِ عَلَى مَا ثَبَتَ فِي الصحيحين من حديثِ ابنِ عمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن النَّبيَّ ﷺ قال: «إِنَّ اللهَ يُدْنِي الْمُؤْمِنَ فَيَضَعُ عَلَيْهِ كَنَفَهُ، وَيَسْتُرُهُ فَيَقُولُ: أَتَعْرِفُ ذَنْبَ كَذَا؟ أَتَعْرِفُ ذَنْبَ كَذَا؟ فَيَقُولُ: نَعَمْ، أَيْ رَبِّ. حَتَّى إِذَا قَرَّرَهُ بِذُنُوبِهِ، وَرَأَى فِي نَفْسِهِ أَنَّهُ هَلَكَ قَالَ: سَتَرْتُهَا عَلَيْكَ فِي الدُّنْيَا، وَأَنَا أَغْفِرُهَا لَكَ الْيَوْمَ. فَيُعْطَى كِتَابَ حَسَنَاتِهِ، وَأَمَّا الكُفَّارُ وَالْمُنَافِقُونَ فَيُنَادَى بِهِمْ عَلَى رُؤُوسِ الخَلَائِقِ: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَىٰ رَبِّهِمْۚ أَلَا لَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾» متفق عليه[٢].

أمَّا أول من يُقضى بينهُم من الأممِ فهُم أمَّةُ محمدٍ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كما ثَبَتَ ذَلِك فِي الصحيحين.

وأمَّا أولُ مَا يُحاسَبُ عَلَيه العبدُ فأوَّلُ مَا يُحاسَبُ عَلَيه من حُقوقِ الله الصلاةُ[٣]، وأولُ مَا يُحاسَبُ عَلَيه من حُقوقِ الآدميين الدِّماءُ[٤].

أمَّا الكفارُ فإنهم لَا يُحاسَبون حسابَ من تُوزَنُ حسناتُه وسيئاتُه؛ لأنهم لَا حَسناتَ لهم، ولكن تُحصى أعمالُهم فيُقَرَّرون عليها، ويُجْزَوْن بِهَا كما يَدُلُّ عَلَيه

---

(١) تفسير القرآن العظيم (٢/ ٩٥).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب المظالم والغصب، باب قول الله تَعالَى: ﴿أَلَا لَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ رقم (٢٤٤١)، مسلم: كتاب التوبة، باب قبول توبة القاتل وإن كثر قتله، رقم (٢٧٦٨).

(٣) أخرجه أحمد (٤/ ١٠٣)، وأبو داود: كتاب الصلاة، باب قول النبي ﷺ: «**كل صلاة لَا يتمها**..»، رقم (٨٦٤)، وابن ماجه: كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب مَا جاء في أول مَا يحاسب به العبد الصلاة، رقم (١٤٢٥).

(٤) أخرجه مسلم كتاب القسامة والمحاربين والقصاص والديات، باب المجازاة بالدماء في الآخرة، رقم (١٦٧٨).

حديثُ ابنِ عُمرَ السابق قريبًا، وَقَد صَرَّح بذَلِك شيخُ الإسلام فِي (العقيدة الواسطية)[1].

ثالثًا: تَطايُرُ الصُّحِفِ نحو اليَمينِ والشِّمالِ:

وهي الكُتُبُ الَّتِي كَتَبَها الملائكةُ عَلَى المكَلَّفين فِي الدنيا، وَقَد دَلَّ عَلَى ذَلِك الكتابُ والسُّنَّةُ وإجماعُ الأمةِ، فالمؤمِنُ يُؤتَى كتابَه بيَمينِهِ فيقول مُفتَخِرًا: ﴿هَآؤُمُ ٱقْرَءُواْ كِتَٰبِيَهْ﴾ [الحاقة:١٩]، وأمَّا الكافِرُ فيُؤتى كتابَه بشِمالِه ومِن وَراءِ ظَهرِه فيَقولُ مُتَمَنِّيًا: ﴿يَٰلَيْتَنِى لَمْ أُوتَ كِتَٰبِيَهْ﴾ [الحاقة:٢٥]، والمعروف أن أخذَهُ كتابَه بشِمالِه ومن وَراءِ ظَهرِه صفةٌ واحدةٌ، وأن الكافِرَ تُخلَعُ شِمالُه إلَى ظهره.

وقال بَعْض العلماء: يُحتَمَل أن تكون صِفتَين فمِنَ الكُفارِ من يأخُذُها بشماله ومنهم من يَأخُذُها من وراءِ ظَهرِه.

فائدةٌ: ظاهِرُ قَوْلِه تَعالَى فِي سورةِ الحاقَّةِ عَن المؤمِنِ الَّذِي أُوتِيَ كتابَه بيَمينِه: ﴿إِنِّى ظَنَنتُ أَنِّى مُلَٰقٍ حِسَابِيَهْ﴾ [الحاقة:٢٠]، وقَوْله عَمَّن أخذَ كتابَه بشِمالِه: ﴿يَٰلَيْتَنِى لَمْ أُوتَ كِتَٰبِيَهْ ﴿٢٥﴾ وَلَمْ أَدْرِ مَا حِسَابِيَهْ﴾ [الحاقة:٢٥-٢٦]، ظاهِرُ هَذَا أن الحسابَ مُتَقَدِّمٌ عَلَى إعطاءِ الكتاب، وكذَلِك هُو ظاهِرُ حَديثِ ابن عمرَ حيث قَالَ بعد أن يُقَرِّرَ الله العبدَ بذنوبِه: «فَيُعْطَى كِتَابَ حَسَنَاتِهِ»؛ لأن الفاء تَدُلُّ عَلَى التَّرتيبِ.

رابِعًا: الوَزنُ:

فتَنتَصِبُ الموازينُ الَّتِي توزَنُ بِهَا أعمالُ العِبادِ ﴿فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿١٠٢﴾ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمْ فِى جَهَنَّمَ خَٰلِدُونَ﴾ [المؤمنون:١٠٢-١٠٣].

---

(١) العقيدة الواسطية (ص:٩٨-٩٩).

وقد دَلَّ عَلَى ثبوتِ ذَلِك الكتابُ والسُّنَّةُ وإجماعُ السَّلفِ.

وهُو ميزانٌ حَقيقِيٌّ لَا مُجَرَّدُ العَدلِ، كما قَالَ بَعْضُهُم -أي: المعتزِلةُ- والكَلامُ فِيهِ من وجوهٍ:

▪ **الأولُ**: صفةُ الميزان: فقد ذَكَرَ العلماءُ رحمهم الله أن له كِفَّتَين، ويَدُلُّ عَلَيه حديثُ صاحِبِ البطاقةِ الَّذِي رواه الترمذي وحَسَّنه -وقال الحاكِمُ: إنَّه عَلَى شَرطِ مسلم- عَن عبدِ الله بن عَمرِو بنِ العاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أن النَّبِيَّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قال: **«إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ يَسْتَخْلِصُ رَجُلًا مِنْ أُمَّتِي عَلَى رُؤُوسِ الخَلَائِقِ يَوْمَ القِيَامَةِ، فَيَنْشُرُ عَلَيْهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ سِجِلًّا، كُلُّ سِجِلٍّ مَدَّ البَصَرِ، ثُمَّ يَقُولُ لَهُ: أَتُنْكِرُ مِنْ هَذَا شَيْئًا؟ أَظَلَمَتْكَ كَتَبَتِي الحَافِظُونَ؟ قَالَ: لَا، يَا رَبِّ، فَيَقُولُ: أَفَلَكَ عُذْرٌ، أَوْ حَسَنَةٌ؟ فَيَقُولُ: لَا، يَا رَبِّ، فَيَقُولُ: بَلَى، إِنَّ لَكَ عِنْدَنَا حَسَنَةً وَاحِدَةً، لَا ظُلْمَ اليَوْمَ عَلَيْكَ، فَتُخْرَجُ لَهُ بِطَاقَةٌ، فِيهَا: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، فَيَقُولُ: أَحْضِرُوهُ، فَيَقُولُ: يَا رَبِّ، مَا هَذِهِ البِطَاقَةُ مَعَ هَذِهِ السِّجِلَّاتِ؟ فَيُقَالُ: إِنَّكَ لَا تُظْلَمُ، قَالَ: فَتُوضَعُ السِّجِلَّاتُ فِي كِفَّةٍ، قَالَ: فَطَاشَتِ السِّجِلَّاتُ، وَثَقُلَتِ البِطَاقَةُ؛ فَلَا يَثْقُلُ مَعَ اسْمِ اللهِ شَيْءٌ»**[١].

وأمَّا اللسان فقد ذَكَرَ كَثيرٌ من مُؤَلِّفي العقائِدِ أن له لِسانًا، وهُو مَروِيٌّ عَن ابنِ عباسٍ[٢] والحَسنِ البَصريِّ[٣]، والله أعلم بِثُبوتِ ذَلِك.

---

(١) أخرجه الترمذي: كتاب الإيمان، باب مَا جاء فيمن يموت وهُو يشهد أن لَا إله إلَّا الله، رقم (٢٦٣٩)، والحاكم (١/ ٦).

(٢) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان ١/ ٤٤٧ (٢٧٨).

(٣) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتِقَاد أهل السنة والجماعة ٦/ ١٢٤٥ (٢٢١٠).

▪ **الوجهُ الثَّاني**: من حيثُ تَعَـدُّدُ الميزانِ، فالمشهـورُ أنَّـه ميزانٌ واحِدٌ لجميعِ الأعـمالِ والأمَمِ، وأجابـوا عَن الجَمعِ الَّذِي وَرَدَت بِهِ الآيات بأنَّه إما للتَّعظيمِ، أو باعتبارِ تَعَدُّدِ الأعمالِ الموزونةِ، وهذا الأخيرُ أحسَنُ.

▪ **الوجهُ الثالِثُ**: فِي الموزون، مَا هو؟ هل هُو العَملُ أو صاحِبُه أو صَحائِفُ العَملِ؟

اختلَف العُلماء فِي ذَلِك عَلَى ثلاثةِ أقوالٍ:

ويَرجِعُ اختلافُهم إلَى تَنَوُّعِ الأدلة:

فإن منها مَا يَدُلُّ عَلَى أن الَّذِي يوزَنُ العَملُ، مثل قَوْله ﷺ: «**كَلِمَتَانِ حَبِيبَتَانِ إِلَى الرَّحْمَنِ، خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ، ثَقِيلَتَانِ فِي المِيزَانِ: سُبْحَانَ اللهِ وَبِحَمْدِهِ، سُبْحَانَ اللهِ العَظِيمِ**»(١).

ومنها مَا يَدُلُّ عَلَى أن الَّذِي يُوزَنُ صَحائِفُ العَمَلِ لحديث صاحِبِ البطاقةِ.

ومنها مَا يَدُلُّ عَلَى أن الَّذِي يُوزَنُ هُو صاحِبُ العَمَلِ مثل قَوْلِه ﷺ: «**يَأْتِي الرَّجُلُ السَّمِينُ يَوْمَ القِيَامَةِ لَا يَزِنُ عِنْدَ اللهِ جَنَاحَ بَعُوضَةٍ**»(٢)، وتلا قَوْله تعالَى: ﴿فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزْنًا﴾ [الكهف:١٠٥]، ومثل قَوْلِه فِي ساقَيْ عبدِ الله بنِ مسعودٍ: «**إِنَّهُمَا أَثْقَلُ فِي المِيزَانِ مِنْ أُحُدٍ**»(٣).

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الدعوات، باب فضل التسبيح، رقم (٦٤٠٦)، ومسلم: كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب فضل التهليل والتسبيح والدعاء، رقم (٢٦٩٤).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب تفسير القرآن، باب أولئك الذين كفروا بآيات ربهم ولقائه، رقم (٤٧٢٩)، ومسلم: كتاب صفة القيامة والجنة والنار، رقم (٢٧٨٥).

(٣) أخرجه أحمد (١/ ١١٤).

قال ابنُ كَثيرٍ: وَقَد يُمكِنُ الجَمعُ بين هذه النصوصِ، بأن أحَدَهما يَكُون تارةً، والآخرُ أُخرى[1].

وجَمْعُ بَعْض العلماء سَلَكَ مَسلَكَ التَّرجيحِ فرَجَّحَ أن الَّذِي يوزَنُ هُو العملُ أو صَحائِفُه، وأن النُّصوصَ الَّتِي تَدُلُّ عَلَى أنَّه يوزَنُ صاحِبُ العملِ يُمكِن حَملُها عَلَى أن المرادَ بِهَا ثِقَلُ الجَسدِ فِي قَدرِه وحُرمَتِه، والله أعلم.

ويُحتَمَل -والله أعلم- أن يَكُون الوزنُ لصَحائِفِ الأعمالِ، وحيثُ إن الصَّحائِفَ تَثقُلُ وتَخِفُّ بحسب مَا فيها من العَمَلِ، صَحَّ أن يُنسَب الوزنُ إِلَى الأعمالِ نَفسِها فِي بَعْض النُّصوصِ.

الرابعُ: وَقتُ الوَزنِ ولم أجِد فِيهِ نصًّا صَحيحًا سالمًا منَ التَّأويلِ، لكن ذَكَرَ القرطبي عَن العلماءِ أنَّه إذا انقَضى الحسابُ كان بعدَهُ الوَزنُ؛ لأن الوَزنَ للجَزاءِ فيَنبَغي أن يَكُون بعد المحاسبةِ، فإن المحاسبةَ لتُقَدَّرَ الأعمالُ والوَزنُ لإظهارِ مَقاديرِها ليَكون الجَزاءُ بحَسَبِها، والله أعلم.

خامِسًا: الصِّراطُ:

وهو الجِسرُ المضروبُ عَلَى جَهَنَّم، وصِفَتُه كما قَالَ العلماءُ: أَدَقُّ منَ الشَّعرِ وأَحَرُّ من الجَمرِ، وأَحَدُّ من السيفِ، وأنكَرَ بَعْض العلماء أن يَكُون بهذه الصفةِ؛ لاستِحالةِ المَشي عَلَيه إذن، ولأنه ثَبَتَ أنَّه دَحضٌ ومَزَلَّةٌ وفيه حَسَكٌ وعليه كَلاليبُ تَخطَفُ الناسَ بأعمالِهِم.

وقال القَرافِيُّ: لم أجِد فِي الرواياتِ الصَّحيحةِ أنَّه أدَقُّ من الشَّعرِ، وأحَدُّ منَ السَّيفِ، وإنما يُروى ذَلِك عَن بَعْض الصحابةِ.

---

(١) تفسير القرآن العظيم (٣/ ٣٩٠).

وَرَدَّ الجمهورُ هَذَا بأن مُسلمًا أخرَجَ ذَلِك فِي صحيحه عَن أبي سعيدٍ بَلاغًا[١]، ومثلُ هَذَا لَا يُقالُ بالرأي؛ بل ذَكَرَ القَسطلاني[٢] أن البَيهَقي وَصَلَهُ عَن أنسٍ عَن النَّبِيِّ ﷺ مجزومًا به[٣].

وأمَّا استِحالةُ المشيِ عَلَيه فإنَّه وإن كان هَذَا مُستحيلًا فِي الدنيا فإنَّ لأمورِ الآخرةِ شَأنًا آخَرَ كما ثَبَتَ أن الكافِرَ يُحشَرُ عَلَى وجهِه كما يَمشي فِي الدُّنيا عَلَى قَدَمَيه، وأمَّا كونه دَحضًا ومزَلَّة فإنَّه لَا يُنافي أن يَكُون دَقيقًا، فإن الدَّقيقَ دَحضٌ ومَزَلَّةٌ، وكذَلِك الكَلاليبُ والحَسَكُ.

وأمَّا كَيفِيَّةُ العبورِ عَلَيه فإنَّ الناسَ يَتَفاوتون فِي ذَلِك تَفاوتًا عَظيمًا بحَسبِ أعمالهم، فمِنهُم من يَمُرُّ كَلَمحِ البَصرِ وكالبَرقِ وكالريحِ وكالطيرِ وكأجاوِيدِ الخَيلِ والرِّكابِ، ومنهم من يَمشي مَشيًا، ومنهم من يَزحَفُ زَحفًا، ومنهم من يُكَردَسُ فِي الصِّراطِ فِي جهَنَّم[٤].

وأمَّا أولُ من يَعبُرُه فقد ثَبَتَ أَنَّه النَّبِيُّ ﷺ بأمَّتِه[٥].

سادسًا: حَوضُ النَّبِيِّ ﷺ:

كما تَواتَرَت بذَلِك الأحاديثُ، وهُو موجودٌ الآن كما يَدُلُّ عَلَيه حديثُ عُقبةَ ابنِ عامرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ أن النَّبِيَّ ﷺ قال: «**إِنِّي فَرَطٌ لَكُمْ، وَأَنَا شَهِيدٌ عَلَيْكُمْ، وَإِنِّي وَاللهِ**

(١) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب معرفة طريق الرؤية، بعد رقم (١٨٣).
(٢) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري (٩/ ٣٣٠).
(٣) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (١/ ٥٦٤-٥٦٥) (٣٦١).
(٤) أخرجه الطبراني في الأحاديث الطوال (٣٦)، وأبو الشيخ في العظمة (٣/ ٨٢١) (٣٨٦).
(٥) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب فضل السجود، رقم (٨٠٦)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب معرفة طريق الرؤية، رقم (١٨٢).

لأَنْظُرُ إِلَي حَوْضِي الآنَ» الحديثَ. متفق عليه[١].

أَمَّا وَقتُه: ففيه خِلافٌ بين العلماءِ، فمِنهُم من قال: إنَّه فِي عَرَصاتِ القِيامةِ قَبلَ عُبورِ الصِّراطِ.

قَالَ الشيخُ تقِيُّ الدين فِي (العقيدة الواسطية): «وفي عرَصاتِ القيامةِ الحوضُ المَورودُ لِنبيِّنا ﷺ»[٢].

وذَهَبَ بَعْضِ العُلماءِ إِلَى أَنَّه بَعدَ العُبورِ عَلَى الصِّراطِ، وهُو ظاهِرُ كَلامِ المؤلِّفِ السَّفَّاريني حيث قال:

كَذَا الصِّرَاطُ ثُمَّ حَـوْضُ المُصْـطَفَى

لكن الَّذِي يَظهَرُ القَوْلُ الأولُ؛ لأَنَّه قد ثَبَتَ أن أقوامًا يُمنَعون عنه؛ لأَنَّهُم ارتَدُّوا عَلَى أعقابِهِم، ومثل هؤلاء لَا يُمكِن أن يَعبُروا الصِّراطَ، وعَلَى هَذَا القَوْلِ، فهل الحَوضُ قَبلَ الميزانِ أو بَعدَهُ؟ فِيهِ خِلافٌ.

قال القُرطُبِيُّ: والمعنـى يَقتَضِي أَنَّه قَبْلُ، فـإن الناس يَخرُجـون من قُبورِهـم عِطاشًا، والله أعلم.

صِفةُ الحَوضِ: أمَّا من حيثُ مِساحَتُه، فإن طولَهُ شَهرٌ وعَرضُهُ شَهرٌ، وأمَّا استِمدادُه، فإن الظاهِرَ أَنَّه من الكوثَرِ، وجَزَمَ بِهِ بَعْضُ العلماء لما ثَبَتَ أَنَّه يَصُبُّ فِيهِ ميزابان من الجنةِ: أحدُهُما من ذَهَبٍ، والآخرُ من فِضةٍ، وأمَّا ماؤه فإنَّه أبيَضُ منَ

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب الصلاة عَلَى الشهيد، رقم (١٣٤٤)، ومسلم: كتاب الفضائل، باب إثبات حوض نبينا ﷺ وصفاته، رقم (٢٢٩٦).

(٢) العقيدة الواسطية (ص:٩٩).

اللَّبنِ، وأحلى منَ العَسلِ، وأبرَدُ منَ الثلجِ، وأطيَبُ من رائحةِ المسكِ[(١)]، وَقَد وَرَدَ فِي بَعْضِ الروايات أنَّه أَليَنُ من الزُّبدِ[(٢)].

وأمَّا آنِيَتُه فإنَّها من آنيةِ الجنةِ، وهي كنُجومِ السماءِ كَثرةً وحُسنًا، بل هي أكثَرُ من نُجومِ السماء وكَواكِبها، كما أقسَمَ عَلَى ذَلِك النَّبيُّ ﷺ[(٣)].

الوارِدون للحَوضِ: الوارِدون له: هم المتَّبِعون للنَّبيِّ ﷺ ظاهِرًا وباطِنًا، ومَن شَرِبَ منه شَربةً لم يَظمَأ بَعدَها أبدًا.

هل لِغَيرِ النَّبيِّ ﷺ حَوضٌ؟

رَوى الترمذي عَن سَمُرةَ مَرفوعًا بسَندٍ غَريبٍ أن لكلِّ نبيٍّ حَوضًا تَرِدُه أمَّتُه[(٤)]، والحديثُ وإن كان مُختَلِفًا فِي وَصلِه، فإن المعنى يَقتَضي مَا دَلَّ عليه، ووجهُهُ أن من تَمسَّك بشَريعةٍ وشَرِب من مَنهَلِها العَذبِ الصافي، فإن حِكمةَ المولى تَقتَضي أن يَكُون لكُلِّ نَبيٍّ حَوضًا يَشرَبُ منه أتباعُه فِي الآخرة، كما شَرِبوا من شريعَتِه فِي الدنيا، والله أعلَمُ وأحكَمُ.

أمَّا الكَوثَرُ فذكَرَهُ المؤلِّفُ هنا استِطرادًا حين تَكلَّم عنِ الحوضِ، والكوثَرُ نَهرٌ فِي الجنة أُعطِيَه رسولُ الله ﷺ وعَلَى حافَّتَيهِ خِيامُ اللؤلؤِ، وتُربَتُه المسكُ الأذفَرُ،

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الفضائل، باب إثبات حوض نبينا ﷺ وصفاته، رقم (٢٣٠٠، ٢٣٠١).

(٢) أخرجه الحاكم في المستدرك (١/ ٧٦)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٦/ ١١٩٧) (٢١١٩).

(٣) أخرجه البخاري: كتاب تفسير القرآن، باب ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ﴾، رقم (٤٩٦٥)، ومسلم: كتاب الطهارة، باب استحباب إطالة الغرة والتحجيل في الوضوء، رقم (٢٤٧).

(٤) أخرجه الترمذي: كتاب صفة القيامة والرقائق والورع، باب مَا جاء في صفة الحوض، رقم (٢٤٤٣).

وحَصباؤه اللؤلؤ والياقوتُ، وماؤه أشدُّ بياضًا من اللبنِ، وأحلى من العَسلِ، وَقَد رآه النَّبيُّ ﷺ في الجنةِ ليلةَ عُرِجَ به[1].

سابعًا: الشفاعةُ:

وهي لغةً: الوسيلةُ والطَّلَبُ.

واصطلاحًا: التوسطُ للغَيْرِ بجَلبِ منفعةٍ أو دَفعِ مضرةٍ ولها شَرطانِ:

أحدُهُما: رِضا الله عَن كلٍّ من الشافِعِ والمشفوعِ له.

والثَّاني: إذنُه فيها، لقَوْله تَعالَى: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشۡفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذۡنِهِۦ﴾ [البقرة:٢٥٥]، ﴿وَلَا يَشۡفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرۡتَضَىٰ﴾ [الأنبياء:٢٨].

والشفاعةُ نوعان: أحدُهُما: شفاعةٌ خاصةٌ بالنَّبيِّ ﷺ.

والثَّانية: عامةٌ له ولسائِرِ الذين أنعَمَ الله عَلَيهِم من النَّبيينَ والصِّدِّيقين والشُّهداءِ والصالحين.

فأمَّا الخاصَّةُ فهي:

- **أولًا:** الشفاعةُ العُظمى لأهلِ الموقِفِ ليُقضى بينَهُم بعد أن يَعتذِر عنها الأنبياءُ: آدمُ ونوحٌ وإبراهيمُ ومُوسَى وعِيسَى، عَليهِمُ الصَّلاةُ والسَّلَامُ، حتَّى تَنتَهيَ إِلَى النبيِّ ﷺ فيَشْفع فيَقْبل اللهُ مِنه، وهذَا مِنَ المَقام المَحْمود الذِي وعَدُه اللهُ بقَولِه: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾ [الإسراء:٧٩].
- **ثانيًا:** شفاعتُه في أَهْل الجَنَّة أنْ يَدخُلُوها.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب تفسير القرآن، باب ﴿وَمَن يَعۡمَلۡ مِثۡقَالَ ذَرَّةٖ شَرّٗا يَرَهُۥ﴾، رقم (٤٩٦٤).

وأمَّا العامَّةُ فهي:

- أولًا: الشفاعةُ فِيمَنِ استَحقَّ النَّار مِنَ المُؤمِنينَ ألَّا يَدْخُلَها.
- ثانيًا: الشفاعةُ فِيمَن دَخَلَها مِنْهم أَنْ يَخرجَ مِنها.

وهَذانِ النَّوْعانِ يُنكرهُما المُعتزِلةُ والخَوارجُ، بناءً علَى قولِهم: إنَّ فاعلَ الكَبيرةِ مُخلَّد في النَّارِ فلَا تَنفعُه الشفاعةُ.

ويُخرِج اللهُ أقوامًا مِنَ النارِ بغَير شفاعةٍ، بَل بفَضْله ورَحمتِه، ويَبقى في الجَنَّةِ فَضْلٌ عمَّن دخلَها مِن أَهْل الدُّنيا فيُنشِئُ اللهُ لها أقوامًا فيُدْخِلُهُم الجَنَّةَ.

الجَنةُ والنارُ:

الجنة مَأخوذةٌ من الجَنِّ وهو: السّترُ والتغطيةُ، وهي عبارةٌ عَن البُستانِ الكثيرةِ أشجارُهُ، سُمِّيت بذَلِك؛ لأنَّها تجُنُّ عَلَى من فيها أي تَستُرُه بواسطةِ كثرةِ الأشجارِ، وَقَد سَمَّى الله جَنَّتَه الَّتِي أعدَّها لعبادِهِ الصالحين بأَسْماءَ كثيرةٍ مُتَعَدِّدةٍ باعتبارِ صِفاتها، ولكنها تَدُلُّ عَلَى مُسَمًّى واحِدٍ وهي دَرجاتٌ مُتفاوتةٌ فِي النعيم والارتفاعِ وأعلاها الفِردَوسُ، فإنَّه أعلى الجنةِ ووسطُ الجنةِ، ومنه تُفَجَّرُ أنهارُ الجنةِ وفَوقَهُ عَرشُ الرحمن.

وتَفاصيل نَعيمِ الجنةِ وسُرورُها مَذكورٌ فِي الكتابِ والسُّنَّةِ، وَقَد أَلَّف فِيهِ ابنُ القَيِّم كتابًا حافلًا سَمَّاه: «حادي الأرواحِ إلَى بلادِ الأفراحِ».

وأمَّا النارُ: فَهِيَ الدارُ الَّتِي أَعَدَّها الله لمن كَفَرَ بِهِ وَقَد سَمَّاها الله تَعالَى بأَسْماء مُتَعَدِّدة باعتبارِ صِفاتها؛ لكنَّها تَدُلُّ عَلَى مُسَمًّى واحِدٍ وهي دَرَكاتٌ مُتفاوتةٌ وبَعْضها أسفَلَ من بَعْضٍ، وتَفاصيلُ مَا فيها من أصنافِ العَذابِ مَذكورٌ فِي الكتابِ والسُّنَّةِ.

وأمَّا وُجودُ الجنةِ والنارِ الآن، فإنَّ مَذهَبَ أهلِ السُّنَّةِ وُجودُهما كما دَلَّ عَلَيه الكتابُ والسُّنَّةُ وإجماعُ السَّلفِ.

فأمَّا القرآنُ فمِثلُ قَوْله تَعالَى فِي الجنة: ﴿أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران:١٣٣]. وقَوْله: ﴿عِندَ سِدْرَةِ ٱلْمُنتَهَىٰ ﴿١٤﴾ عِندَهَا جَنَّةُ ٱلْمَأْوَىٰٓ﴾ [النجم:١٤-١٥].

ومِنَ الدليلِ عَلَى وجودِ النارِ، قَوْله تَعالَى فيها: ﴿أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ﴾ [آل عمران:١٣١]. فإنَّ الإعدادَ إيجادُ الشيءِ وتَهيئتُه كما تَدُلُّ عَلَى ذَلِك اللغةُ ويَقتَضيه الذَّوقُ.

وأمَّا مِنَ السُّنَّةِ؛ فالأحاديثُ الدالةُ عَلَى وجودِهما الآن كثيرةٌ، ومنها مَا فِي الصحيحين من حَديثِ ابنِ عباسٍ فِي قصةِ صلاةِ الكُسوفِ، قالوا: يَا رَسُولَ اللهِ، رَأَيْنَاكَ تَنَاوَلْتَ شَيْئًا فِي مَقَامِكَ، ثُمَّ رَأَيْنَاكَ كَعْكَعْتَ! قَالَ ﷺ: «إِنِّي رَأَيْتُ الجَنَّةَ، فَتَنَاوَلْتُ عُنْقُودًا، وَلَوْ أَصَبْتُهُ لأَكَلْتُمْ مِنْهُ مَا بَقِيَتِ الدُّنْيَا، وَأُرِيتُ النَّارَ، فَلَمْ أَرَ مَنْظَرًا كَاليَوْمِ قَطُّ أَفْظَعَ»[(١)].

وأمَّا فَناءُ الجنةِ والنارِ، فإنَّه قد دَلَّ الكتابُ والسُّنَّةُ وإجماعُ السلفِ عَلَى أن الجنةَ لَا تَفنَى، فأمَّا قَوْلُه تعالَى فِي أهلِها: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ عَطَآءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ﴾ [هود:١٠٨]؛ فالناسُ مُختَلِفون فِي هَذَا الاستِثناءِ عَلَى أقوالٍ عَديدةٍ.

قال ابنُ القَيِّم: «ويُمكِن الجَمعُ بينها بأن يُقالَ: إنَّه سبحانه أخبَرَ عَن خُلودِهم فِي الجنةِ فِي كلِّ وَقتٍ إلَّا وَقتًا يَشاءُ الله أن لَا يَكونوا فيها، وذَلِك يَتَناوَلُ وَقتَ كونِهم فِي الدُّنيا، وفي البَرزَخِ، وفي مَوقِفِ القيامةِ، وعَلَى الصِّراطِ، وكونِ بَعْضِهم

---

(١) أخرجه البخاري: أبواب الكسوف، باب صلاة الكسوف جماعة، رقم (١٠٥٢)، ومسلم: كتاب الكسوف، باب مَا عرض عَلَى النبي ﷺ في صلاة الكسوف من أمر الجنة والنار، رقم (٩٠٧).

فِي النارِ مدةً ثُمَّ دَخَلَ الجنةَ، قال: وعَلَى كلِّ تَقديرٍ فهَذِه الآيةُ منَ المتَشابِهِ وقَوْله: ﴿عَطَآءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ﴾ مُحكَمٌ»[١] اهـ.

والغَرَضُ من قَوْلِه: «إنَّها من المتَشابِهِ، وأَنَّ قَوْله: ﴿عَطَآءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ﴾ مُحكَمٌ» أَنَّه يَجِبُ حَمْلُ المتشابِهِ عَلَى المحكَمِ حتى تَتَطابَقَ دلالةُ القرآنِ وتَتَّفِق كما هي طريقةُ الراسخين فِي العِلمِ، بخِلافِ الذين فِي قُلوبِهم زَيغٌ فيَتَّبِعون مَا تَشابَه منه.

وعلى هَذَا فتكون النُّصوصُ دالةً عَلَى دَوامِ نَعيمِ الجنة وبَقائِها.

وأمَّا النارُ فإن المشهورَ بين أهلِ السُّنَّةِ الَّذِي لَا يَكادُ يُعرَفُ غَيْرُه أنَّها باقيةٌ لَا تَفنى كالجنةِ، لكن ذَكَرَ شيخُ الإسلامِ أن فِي فَنائِها قَولين مَعروفين عَن السلفِ والخلفِ، وأن النِّزاعَ فِي ذَلِك مَعروفٌ عَن التابعين، ومالَ هُو وتلميذُه ابنُ القَيِّم إِلَى القَوْلِ بفَنائِها، وأَيَّدَهُ ابن القَيِّم ببضعةٍ وعِشرين وَجهًا وأجابَ عَن أدلةِ الجمهورِ فِي كتابِهِ «حادي الأرواحِ» وغَيْره[٢].

ويَنبَغي أن يُعرَف الفَرقُ بين القَوْلِ بأَبَدِيَّةِ النارِ وبين القَوْلِ بتَخليدِ أهلِها فيها، فإن الأخيرَ لَا نِزاعَ فِيهِ بل إنكارُهُ كُفرٌ.

وأمَّا القَوْلُ الأولُ: فإنَّ من قَالَ بفَنائِها يَقولُ: إنهم مُخَلَّدون فيها مَا دامَت مَوجودةً وهذا شيء والقَوْلُ بفَنائِها شيءٌ آخرُ.

وهذه المسألةُ من المسائلِ المهمةِ الَّتِي يَنبَغي الاعتناءُ بها، والجَمعُ بين أطرافِ الأدلةِ فيها حتى يَتَبَيَّنَ للإنسانِ تَصويبُ أيِّ القَولينِ، والله أعلم.

---

(١) حادي الأرواح (ص:٣٤٧).

(٢) حادي الأرواح (ص:٣٦٤-٣٨٨).

رُؤيةُ الله تَعالَى:

لاشَكَّ أنَّ من كَمالِ النَّعيمِ -بل هُو أعلى النَّعيمِ- رؤيةَ الله تَعالَى وهُو مما يَدخُلُ فِي نَعيمِ الجنةِ، وإنما نَصَّ عَلَيه المؤلِّفُ بانفِرادِه ليُبطِلَ مَذهبَ المنكرين له من المعتزلةِ وغَيْرِهم.

وَقَد ثَبَتَ بالكتابِ والسُّنَّةِ وإجماعِ السلفِ أنَّ الله تَعالَى يُرى ويُنظَرُ إليه فِي الآخرة.

فمِن القرآنِ مثل قَوْله تَعالَى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ﴾ [القيامة:٢٢]، أي: حَسَنةٌ وبَهِيَّةٌ، ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة:٢٣].

ومن السُّنَّةِ مثلُ قَوْلِهِ ﷺ: «**إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ كَما تَرَوْنَ القَمَرَ لَيْلَةَ البَدْرِ لَا تُضَامُّونَ فِي رُؤْيَتِهِ**»(١).

وأمَّا إجماعُ السلفِ فهُو مَعلومٌ كما نَقَلَهُ ابنُ القَيِّم وغَيْره(٢).

وهذه الرُّؤيةُ حقٌّ ثابتةٌ للمؤمنين فِي الجنةِ وفي عَرَصات القيامةِ.

وأمَّا فِي الدنيا فإنَّها لم تَحصُلْ لأحدٍ إلَّا للنَّبيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، فإن العلماءَ اختَلَفوا: هل رَأى ربَّهُ ليلةَ أُسْرِيَ به، فبَعْضُ العلماءِ أثبَتَها وبَعْضُهم نَفاها وبَعضُهم تَوَقَّفَ.

والصحيحُ أنَّه لـم يَـرَ ربَّه فـإنَّه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لـمَّا سُئِلَ عَن ذَلِك قال:

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب تفسير القرآن، باب قوله: ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ ٱلشَّمْسِ وَقَبْلَ ٱلْغُرُوبِ﴾، رقم (٤٨٥١)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب فضل صلاتي الصبح والعصر والمحافظة عليهما، رقم (٦٣٣).

(٢) حادي الأرواح (ص:٣٤٢).

«نُورٌ أَنَّى أَرَاهُ»[١] أي: أَنَّه حالَ بَيني وبينه نورٌ عَظيمٌ كما في اللفظِ الآخرِ عنه أَنَّه قال: «رَأَيْتُ نُورًا»[٢].

وقد أخبَرَ النَّبِيُّ ﷺ أنَّ حِجابَ الله هُو «النُّورُ لَوْ كَشَفَهُ؛ لَأَحْرَقَتْ سُبُحَاتُ وَجْهِهِ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ بَصَرُهُ مِنْ خَلْقِهِ»[٣] كما صَحَّ عنه ﷺ أَنَّه قال: «إِنَّكُمْ لَنْ تَرَوْا رَبَّكُمْ حَتَّى تَمُوتُوا»[٤] وهذا مِمَّا يُؤَيِّدُ القَوْلَ بأَنَّه لم يَرَ ربَّه.

الرسالةُ والنُّبُوَّةُ:

مِنَ المعلومِ أَنَّه لَا سعادةَ ولَا فَلاحَ ولَا حياةَ ولَا طُمَأْنينة لفَردٍ ولَا لجماعةٍ ولَا لشَعبٍ ولَا لحكومةٍ إلَّا بدينٍ تَستقيمُ بِهِ العِبادةُ وتَلتَئِمُ الحياةُ وتَحصُلُ الأُلفةُ والتعاونُ، ويُخَيِّمُ الأمن فِي رُبوعِ العالَمِ، ولابُدَّ للأديان من أحكامٍ ونُظُمٍ إلهيةٍ، وذَلِك لَا يتمُّ إلَّا بطريقِ الرسالةِ، فإنَّ الرسولَ واسطةٌ بين الله وبين خَلقِه فِي تَبليغِ أحكامه إليهم، أحكامِه الشرعيةِ التَّكليفيةِ، وأحكامِه الكونيةِ القَدَرِيةِ، وأحكامِه الجَزائيةِ من عُقوبةٍ ومَثوبةٍ.

فحاجةُ الناسِ إلَى الرسالةِ أعظَمُ من حاجَتِهم إلَى الطَّعامِ والشَّرابِ واللباسِ

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب في قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: «نور أنى أراه»، وفي قوله: «رأيت نورا»، رقم (١٧٨).

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب في قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: «نور أنى أراه»، وفي قوله: «رأيت نورا»، رقم (١٧٨).

(٣) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب في قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إن الله لَا ينام»، وفي قوله: «حجابه النور لو كشفه لأحرق سبحات وجهه مَا انتهى إليه بصره من خلقه»، رقم (١٧٩).

(٤) أخرجه أحمد (٥/ ٣٢٤)، وابن ماجه: كتاب الفتن، باب فتنة الدجال، وخروج عيسى ابن مريم وخروج يأجوج ومأجوج، رقم (٤٠٧٧)، والنسائي في الكبرى: كتاب النعوت، المعافاة والعقوبة، (٧/ ١٦٥) (٧٧١٦).

والهواءَ؛ ولِذَلِك كان من أكبَرِ مِنَنِ الله عَلَى عبادِه أنْ أرسَل الرُّسلَ ﴿مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةُۢ بَعۡدَ ٱلرُّسُلِۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ [النساء:١٦٥].

تَعريفُ النَّبِيِّ:

النَّبِيُّ من أُوحِيَ إليه بشَرعٍ ولم يُؤمَرْ بتَبليغِه، واشتِقاقُهُ إمَّا من النَّبْوَةِ، وهي الارتِفاعُ، وإما من النَّبَأِ وهُو الخَبَر، وعَلَى الأخيرِ فأَصلُهُ النَّبيءُ، لكنْ جُعِلَتِ الهمزة ياءً تَخفيفًا.

وأولُ الأنبياءِ آدمُ عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ ويَدُلُّ لنُبُوَّتِه مَا فِي حديثِ أبي أُمامةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُ أن رجلًا قال: أَنَّ رَجُلا قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَنَبِيًّا كَانَ آدَمُ؟ قَالَ: «**نَعَمْ، مُكَلَّمٌ**» رواه ابنُ حِبانَ فِي «صحيحه»، والحاكم وقال: إنَّه عَلَى شَرطِ مسلم[1].

فأمَّا قَوْله تَعالَى: ﴿إِنَّآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ كَمَآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰ نُوحٖ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ مِنۢ بَعۡدِهِۦ﴾ [النساء:١٦٣]، فإنَّها لَا تُعارِضُ الحديثَ إذ إنها تُفيدُ أن الله أوحى إلَى نَبِيِّه محمدٍ عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ وَحيًا مثلَ الوَحيِ الَّذِي أُوحِيَ إلَى نوحٍ، والوحيُ الَّذِي أُوحِيَ إلَى نوحٍ وَحيٌ خاصٌّ وهُو وَحيُ الرسالةِ، وهذا -أعني: وَحيَ الرسالةِ- لَـمْ يَكُن لأحدٍ قبلَ نوحٍ.

ومما يَدُلُّ لنُبوةِ آدَمَ أَنَّه لابُدَّ أن يَكُون مُتَعَبِّدًا لله، والعِبادةُ مُستَنَدُها الوَحيُ لَا الوَعيُ.

---

(١) أخرجه ابن حبان: كتاب التاريخ، باب بدء الخلق، ذكر الإخبار عما كان بين آدم ونوح صلوات الله عليهما من القرون، (١٤/ ٦٩) (٦١٩٠)، والحاكم في المستدرك (٢/ ٢٦٢).

تَعريفُ الرسولِ:

الرسولُ هو: من أُوحِيَ إليه بشَرعٍ، وأُمِرَ بتَبليغِه، وبهذا عُرِفَ أنَّ كلَّ رسولٍ نبيٌّ ولَا عَكسَ، كما عُلِمَ أنَّ مَقامَ الرسالةِ أفضَلُ من مَقامِ النبوةِ؛ لأنَّ فِيهِ التَّكليفَ بالتَّبليغِ بخِلافِ مَقامِ النُّبوةِ، وأولُ الرُّسلِ نوحٌ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وآخِرُهُم محمدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وأولوا العَزمِ منهم خمسةٌ: محمدٌ، فإبراهيمُ، فموسى، فنوحٌ، وعيسى، وَقَد ذَكَرَهم الله تَعالَى فِي مَوضِعين من القرآنِ، وهما قَوْلُه تَعالَى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَـٰقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ وَإِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ﴾ [الأحزاب:٧]، وقَوْله: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ ۖ أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا۟ فِيهِ﴾ [الشورى:١٣].

وقد وَرَدَ فِي (صحيح ابن حبان)[1] أن عَدَدَ الأنبياءِ مِئة أَلفٍ وعِشرونَ ألفًا، وأن الرُّسُلَ منهم ثلاثُ مئةٍ وثَلاثةَ عَشَرَ لكنَّ هَذَا الحديثَ تكَلَّم الأئمةُ فِي ضَعفِه، والله أعلم.

حُكمُ الإيمانِ بالرُّسلِ وحَقيقَتهُ وكَيفِيَّتُهُ:

الإيمان بالرُّسُلِ أحدُ أركانِ الإيمان الستةِ الَّتِي مَن فَقَدَها، فهُو كافِرٌ فمَن أنكَرَ أحدًا من الرسلِ، فهُو كافِرٌ حقًّا كما ذَكَرَ الله تَعالَى فِي الذين قالوا: نُؤمِنُ ببَعضٍ ونَكفُرُ ببَعْضٍ.

---

(١) أخرجه ابن حبان: تتمة كتاب البر والإحسان، باب مَا جاء في الطاعات وثوابها، ذكر الاستحباب للمرء أن يكون له من كل خير حظ رجاء التخلص في العقبى بشيء منها، (٢/ ٧٦-٧٧) (٣٦١).

وأمَّا حقيقةُ الإيمان بهم فهِيَ تَتَضَمَّن شيئين:

الأول: تَصديقُ الخَبَرِ.

الثَّاني: التِزامُ الحُكمِ.

فأمَّا تَصديقُ الخَبَرِ: فهُو عامٌّ بالنسبةِ إِلَى الرُّسُلِ جميعًا لَا يَحِلُّ أن يُنسَب إِلَى أحدٍ منهم كَذِبٌ فِي شيء لَا جُزئِيٍّ ولَا كُلِّيٍّ بل يَجِبُ تصَديقُهم فيما أخبروا به.

وأمَّا التزامُ الحُكمِ: فإنَّه خاصٌّ بالرسولِ الَّذِي بُعِثَ إِلَى الأمةِ، فلا يَجِبُ عَلَى من بُعِثَ إليهم رسولٌ أن يَلتَزموا أحكامَ شريعةٍ جاء بِهَا غَيْرُه، بل ولَا يَجوزُ لهم ذَلِك، ومِن ثَمَّ كان لِزامًا عَلَى جميعِ الناس أن يَلتَزِموا أحكامَ الشريعةِ الَّتِي جاء بِهَا محمد ﷺ؛ لأنَّه بَعَثَ إِلَى الناسِ جميعًا.

وأمَّا كَيفِيَّة الإيمانِ بالرسلِ: فإنَّه يَجِبُ علينا أن نُؤمِن بأعيانِ مَن سُمُّوا فِي الكتابِ والسُّنَّةِ، وأمَّا مَن لم يَقصُصهُم الله علينا، فنُؤمِنُ بهم عَلَى سبيل الإجمالِ، والله أعلم.

شُروطُ النُّبُوَّةِ:

شُروطُ النُّبُوَّةِ أربعةٌ:

▪ **الأول:** الذُّكوريةُ؛ لأن المرأةَ ناقصةٌ فِي عَقلِها ودينِها ورَأيِها ولَمْ يَكُن أحدٌ مِنَ الأنبياءِ امرأةٌ قَطُّ، قَالَ الله تَعالَى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ إِلَّا رِجَالٗا نُّوحِيٓ إِلَيۡهِم﴾ [يوسف:١٠٩].

▪ **الثَّاني:** الحريةُ؛ لأن الرَّقيقَ ناقِصُ التصرُّفِ، وغَيْرُ مالِكٍ لنَفسِه.

▪ **الثالِثُ**: القوةُ، بأن يَكُونَ مِمَّن يُمكِنُه القيامُ بأعباءِ النبوةِ من دَعوةٍ إِلَى الله عَلَى بَصيرةٍ وجِهادٍ فِي سبيلِه وحِنكةٍ فِي الرأيِ والتَّدبيرِ.

▪ **الرابعُ**: الأمانةُ، بأن يَكُون حافِظًا لما اؤتُمِن عَلَيه من الرسالةِ بحيثُ لَا يَجحَدُ شيئًا منها.

مُعجِزاتُ الأنبياءِ:

المعجِزاتُ: جَمعُ مُعجزةٍ، وهي أمرٌ خارِقٌ للعادةِ مَقرونٌ بالتَّحدِّي غالبًا يُظهِرُها الله عَلَى يَدِ الرسول؛ تأييدًا له وتُسمَّى آيةً، وبُرهانًا، ودليلًا، وعلامةً، ومن تَمامِ حكمةِ الله ورحمتِه أنَّه لم يَبعَث نَبيًّا إلَّا أعطاهُ مَا عَلَى مِثلِه يُؤمِنُ البَشرُ حتى لَا تَبقى شبهةٌ ولَا عُذرٌ لأحدٍ.

أنواعُ المعجِزاتِ:

المعجِزاتُ أنواعٌ كَثيرةٌ فمنها:

▪ **أولًا**: مَا يَتَعلَّقُ بالقُدرةِ والتأثيراتِ، إما فِي العالَمِ العلويِّ كانشِقاقِ القَمرِ والمعراجِ ونحو ذَلِك، وإما فِي الجو كاستِسقاءِ النَّبِيِّ ﷺ واستِصحائِه[1] وإما فِي العالَمِ السُّفليِّ جَمادِهِ وحيوانِهِ كتَسليمِ الحَجرِ والشَّجرِ عليه[2]، وحَنينِ الجِذعِ لفَقدِ أقدامِه ﷺ[3]، وكدُعائِه الشَّجَرَتَينِ حتى جاءتا[4]، وكَتكثيرِ الطَّعامِ والشَّرابِ،

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الاستسقاء، باب الاستسقاء في المسجد الجامع، رقم (١٠١٣)، ومسلم: كتاب صلاة الاستسقاء، باب الدعاء في الاستسقاء، رقم (٨٩٧).

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الفضائل، باب فضل نسب النبي ﷺ، وتسليم الحجر عليه قبل النبوة، رقم (٢٢٧٧).

(٣) أخرجه البخاري: كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام، رقم (٣٥٨٣).

(٤) أخرجه مسلم: كتاب الزهد والرقائق، باب حديث جابر الطويل، وقصة أبي اليسر، رقم (٣٠١٢).

ونَبعِ الماءِ من بين أصابِعِه[١] وغَيْر ذَلِك، وكشهادةِ الغَزالةِ له بالرسالةِ، ودُعائِه الجَملَ الَّذِي نَدَّ عَلَى أهله حتى جاءَ مُطَأْطِئًا رأسَه، فخَطَمَهُ وسَلَّمَه إليهم.

▪ **ثانيًا**: مَا يَتَعَلَّقُ بالعُلومِ والمكاشفات: كالإخبارِ عَن الأممِ الماضيةِ، والأمورِ المستقبلةِ الَّتِي مَا زالَت ولَا تَزالُ توجَدُ طِبقًا لما أخبَرَ بِهِ وكإخبارِهِ عَن الدارِ الآخرةِ وما فيها من ثَوابٍ وعِقابٍ.

ومن المكاشفاتِ: مَا كُشِفَ له عَن أصحابِه فِي غزوةِ مُؤتة، وعن بيتِ المقدِسِ حين طَلَبَت منه قُريش أن يَصِفَه لـهم[٢]، وَقَد يُكشَفُ له عما فِي ضمائِرِ أصحابه أحيانًا.

▪ **ثالثًا**: مَا يَتَعَلَّقُ بشريعتِه من حُسنِها، وانتِظامِها، واشتِمالِها عَلَى المصالِحِ، والقيامِ بعبادة الله وحقوقِ عبادِه.

▪ **رابعًا**: مَا يَتَعَلَّقُ بسيرة النَّبِيِّ ﷺ فِي مُعاملاتِه، وأخلاقِه، وشَمائِلِه، وأقوالِه، وأفعالِه.

▪ **خامسًا**: شهادةُ الله له بالرسالةِ، فإن تمكين الله له فِي الأرضِ مع عِلمِه بِهِ واطلاعِه عَلَيه من أكبَرِ الآيات الدالةِ عَلَى صحةِ مَا جاء به، كما قَالَ تَعالَى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ [فصلت:٥٣]. إذ مِنَ المستَحيلِ أن يُمَكِّن الله رجلًا يقولُ للناسِ: إنَّه رسولُ رَبِّ العالمين إلَى خَلقِه، وأن الله أمرَهُ بكذا، ونهاه

(١) أخرجه البخاري: كتاب الوضوء، باب الوضوء من التور، رقم (٢٠٠)، ومسلم: كتاب الفضائل، باب في معجزات النبي ﷺ، رقم (٢٢٧٩).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب المناقب، باب حديث الإسراء، رقم (٣٨٨٦)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب ذكر المسيح ابن مريم، والمسيح الدجال، رقم (١٧٠).

عَن كذا، وأن من فَعَل كذا فَجزاؤه الجنةَ، وأن من فَعَلَ كذا، فعِقابُه النارُ، ثُمَّ مع ذَلِك يَستَحِلُّ دِماءَ من ضادَّ دَعوَتَه وقامَ بوجهِه، والله مع ذَلِك مُطَّلِعٌ عَلَيه قادرٌ عَلَى الانتقامِ منه، ولكنه لم يَنتَقِم منه بل أَيَّدَهُ وأظهَرَهُ عَلَى أعدائِه، هَذَا من أكبَرِ المحالِ، كما قَالَ تَعالَى: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ ﴿٤٤﴾ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِٱلْيَمِينِ ﴿٤٥﴾ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ ٱلْوَتِينَ ﴿٤٦﴾ فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ﴾ [الحاقة:٤٤-٤٧].

ومِن أعظَمِ المعجزات والآيات للنَّبِيِّ ﷺ بل هُو أعظَمُها هَذَا القرآنُ العظيمُ، وما اشتَمَلَ عَلَيه من الأخبارِ والأحكامِ المتَضَمِّنة للصِّدقِ والعَدلِ والحكمةِ بأبَلَغِ تَعبيرٍ وأسهلِهِ وألَذِهِ للأسماعِ وأشهاه للنفوسِ.

خَصائِصُ النَّبِيِّ ﷺ:

الخصائِصُ: جمعُ خِصِّيصة وهي الشيءُ الَّذِي يُختَصُّ بِهِ صاحبُه بحيثُ لَا يَشْرَكُه فِيهِ غَيْرُه، وَقَد خُصَّ نبينا ﷺ بخصائِصَ كثيرةٍ منها:

- **أولًا**: كونه خاتَمَ الأنبياءِ، فلا نبيَّ بعده، ولِذَلِك كانت دعوتُه عامة، وشريعتُه صالحةٌ لكلِّ زمانٍ ومكانٍ وحالٍ.

فأمَّا نُزولُ عيسى ابنِ مريمَ عند قيامِ الساعة، فإنَّه لن يَنزِلَ بشريعةٍ ناسخةٍ لشريعة نبِيِّنا محمدٍ ﷺ، وإنما يَنزِلُ حاكمًا بها.

- **ثانيًا**: عُمومُ رسالتِه إلَى جميعِ الناسِ، كما قَالَ تَعالَى: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾ [الأعراف:١٥٨]، وثَبَتَ فِي الصحيحين أن كلَّ نبيٍّ يُبعَثُ إلَى قومِهِ خاصةً، والنَّبِيُّ ﷺ بُعِثَ إلَى الناس عامةً، بل إن رسالتَهُ تَشمَلُ حتى الجِنَّ بخِلافِ غَيْره منَ الأنبياءِ، كما يَدُلُّ عَلَى ذَلِك قَوْله ﷺ: «**وَكَانَ النَّبِيُّ**

يُبْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ خَاصَّةً»[1] فإن الجنَّ لَيْسوا من قومِهِ الإنسِ.

فأمَّا قَوْلُه تعالَى عَن نَفرِ الجِنِّ الذين استَمَعوا القرآنَ أنهم قالوا: ﴿يَٰقَوْمَنَآ إِنَّا سَمِعْنَا كِتَٰبًا أُنزِلَ مِنۢ بَعْدِ مُوسَىٰ﴾ [الأحقاف:٣٠]، فإنَّه لَا يَدُلُّ عَلَى أن موسى كان رسولًا إليهم.

▪ **ثالثًا**: القرآنُ العظيمُ الَّذِي تَكَفَّلَ الله بحِفظِه منذُ أنزَلَهُ حتى يَعودَ إليه لـم يَحصُل ولـن يَحصُل فِيهِ تَبديلٌ ولَا تَغييرٌ بخِلافِ غَيْرِه مـن الكتبِ، فإنَّها بُدِّلَت وغُيِّرَت.

▪ **رابعًا**: المعراجُ، فإنَّه ﷺ عُرِجَ بِهِ يَقظةً ببَدَنِه، وروحِه -على الصحيح- حتى بَلَغَ مستوًى سَمِعَ فِيهِ صَريفَ الأقلامِ لم يَبلُغه أحدٌ غَيْرُه وكلَّمه ربُّه هناك، وَقَد اختَلَف الناس متى كان الإسراءُ والمعراجُ؟ فقيل: إنَّه قَبلَ الهجرةِ بسنةٍ، فيكون فِي رَبيعِ الأول، وقيل: بثمانيةِ أشهرٍ فيكون فِي رَجب، وقيل: بستةِ أشهُرٍ فيكون فِي رَمضانَ، وقيل: إنَّه قَبلَ الهجرةِ بنحو خَمسِ سنين.

وقصةُ المعراجِ مَشهورةٌ فِي السُّنَّةِ، وَقَد بَلَغَت مَبلَغَ التواتُرِ.

▪ **خامسًا**: المقامُ المحمودُ الَّذِي وَعَدَهُ ربه أن يَبعثَهُ، وهُو كلُّ مَقامٍ يَحمَدُه فِيهِ الخَلقُ، ومنه الشفاعةُ العُظمى وغَيْرُها.

وللنَّبِيِّ ﷺ من الخصائِصِ شيءٌ كثيرٌ لم يَتكَلَّم عنه المؤلِّفُ، وَقَد ذَكَرَهُ الفقهاءُ فِي باب النِّكاحِ.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب التيمم، رقم (٣٣٥)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب جعلت لي الأرض مسجدا وطهورا، رقم (٥٢١).

الواجِبُ والجائِزُ والمستَحيلُ فِي حَقِّ الأنبياءِ عَليهِمُ الصَّلاةُ والسَّلامُ:

النُّبوةُ فَضلٌ مِنَ الله تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ يجعَلُها الله فيمَن يَعلَمُه أهلًا لها، وَقَد ذَكَرَ العلماءُ أن الصِّفاتِ الَّتِي تَتَعَلَّقُ بالأنبياءِ ثلاثةُ أنواعٍ:

- **الأول: صِفاتٌ واجبةٌ**: وهي الصِّدقُ والأمانةُ، وتَحقيقُ التَّوحيدِ وإبلاغُ الرسالةِ.

- **الثَّاني: المستَحيلُ فِي حَقِّهم**: وهُو كلُّ مَا يُناقِض الواجِبَ لهم، كالكَذِب والخيانةِ، والشِّركِ مُطلقًا، وعَدمِ إبلاغِ الدعوةِ، والخَطأِ فِي التَّبليغِ، والإصرارِ عَلَى الذنوبِ، فإن كلَّ هَذَا مُمتَنِعٌ فِي حَقِّهم؛ فأمَّا وُقوعُ بَعْض الذنوبِ منهم مع التوبة فهذا قَد يَقَعُ ولَا سيما فِي مَواقِعِ الاجتهادِ.

- **الثالِثُ: الجائِزُ فِي حَقِّهم**: وهي الأمورُ البشريةُ الَّتِي تَنتُجُ عَن طبيعةِ البَشرِ وتكون من مُقَوِّمات بقائِهم وحياتِهم، كالأكلِ والشُّربِ والنومِ والنِّكاحِ ونحو ذَلِك.

طَبقاتُ المنعَمِ عَليهِم:

الذين أنعَمَ الله عَلَيهِم أربعةُ أصنافٍ: ذَكَرَهم الله تَعالَى فِي سورة النساءِ وهم: النَّبيون، والصِّديقون، والشُّهداء، والصَّالحون.

وأفضَلُ الأنبياءِ الرسلُ، وأفضَلُهُم أولوا العَزمِ وهم: محمدٌ، فإبراهيمُ، فموسى، فنوحٌ، وعيسى، وهم فِي الفَضيلةِ كما ذكرنا فِي التَّرتيبِ عَلَى مَا يَظهَرُ.

أفضَلُ الأمَمِ:

أفضَلُ الأممِ أمةُ محمدٍ ﷺ؛ لقَوْله تَعالَى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة:١٤٣]، وقال تَعالَى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران:١١٠]، وفي الصحيحين عَن النَّبيِّ ﷺ أنَّه قال: «**نَحْنُ الآخِرُونَ السَّابِقُونَ يَوْمَ القِيَامَةِ**»(١).

وأفضَلُ هذه الأمةِ القُرونُ الثلاثةُ الفاضلةُ: الصحابةُ، ثُمَّ الذين يَلونَهُم، ثُمَّ الذين يَلونَهُم، وأفضَلُ الصحابةِ الخُلفاءُ الأربعةُ الراشِدون: أبو بَكرٍ، وعُمَرُ، وعُثمانُ، وعليٌّ، وأفضَلُهُم أبو بكرٍ، ثُمَّ عمرُ، ثُمَّ عُثمانُ، ثُمَّ عليٌّ، وكان قد وَقَعَ بين أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ خِلافٌ فِي عثمانَ وعليٍّ أيُّهما أفضَلُ؟ ولكن استَقَرَّ الأمرُ عَلَى تَقديمِ عثمانَ، ويلي الخلفاءُ الأربعةُ فِي الفضيلةِ بقيةُ العشرةِ المبشرين بالجنة وهم: الستةُ المشارُ إليهم بقَوْلِه:

سَعِيدٌ وسَعْدٌ وابنُ عَـوْفٍ وطَلْحَـةٌ ... وعَـامِرُ فِهْـرٍ والـزُّبَيْرُ المُمَـدَّحُ(٢)

فسَعيدٌ: هُو ابن زَيدِ بنِ عمرِو بن نُفَيلٍ.

وأمَّا سَعدٌ: فهُو ابنُ أبي وقاصٍ.

وأمَّا ابنُ عوفٍ: فهُو عبدُ الرحمنِ بنُ عوفٍ.

فسَعيدٌ تُوفِّيَ بالعَقيقِ، ودُفِنَ بالمدينة سنة (٥١هـ)، وله بِضعٌ وسبعون سَنةً.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجمعة، باب فرض الجمعة، رقم (٨٧٦)، ومسلم: كتاب الجمعة، باب هداية هذه الأمة ليوم الجمعة، رقم (٨٥٥).

(٢) البيت من حائية ابن أبي داود؛ انظر: لوائح الأنوار السَّنية (١/ ٩١).

وسَعدُ بن أبي وقاصٍ توفِّيَ بالعَقيقِ، ودُفِنَ بالبَقيعِ فِي المدينة سَنَةَ (٥٥هـ)، عَن ثمانين سنةً.

وعبدُ الرحمن بنُ عوفٍ مات بالمدينة سنة (٣٢هـ)، وله خَمسٌ وسَبعون سنةً.

وأمَّا طَلحةُ: فهُو ابن عُبيدِ الله قُتِل فِي وقعةِ الجَملِ سنة (٣٦هـ)، ودُفِنَ بالبَصرةِ وله أربَعٌ وسِتون سنةً.

وأمَّا عامِرُ فِهرٍ: فهُو أبو عُبيدةَ بنُ عبدِ الله بنِ الجَراحِ تُوفِّيَ بطاعونِ عَمواسٍ بالأرْدُنِّ سنة (١٨هـ).

وأمَّا الزبيرُ: فهُو ابنُ العوامِ، وأمُّه صفيةُ عمةُ النَّبيِّ ﷺ قُتِلَ بسَفَوان من أرضِ البصرةِ سنة (٣٦هـ)، وله أربعٌ وسِتون سنةً، وَقَد حُوِّلَ قَبرُهُ إلَى البصرةِ.

ويَلِي العشرةَ فِي الأفضليةِ أهلُ بَدرٍ وكانوا ثَلاثَ مئة وبِضعةَ عَشَرَ رجلًا؛ منهم ثلاثةٌ وثمانون من المهاجِرين، والباقونَ مِنَ الأنصارِ، وَقَد اطَّلَعَ الله إلَى أهلِ بَدرٍ وقال: «**اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ**»[١].

ولَيْس معنى هَذَا الحديثِ أن الله أباحَ لهم مَا كان حَرامًا عَلَى غَيْرِهم وإنما مَعْناه أن الله تَعالَى يُيَسِّرُ لهم من أسبابِ المغفرةِ مَا يَقتَضِي مَغفرةَ مَا صَدَرَ منهم إن صَدَرَ، ومن أعظَمِ الأسباب هذه الغزوةُ العَظيمةُ الَّتِي حَصَلَ فيها عَلَى أيديهم من نَصرِ الإسلامِ مَا حَصَلَ ولله الحمدُ، والله أعلم.

ثُمَّ يَلِي أهلَ بَدرٍ أهلُ بيعةِ الرُّضوانِ: وهم الذين بايَعوا رَسولَ الله ﷺ تَحتَ

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب الجاسوس، رقم (٣٠٠٧)، ومسلم: كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أهل بدر، رقم (٢٤٩٤).

الشجرةِ -شجرةٍ كانت فِي الحديبيةِ- بايَعوه عَلَى أن لَا يَفِرُّوا حينما شاعَ الخَبرُ أنَّ عُثمانَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قتَلَتهُ قُرَيشٌ، وذَلِك فِي السَّنَةِ السادِسةِ من الهجرةِ، وكانوا ألفًا وأربَعَ مئةِ رجلٍ، وَقَد ذَكَرَ الله فِي القرآن أنَّه رَضِيَ عنهم، وأخبَرَ النَّبيُّ ﷺ أنَّه «لَا يَدْخُلُ النَّارَ أَحَدٌ مِمَّنْ بَايَعَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ»[1].

ويَلِـي أهلَ بيعةِ الرُّضوانِ أهلُ أُحدٍ: وكانوا سَبعَ مئة رجلٍ، وَقَد ذَكَرَ الله تَعالَى قِصَّتَهم فِي سورة آل عمران، وكانت فِي السَّنَةِ الثَّالثةِ من الهجرةِ، وَقَد وَرَدَت آياتٌ وأحاديثُ فِي الثناءِ عَلَى شهداءِ أحدٍ، وَقَد استُشهِدَ فيها من المسلمين سَبعون رَجُلًا أكثرُهم من الأنصارِ.

المفاضَلةُ بينَ أزواجِ النَّبِيِّ ﷺ:

أفضَلُ زوجاتِ النَّبِيِّ ﷺ عائشةُ وخَديجةُ.

وَقَد اختَلَفَ العلماءُ: أيَّتُهما أفضَلُ؟ فذَهَبَ بَعْضُهُم إِلَى تَفضيلِ عائشةَ، وبَعضُهم إِلَى تَفضيلِ خَديجةَ، وبَعضُهُم تَوَقَّف، والتَّحقيقُ أن كلَّ واحدةٍ منهما تَميَّزَت فِي فَضيلةٍ لم تَشرَكها فيها الأخرى.

فخَديجةُ سَبَقَت إِلَى الإسلامِ وآزَرَت النَّبِيَّ ﷺ، وثَبَّتَتهُ واحتَمَلَتِ الأذى فِي الله ورسولِه، فلها من النُّصرةِ والبَذلِ فِي أولِ الإسلامِ مَا لَيْس لغَيرِها.

وعائشةُ رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا كان تَأثيرُها فِي آخِرِ الإسلامِ، فلها من تَبليغِ الدينِ والعِلمِ

---

(١) أخرجه أحمد (٣/ ٣٥٠)، وأبو داود: كتاب السنة، باب في الخلفاء، رقم (٤٦٥٣)، والترمذي: أبواب المناقب، باب في فضل من بايع تحت الشجرة، رقم (٣٨٦٠)، والنسائي في الكبرى: كتاب التفسير، قوله تَعالَى: ﴿لَقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾، (١٠/ ٢٦٤) (١١٤٤٤).

وانتِفاعِ الناسِ بِهَا مَا لَيْس لِغَيرِها.

ولِذَلِك لَا يَصِحُّ الإطلاقُ بأن إحداهُما أفضَلُ منَ الأُخرى.

الحُكمُ فيما صَدَرَ بين الصحابةِ:

لا رَيبَ أن الصحابةَ هم خَيرُ القرونِ بنَصِّ النَّبيِّ ﷺ، وإجماعِ أهلِ الحقِّ وأن لهم الحَظُّ الأوفَرُ من قَوْلِ النَّبيِّ ﷺ، فإذا اجتَهَدَ الحاكِمُ فأخطَأَ فلَهُ أجرٌ، وَإذَا اجتَهَدَ الحاكِمُ فأصابَ فله أجران، فما صَدَرَ بينَهُم فلَيْس صادرًا عنِ الهوى، وإنَّما صَدَرَ عَن اجتهادِهِم فيه، فهم إما مُصيبون مَأجورون أجرَ المُصيبِ، وإما مُخطِئون مَأجورون أجرَ المخطِئ.

وكُلُّ مَا جَرى بينَهُم فإنَّه يَجِبُ حملُه عَلَى حُسنِ النيةِ والقَصدِ، ثُمَّ النظرُ فِيهِ إن كان فِيهِ مَصلحةٌ، كنَصرِ حَقٍّ وإبطالِ باطِلٍ، فهُو محَمودٌ، وإن كان لغَيرِ ذَلِك فَغَيْرُ محَمودٍ، بل ربَّما كان ممَنوعًا إذا خافَ الإنسانُ عَلَى نفسِه.

الصَّحابِيُّ: هُو مَنِ اجتَمَعَ بالنَّبيِّ ﷺ مُؤمنًا بِهِ وماتَ عَلَى ذَلِك.

وأمَّا التابِعِيُّ: فهُو كلُّ من اجتَمَع بالصحابي مُؤمِنًا بالنَّبِيِّ ﷺ ومات عَلَى ذَلِك.

كَراماتُ الأولياءِ:

الكَراماتُ: جَمعُ كَرامةٍ، وهي اسمٌ لما يُكرِمُ الله بِهِ عبدَهُ من خَوارِقِ العاداتِ.

والأولياءُ: جَمعُ ولِيٍّ والوليُّ: كلُّ مُؤمِنٍ تَقِيٍّ.

وعَرَّف بَعْضهم الكرامةَ بأنَّها: أمرٌ خارِقٌ للعادةِ يُظهِرُها الله تَعالَى عَلَى يَدِ مُتَّبعِ الرَّسولِ تَكريمًا له، وكلُّ كرامةٍ لولي فهِيَ مُعجزةٌ للنَّبِيِّ الَّذِي كان هَذَا الولي

تابِعًا له؛ لأن الكرامةَ شاهِدٌ عَلَى صحةِ الشَّرعِ الَّذِي كان يَتْبَعُهُ من ظَهَرَت الكرامةُ عَلَى يَدِه.

أنواعُ الكَرامةِ:

الكَرامةُ نَوعان:

أحدُهُما: فِي العُلومِ والمكاشَفاتِ.

والثَّاني: فِي القُدرةِ والتَّأثيراتِ.

فأمَّا فِي العُلومِ والمكاشفاتِ فمثلُ: مَا وَقَعَ لأبي بكرٍ فِي مَعرفتِهِ مَا فِي بَطنِ امرَأتِهِ، وكالكَشفِ لعُمَرَ حتى رأى «سارِيَةَ» من المدينة وهُو بـ«نَهاوَند»، ومن هَذَا النوعِ مَا يَرزُقُه الله تَعالَى بَعْضَ أوليائِه من أنواعِ العُلومِ الَّتِي لَا تَجتَمِعُ لشَخصٍ واحدٍ مثل: مَا وَقَعَ لشيخ الإسلام ابن تيميَّة وأمثاله.

وأمَّا فِي القُدرةِ والتَّأثيرات فمِثلُ: مَا وَقَعَ للذي عنده عِلمٌ مِنَ الكِتابِ حيثُ أتى بعَرشِ بِلقَيسَ إِلَى سُليمانَ قَبلَ أن يَرتَدَّ إليه طَرفُهُ، ومثلُ قصةِ العَلاءِ ابن الحَضْرَمِيِّ حين اقتَحَمَ الماءَ بجيوشِهِ ومَشى عليه، ومثلُ قِصةِ أُسَيدِ بنِ حُضَيْر مع الأنصاريِّ حين خَرَجا من عِنْدِ النَّبِيِّ ﷺ فِي ليلةٍ مُظلمةٍ، فكانت عَصا واحِدٍ منهما تُضيءُ لهما، فلما افتَرَقا كانت عصا كُلِّ واحِدٍ تُضيءُ لصاحِبِها حتى بَلَغَ أهلَه[1]، والأمثلةُ فِي هَذَا البابِ كَثيرةٌ.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الصلاة، رقم (٤٦٥).

المُفاضلةُ بين البَشرِ والملائكةِ:

اختَلَفَ العلماءُ: أيُّهما أفضَلُ صالحو البَشرِ أم الملائِكةُ؟

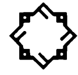
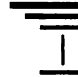
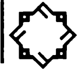
قد ذَكَرَ المؤلِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن المشهورَ تَفضيلُ أعيانِ البَشرِ، وأن الإمام أحمدَ قال: من قَالَ سِوى هَذَا افتَرى. وبَعضُهم -أي: العلماء- قال: إن الملائِكةَ أفضَلُ.

وقال ابن القَيِّم: سَأَلتُ شَيخَنا عَن ذَلِك فقال: إن صالِحي البَشرِ أفضَلُ باعتبارِ كمالِ النِّهايةِ، وإنَّ الملائكةَ أفضَلُ باعتبارِ البِدايةِ، فإنهم الآن فِي الرَّفيقِ الأعلى مُنَزَّهون عما يُلابِسُه بَنو آدمَ، ومُستَغرِقون فِي عبادةِ الله، وهذه الأحوالُ أكمَلُ من أحوالِ البَشرِ الآن، وأمَّا يومَ القيامةِ بَعدَ دُخولِ الجنةِ، فتَصيرُ حالُ صالِحي البَشرِ أكمَلُ، والله أعلم[1].



---

(١) بدائع الفوائد (٣/ ١٦٣).


البَابُ السَّادِسُ: فِي ذِكْرِ الإِمَامَةِ وَمُتَعَلِّقَاتِهَا



الإمامةُ لابُدَّ منها؛ لما يَتوَقَّفُ عليها من حُصولِ المنافِعِ، ودَفعِ المضارِّ كالأمرِ بالمعروفِ، والنَّهيِ عَن المنكَرِ، وإقامةِ الجِهادِ، والولاياتِ الصَّغيْرةِ والكَبيرةِ، فهِيَ فَرضُ كفايةٍ.

الأمورُ الَّتي تَثبُتُ بِهَا الإمامةُ:

تَثبُتُ الإمامةُ بواحِدٍ من ثلاثةِ أمورٍ:

الأول: نَصُّ الإمامِ الَّذِي قَبلَهُ عَلَى وِلايَتِهِ، كما عَهِدَ أبو بكرٍ الصديقُ إِلَى عمرَ ابنِ الخطابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

فأمَّا خلافةُ أبي بكرٍ، فقد اختَلَف العلماءُ هل ثَبَتَت بالنَّصِّ أم بالاختِيارِ عَلَى ثلاثةِ أقوالٍ:

أحدُها: أَنَّها ثَبَتَت بالنَّصِّ الخَفِيِّ والإشارةِ، وهُو قَوْلُ الحَسنِ البَصرِيِّ وجماعةٍ من أهلِ الحَديثِ، وهُو الصحيحُ.

والثَّاني: أَنَّها ثَبَتَت بالنَّصِّ الجَلِيِّ.

والثالِثُ: أَنَّها ثَبَتَت بالاختيارِ، وهُو قَولُ جماعةٍ من أهلِ الحديثِ والمعتَزلةِ والأشعريةِ.

الأمرُ الثَّاني: الإجماعُ، بأن يُجمِعَ أهلُ الحَلِّ والعَقدِ عَلَى إمامتِه، كما جَرى لعَلِيِّ ابنِ أبي طالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فقد بايَعَهُ الصحابةُ سِوى معاويةَ ومَن تَبِعَه من أهلِ الشامِ،

ومِن هَذَا النوعِ مَا جَرى فِي مبايَعةِ عثمانَ بنِ عفانَ حيث بايعَهُ أهلُ الشورى، وهم السِّتةُ الذين جَعَلَها عُمرُ فيهم، وهم المشارُ إليهم بقَوْله:

عَـلِيٌّ وَعُـثْمانُ وَسَـعْدٌ وَطَلْحَـة زُبَيْرٌ وَذُو عَوْفٍ رِجَـالُ المَشُـورَة

فإن هؤلاء الستةَ اتَّفقوا عَلَى جَعلِ الأمرِ لثلاثةٍ منهم، ثُمَّ حَصَلَتِ المبايعةُ لعثمانَ.

الأمرُ الثالِثُ: القَهرُ بأن يَقهَرَ الناسَ بسَيفِه حتى يَظهَر عَلَيهِم، كما جَرى لعَبدِ الملكِ بنِ مَروانَ مع عبدِ الله بنِ الزُّبَيرِ، وكما جَرى للعَبَّاسِيِّين مع بَني أُمَيَّةَ.

شُروطُ الإمامةِ:

شُروطُ الإمامةِ سبعةٌ: الذُّكوريةُ، والحُرِّيةُ، والإسلامُ، والعَدالةُ، وكونُه من قُريشٍ: وهم أولادُ: فِهرِ بنِ مالكِ بن النَّضرِ بن كِنانةَ الَّذِي هُو الجَدُّ الحادي عَشَرَ للنَّبِيِّ ﷺ، وهذا قَولُ كَثيرٍ من العلماءِ.

والقَوْلُ الثَّاني: أن قُرَيشًا هُو «النَّضرُ بنُ كِنانةَ» أي: الجَدُّ الثالِثَ عَشَرَ للنَّبِيِّ ﷺ.

السادِسُ من شُروطِ الإمامةِ: كونُه عالـمًا بالأحكامِ الشرعيةِ المتَعَلِّقةِ بـوِلايةِ الحُكمِ.

والسابعُ: كونُه كافيًا أي: مُكَلَّفًا خَبيرًا بالأمورِ السياسيةِ قَوِيًّا عَلَى تَنفيذِها.

وصَريحُ كَلامِ أصحابِنا أن هذه الشروطَ تُعتَبَرُ ابتِداءً ودَوامًا والأظهَرُ أن هذه الشروطَ تُعتَبَرُ حَسبَ الإمكانِ فِيمَن يُوَلَّى بالاختيارِ، وأمَّا مَن يَتَولى بالقَهرِ، فالظاهِرُ أنَّه لَا يُشتَرَطُ فِيهِ سِوى الذُّكوريةِ والإسلامِ، وكذلِك لَا يَجوزُ الخُروجُ عَلَيه لعَزلِه إذا اختَلَّ فِيهِ سوى الإسلامِ.

حُكمُ طاعةِ الإمامِ:

طاعةُ الإمامِ ونُوابُهُ واجبةٌ فِي الأمورِ الَّتِي تَتَعَلَّقُ بولايتِهِ مَا لم يَأمُروا بمَعصيةٍ، فإِنْ أَمَروا بها، فلا سَمعَ ولَا طاعةَ؛ لأَنَّه لَا طاعةَ لَمخلوقٍ فِي مَعصيةِ الخالِقِ.

الأمرُ بالمَعروفِ والنَّهيُ عنِ المُنكَرِ:

المَعروفُ: كُلُّ مَا عُرِفَ عنِ الشارِعِ الأمرُ به.

والمُنكَرُ: كُلُّ مَا عُرِفَ عَن الشارِعِ إنكارُه والنَّهيُ عنه.

والأمرُ بالمعروفِ والنَّهيُ عَن المنكَرِ واجبانِ عَلَى الكِفايةِ.

وشَرطُ ذَلِك: العِلمُ بالحُكمِ الشَّرعِيِّ، والعِلمُ بفِعلِ مَا يَجِبُ إنكارُهُ، وأن لَا يَزولَ المنكَرُ إلَى أعظَمَ منه، فإن كان يَزولُ إلَى مثله خيرٌ، وَقَد يُقالُ: إن الأَوْلَى الإِنكارُ، فإن الإنسانَ مع التَّنَقُّلِ قد تَتَغَيَّرُ حالُه.

ولا يُشتَرَطُ أن يَعلَمَ نَفعَه، ولَا أن يَكُون مُمتَثِلًا لما يَأمُرُ بِهِ وتارِكًا مَا يَنهى عنه؛ ولِذَلِك قَالَ العلماءُ: إن الناهي عَن المنكَرِ لَا يَخلو من أربَعِ حالاتٍ:

الأولى: أن يَغلِبَ عَلَى ظَنِّه زوالُ المنكَرِ إلَى أنكَرَ منه، فلا يَجوزُ له أن يُنكِرَ.

الثَّانيةُ: أن يَغلِبَ عَلَى ظنِّهِ زَوالُ المنكَرِ بالكليةِ أو خِفَّتُه، فيَجبُ عَلَيه الإنكارُ.

الثَّالثةُ: أن يَغلِب عَلَى ظَنِّه أَنَّه لَا يَمتَثِلُ قَوْلَه، فالصَّحيحُ أَنَّه يَجِبُ عَلَيه الإنكارُ؛ لعُمومِ الأدلة عَلَى وُجوبِ الإنكارِ، وقال بَعْض العلماء: لَا يَجِبُ الإنكارُ فِي هذه الحالِ واستَدَلُّوا بقَوْله تَعالَى: ﴿فَذَكِّرْ إِن نَّفَعَتِ الذِّكْرَىٰ﴾ [الأعلى:٩]، وبمِثْلِ قَوْله تعالَى: ﴿فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾، ولكن هذه الآياتِ لَا تَدُلُّ عَلَى مَا قالوا، فإن الآيةَ الأولى مَعناها

التَّعليلُ أي: ذكِّر لأن الذِّكرى تَنفعُ، كقَوْله تَعالَى: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا۟ فَتَيَٰتِكُمْ عَلَى ٱلْبِغَآءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا﴾ [النور:٣٣]، وأمَّا الآية الثَّانية وشِبهِها، فإنَّها كانت فِي حالِ ضَعفِ النَّبيِّ ﷺ؛ ولِذَلِك لما قَوِيَ المسلمون أُمِروا بجِهادِ الكُفارِ والمنافقين، وأيضًا لو قُدِّر السكوتُ عَن الإنكارِ فِي هذه الحالِ لكان فِي ذَلِك رِضًا بالمنكَرِ وإقرارٌ له حتى لَا يُعرَف أنَّه مُنكَرٌ، وهذا مَحذورٌ ظاهِرٌ.

الحالُ الرابعةُ: أن يَغلِبَ عَلَى ظَنِّه زَوالُ المنكَرِ إلَى مِثلِه، وهذا مُخَيَّرٌ، وَقَد يقال: إن الأقرَبَ الإنكارُ.

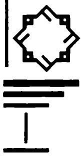
مَراتِبُ تَغييرِ المُنكَرِ:

قال النَّبيُّ ﷺ: «**مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ**»[1]، ومعنى تَغييرِه بالقَلبِ: كراهَتُه وبُغضُه، والعَزمُ عَلَى أن يُغَيِّرَه بيدِه أو بِلسانِه متى قَدِرَ عَلَيه وأن لَا يَحضُرَ فاعِلَه، فإنَّ حاضِرَ المنكَرِ كفاعِلِه، لقَوْلِه تَعالَى: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِى ٱلْكِتَٰبِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا۟ مَعَهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا۟ فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِۦٓ ۚ إِنَّكُمْ إِذًا مِّثْلُهُمْ﴾ [النساء:١٤٠].

ويَنبَغي أن يُعرَفَ الفَرقَ بين تَغييرِ المنكَرِ وبيانِه، فإن بَيانَه واجِبٌ عَلَى كُلِّ حالٍ، ولَا يُمكِن العَجزُ عنه اللهم إلَّا مع وَعيدِ سُلطانٍ ونحوه بعُقوبةٍ مَن أظهَرَ كونَه مُنكرًا.



(١) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب بيان كون النهي عن المنكر من الإيمان وأن الإيمان يزيد وينقص، رقم (٤٩).

الخاتمةُ

هذه الخاتمةُ ذَكَرَها المؤلف هنا؛ لأن فيها بيانًا لمعانٍ اصطلاحية يَكثُرُ وُرودُها مثل لفظ: الجسم ونحوِه، وَقَد ذَكَرَ المؤلف فِي هذه الخاتمةِ أمورًا وهي:

١- مَدارِكُ العلوم، أي: الأشياء الَّتِي يُدرَكُ بِهَا العلمُ.

٢- الحَدُّ وأقسامُهُ.

٣- أقسامُ المعلومِ من حيث ذاتُه.

٤- أقسامُ المعلومِ من حيث إمكانُه.

٥- المعلومُ من حيثُ إنكارُه.

١- **فأمَّا مَدارِكُ العلومِ:** فقد اختَلَف العلماءُ فيها.

فعند المَناطِقةِ -ويقال لهم: أهلُ الميزانِ-: أن العلومَ تُدرَك بشيئين:

أ- الحدُّ.

ب- البُرهانُ: وهُو الدليلُ اليقيني، أي: المؤلَّفُ من مُقدِّمات يقينيةٍ، المفيدُ لأمرٍ يقيني.

فأمَّا مَا يُفيدُ الظَّن فلَا يُسمَّى «بُرهانًا»، وإنَّما يُسمَّى «دليلًا» و«أَمَارَةً».

والقولُ الثَّاني: أنَّ مَدارِكَ العُلوم ثلاثةٌ:

أ- الحَوَاسُّ الخَمْس، وهِي السَّمع والبَصَر والشَّمُّ والذَّوْق واللَّمْس.

ب- الخَبَر الصَّحيح، وهُو المُتواتِر وخَبر الرَّسُول.

جـ- النَّظَر، وهُو التَّفْكير في المَعْقُولاتِ، الذِي يُراد بِه العِلْم أوِ الظَّن.

وهَذا القولُ هُو الصَّحيحُ.

ووَجْه الانحِصار في هذِه الثَّلاثةِ: أنَّ السَّببَ الذِي يُدرَك بِه العِلم: إمَّا أنْ يكونَ خارجيًّا أَوْ لَا؛ فإنْ كانَ خارجيًّا فهُو الخَبَر الصَّحيحُ، وإنْ كانَ غيرَ خارجيٍّ؛ فإمَّا أنْ يُدرَك بالتَّفكير والعَقْل: فهُو الحاصِلُ بالنَّظَر، وإمَّا أنْ يُدرَكَ بالحِسِّ: فهُو المُدرَكُ بإِحدَى الحَوَاسِّ.

وعلى هذا فالبُرْهانُ الذِي ذكَر المَناطِقةُ؛ إنْ كانَ سمعيًّا فهُو داخِلٌ في الخَبَر الصَّحِيح، وإنْ كانَ عَقْليًّا فهُو داخِلٌ في النَّظَر.

وأمَّا الحدُّ فإنَّ غايتَهُ أنْ يُفِيدَ تَصوُّرَ المَحدُودِ وتَميُّزَهُ عَن غَيرِه.

وأمَّا الحَدُّ فهُو لُغَةً: المَنْعُ.

وَاصْطِلاحًا: الوصفُ المحيط بموصوفِه، المميِّزُ له عَن غَيْرِهِ.

ولَهُ شُرُوطٌ مِنها:

أ- أنْ يكونَ «مُطَّرِدًا» وهُو «المانِع»، أيِ الذِي يَمْنع غَيرَ المَحدودِ مِنَ الدُّخُولِ في الحَدِّ، وذَلِك بألَّا يكونَ أعمَّ مِنَ المَحدُودِ.

فلَوْ قالَ قائلٌ في حَدِّ «الإنسان»: إنَّه «حَيَوانٌ» لـم يَصحَّ الحَدُّ؛ لأنَّه أعمُّ مِنَ المَحْدُود، فلَيْسَ بـ«مَانِعٍ»؛ لأنَّه يَدْخُلُ فِيه: البَعِير وغَيرُه مِنَ البَهائِم وهُو غَيْرُ إِنْسانٍ.

ب- أنْ يكونَ «مُنْعَكِسًا» وهُو «الجامِع»، أي: الَّذِي يَجمَعُ كلَّ أفرادِ المحدود،

بحيث لَا يَخرُجُ منه شيءٌ، وذَلِك بأن لَا يَكُون أَخَصَّ من المحدودِ، فلو قَالَ قائلٌ فِي حَدِّ الإنسانِ: إنَّه «الناطِقُ العربي» لم يصحَّ الحدُّ؛ لأنَّه أخصُّ من المحدودِ، فهُو غَيْرُ جامع؛ لأَنَّه يَخرُج منه الإنسان غَيْرُ العربي مع أَنَّه يُسمَّى إنسانًا.

٢- أقسامُ الحدِّ:

أقسامُ الحدِّ خمسةٌ: حقيقيٌّ تامٌّ، وحقيقيٌّ ناقصٌ، ورسميٌّ تامٌّ، ورسميٌّ ناقصٌ، ولفظيٌّ.

١ - **فأمَّا الحقيقي التامُّ فهو:** مَا كان بـ«الفَصلِ» مع «الجنسِ القريبِ».

مثل: أن يُقال فِي حَدِّ الإنسانِ: إنَّه «حيوان ناطقٌ»، فالحيوان «جنسٌ قريب» وناطق «فَصْلٌ»؛ لأَنَّه فَصَلَ أي: مَيَّزَ المحدودَ عَن بقية أنواع الحيوان.

٢- **وأمَّا الحقيقيُّ الناقص:** فهُو مَا كان بـ«الفَصلِ» فقط، أو بـ«الفَصلِ» مع «الجنس البعيدِ».

مِثَال الأول: أن يُقالَ فِي حَدِّ الإنسانِ: إنَّه «ناطقٌ»، ومِثَال الثَّاني: أن يُقالَ فِي حَدِّ الإنسانِ: إنَّه «جسمٌ ناطق».

٣- **وأمَّا الرسميُّ التامُّ:** فهُو مَا كان بـ«الخاصَّة» مع «الجنس القريب».

مِثَاله: أن يُقالَ فِي حَدِّ الإنسانِ: إنَّه «حيوانٌ ضاحك»، فحيوانٌ «جنسٌ قريب»، وضاحكٌ: «خاصةٌ»؛ لأنَّها صفةٌ خاصة بالإنسان.

والفَرقُ بينها وبين «الفَصلِ»:

أ- أن «الفصل» يَتبادَرُ إِلَى العقلِ عند ذِكرِ المحدودِ؛ لأَنَّه من الذاتيات بخلافِ «الخاصة» فإنَّها عارِضةٌ.

ب- وفرقٌ آخرُ وهُو أنَّ «الفَصلَ» لَا سَبَبَ له بل هُو من مُقتضيات الذاتِ بخلافِ «الخاصة» فإن لها سببًا.

وهذان الفَرقان لم أَجِدهُما صَريحَين، لكنهما يُؤخَذان من تَعليلِهم وتَمثيلِهم، والله أعلم.

٤- وأمَّا الرَّسميُّ الناقصُ: فهُو مَا كان بـ«الخاصةِ» فقط، أو بـ«الخاصة» مع «الجنسِ البعيدِ».

مِثَال الأول: أن يُقال فِي حَدِّ الإنسانِ إنَّه «ضاحك».

ومِثَال الثَّاني: أن يُقال فِي حَدِّ الإنسانِ إنَّه «جسم ضاحك».

٥- وأمَّا اللفظيُّ: فهُو حدُّ الشيء بلفظٍ أوْضَحَ من اللفظ المطلوبِ تَفسيرُه مثل: أن يُقالَ مَا هُو الهِزَبرُ؟ فيُقالُ: «الأسَدُ»، فالأسد حدٌّ لفظيٌّ؛ لأنَّه بمعنى: الهِزَبرُ إلَّا أنَّه أوْضَحُ.

تَعريفُ الجِنسِ:

الجِنسُ هو: مَا دَلَّ عَلَى معنًى عامٍّ يَدخُلُ تَحتَهُ أنواعٌ مثل: «الحيوان»، فإنَّه لفظٌ عامٌّ يَدخُلُ فِيهِ جميعُ أنواعِ الحيوان من الآدمي وغَيْرِه، ومثل: البُر، والتَّمر، والشجر، وأشباه ذَلِك.

وقد يَكُون الجنسُ نوعًا بالنسبةِ لما فَوقَهُ وجِنسًا بالنسبةِ لما تَحتَهُ، وهذا لَا يَكُون إلَّا فِي الجِنسِ الأوسَطِ الَّذِي فَوقَهُ مَا هُو أعَمُّ منه، وتَحتَهُ مَا هُو أخَصُّ كالبُرِّ مثلًا، فإنَّه نوعٌ بالنسبةِ للحَبِّ، وجِنسٌ بالنسبة لأنواعه.

والجِنسُ القَريبُ: هُو الَّذِي لَا جِنسَ تَحتَهُ، وإنما تَحته أنواعٌ تَتَميَّزُ بالفَصلِ.

والجِنسُ البَعيدُ: هُو مَا تَحتَهُ جِنسٌ أَخَصُّ منه مثل: «النامي» بالنسبة للإنسان.

٣- أقسامُ المَعلومِ من حيث ذاتُه:

يَنقَسِم المعلومُ إلَى قِسمَين:

أ - قائِمٌ بذاتِهِ.

ب - قائِمٌ بغَيرِه.

فالقائِمُ بذاتِه: إما أن يَكُون مُرَكَّبًا من جزأين فصاعِدًا أو لا، فإن كان مُرَكَّبًا من جزأين فصاعدًا فهُو الجِسمُ، وإن كان غَيْرَ مُرَكَّبٍ فهُو الجوهَرُ وهُو مَا قامَ بنَفسِه ولم يَقبَلِ التَّجَزُّؤ، ويُسَمَّى «الجوهَرَ الفَردَ»، وَقَد أنكَرَهُ شيخ الإسلام ابنُ تيمية؛ لأَنَّه مَا من قائِمٍ بنفسِه إلَّا وهُو قابِلٌ للانقِسامِ.

وأمَّا العَرَضُ: فهُو مَا قامَ بغَيْرِه، كاللونِ، والطعمِ، والرائحة، وعَلَى هَذَا فأقسامُ المعلومِ ثلاثةٌ:

١ - الجَوهَرُ: وهُو مَا قامَ بنَفسِه ولم يَقبَل التَّجَزُّؤ.

٢ - الجِسمُ: وهُو مَا قامَ بنفسِه وقَبِلَ التَّجَزُّؤ إلَى جُزأين فصاعدًا.

٣- العَرَضُ: وهُو مَا قامَ بغَيرِه.

٤- أقسامُ المَعلومِ من حيث إمكانُه:

يَنقَسِمُ المعلومُ من حيث الإمكانُ وعَدَمُه إلَى ثلاثةِ أقسامٍ:

الأولُ: واجِبٌ: وهُو مَا لَا يَتَصَوَّرُ العَقلُ عدمَهُ، كوُجودِ الباريء بأسمائِهِ وصِفاتِه ووجودِ أحَدِ المتناقِضَين.

الثَّاني: مُستَحيلٌ: وهُو مَا لَا يَتَصَوَّرُ العَقلُ وجودَه، ومِثَاله: استحالةُ شَريكٍ مع الله، واجتماعِ الضِّدَّينِ أو النَّقيضَين.

الثَّالث: مُمكِنٌ: وهُو مَا جازَ وُقوعُهُ وعَدَمُهُ، ومِثَاله: إيجادُ الخَلقِ.

وبهذه المناسبةِ تَكَلَّـمَ المؤلِّفُ عَلَى الضِّـدَّين والخِلافَين والنَّقيضَين والمِثلَـين والغَيرَين:

فأمَّا الضِّدانِ فهما: كل مَعلومَين يَستَحيلُ اجتماعُهُما، ويُمكِن ارتفاعُهُما، وذَلِك كالسوادِ والبياضِ ونحوهما من الألوان، فإنَّه يَستَحيلُ أن يَكُونَ الشيءُ فِي حالةٍ واحدة أبيضَ وأسودَ، ويُمكِنُ ارتفاعُهُما بأن لَا يَكُون أسوَدَ ولَا أبيضَ.

وأمَّا الخِلافانِ فهما: كل مَعلومَين مُتَبايِنَين يمكن اجتماعُهُما وارتفاعُهما، وذَلِك كالحَركة والبياضِ، فإنَّ حقيقةَ الحركةِ مُباينةٌ لحقيقةِ السَّوادِ، ويُمكِن اجتماعُهُما بأن يَكُون الشيءُ أبيضَ مُتَحَرِّكًا، وارتفاعُهُما بأن يَكُون ساكنًا غَيْرَ أبيضَ.

وأمَّا النَّقيضان فهما: كل مَعلومَين مُتَبايِنَين يَستَحيلُ اجتماعُهُما وارتفاعُهما؛ كالحركـة والسكـون والعَدَمِ والوجـودِ، فإنَّه يَستَحيلُ أن يَكُـون الشيء مُتَحَرِّكًا ساكنًا وموجودًا معدومًا، ويَستحيلُ أن يَكُون لَا مُتَحركًا ولَا ساكنًا ولَا موجودًا ولَا معدومًا.

وأمَّا المِثلان فهما: كل مَعلومَين مُتَساوِيَين يمكن ارتفاعُهُما ولَا يمكن اجتماعُهُما؛ لأن حقيقَتَهُما واحدةٌ، مثل: بياضٍ وبياضٍ، فإن عَينَ البَياضِ هُو عَينُ البياضِ الآخر، فلا يمكن أن نَقولَ: إنهما شيئان مُجتَمِعان؛ لأنهما شيء واحدٌ، فمن ثَمَّ قلنا: يَستَحيلُ اجتماعُهُما، ويَقرُبُ منهما المتشابهان إلَّا أن التَّشابُه لَيْس تَساوِيًا من كلِّ وَجهٍ، وإنما هُو تَقارُبٌ فِي أكثرِ الأوصافِ.

وأمَّا الغَيْران: فهما كلُّ مَعلومَينِ مُختَلِفين فِي الحقيقة، ويَشمَلُ هذا: الضِّدَّين، والخِلافَين، والنَّقيضَين، والمُتَشابِهَين؛ لأن حقيقةَ كلِّ واحدٍ من هذه الأشياء تُخالِفُ الآخَرَ.

٥- أقسامُ المعلومِ من حيثُ إنكارُه:

يَنقسم المعلومُ من حيث إنكارُه إلَى قِسمين:

أحدُهما: مَا يُعَدُّ إنكارُه مكابرةً، وهُو المعلوم بالحسِّ أو بالعَقلِ، ويُسَمَّى إنكارُ هَذَا النوعِ (سَفسَطةً) نسبةً إلَى (السوفسطائية) الذين أنكروا الحِسِّيات والبَديهيات، ومعنى «سوفا»: العِلمُ والحكمةُ وأمَّا «إسطا» فمعناها: المُزَخرَفُ والغَلطُ فيكون معنى الكلمةِ مُركبةً: «العِلمُ والحكمةُ المزخرفان الغَلط».

والقِسمُ الثَّاني: المعلومُ بالخَبرِ، فإن كان الخبرُ مُتَواترًا فإنكارُه مُكابرةٌ؛ لأن المتواتِرَ يُفيدُ علمًا ضروريًّا، وإن كان غَيْرَ مُتواترٍ، فإنكارُهُ يَقبُحُ بحسب قوةِ السندِ وضَعفِه.

ثم إن المؤلِّفَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ اختتَم أرجوزتَهُ بالحمد كما افتَتَحَها به، فحَمِدَ الله تَعالَى أن وَفَّقَه لسلوكِ الحقِّ والتَّسليمِ للنص من القرآنِ والسُّنَّةِ، وأخبَرَ أنَّه لَا يُقَلِّد إلَّا النَّبِيَّ ﷺ، ولَا يَعْتَني إلَّا بقَوْل السلف.

ثم ثَنَّى بالصلاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وآله وصحبه والتابعين وتابعيهم.

ثم ثَلَّثَ بالتَّرَضي وسؤالِ الرحمةِ والتكريم والإحسانِ لأئمةِ دينِ الإسلام، ومنهم الأئمةُ الأربعة: أحمدُ والشافعيُّ ومالكٌ وأبو حنيفةَ، وهم أئمةُ المذاهِبِ المتبوعةِ فِي أكثرِ البِقاعِ.

ثم ذكر المؤلف أنَّه يَجِبُ عَلَى كلِّ مُكَلَّفٍ أن يُقَلِّدَ واحدًا منهم فِي الأمورِ العَمَلِيةِ، وهذا الَّذِي ذَكَرَهُ فِي هذه المسألةِ فِيهِ نَظَرٌ.

فإن الصوابَ أنَّه لَا يَجِبُ سِوى تَقليدِ النَّبِيِّ ﷺ، لَا فِي باب العِلميات وهي العقائِدُ ولَا فِي باب العَمَلِيات، وإنما التَّقليدُ يُصارُ إليه عند الضَّرورةِ إذا لم يَتَمَكَّن المرءُ أن يَستَخرِجَ الحُكمَ من الكتابِ والسُّنَّةِ، كما قَالَ تَعالَى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُواْ﴾ [الحشر:٧]، و﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ [النساء:٦٥]، الآية و﴿فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ﴾ [النساء:٥٩]، وقال تَعالَى فِي التَّقليدِ: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأنبياء:٧]، فمَفهومُ الآية أن مَن أمكَنَهُ العِلم، فَفَرضُهُ الرجوعُ إليه، وعَلَى هذا فلا يَجوزُ التَّقليدُ إلَّا عند الضرورةِ.

قال الشيخُ تَقِيُّ الدين: لَا يَجوزُ التقليدُ مع مَعرفةِ الحُكمِ اتِّفاقًا، وقَبْلَه لَا يَجوزُ عَلَى المشهورِ إلَّا أن يَضيقَ الوَقتُ، ففيه وجهان، فإن عَجزَ عَن معرفةِ الحقِّ لتَعارُضِ الأدلةِ، ففيه وَجهان[1] اهـ كلام الشيخِ.

والتحقيقُ فِي المسألةِ الأخيرةِ، وهي مَا إذا تَعارضَتِ الأدلَّة عنده أنَّه يَلزَمُه أن يُقَلِّدَ من يراه أكمَلَ دينًا وعِلمًا، فإن تَعارَضا أو جَهِلَ الأمرَ خُيِّرَ، والأحسنُ سُلوكُ الاحتياطِ فِي هَذَا الموضِعِ، والله أعلَمُ.

وصَلَّى الله عَلَى نبيِّنا محمدٍ وعَلَى آله وصحبِه وسلم



(١) الفتاوى الكبرى (٥/ ٥٥٧).

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونتوب إليه ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله أرسله بين يدي الساعة بشيراً ونذيراً وداعياً إلى الله بإذنه وسراجاً منيراً صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه الذين كانوا للحق طلاباً وعليه أعواناً وفيما بينهم من المودة إخواناً وسلم تسليماً كثيراً.

أما بعد فهذه تعليقات وتنبيهات حررتها حسب الإمكان على العقيدة المسماة بـ(الدرة المضية) التي ألفها الشيخ محمد بن أحمد السفاريني رحمه الله أرجو الله تعالى أن يجعل عملي خالصاً وأن ينفع به من بلغه إنه جواد كريم رؤوف رحيم.

التنبيه الأول

وقد أتعرض لغير التنبيه أحياناً

قال المؤلف رحمه الله

(الحمد لله القديم الباقي) البيتين

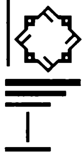
ذكر المؤلف رحمه الله في هذين البيتين شيئاً من أسماء الله ومن بين تلك الأسماء القديم والباقي وموجود فأما القديم فقد صرح في شرحه بأنه من أسماء الله تعالى وهذا عجيب منه رحمه الله كيف يصرح بأنه من أسمائه وقد نص على أن الحق أن أسماء الله توقيفية والتوقيفي هو ما لا يقال إلا بنص وأين النص على أن القديم من أسماء الله فهذا كتاب الله من أوله إلى آخره

في جواز ذلك فضلاً عن وجوبه وعلى هذا فمن كان يمكنه
أخذ الحكم من الكتاب والسنة تعين عليه أخذه منهما ومن لم يمكنه
قلد أفضل من يجده علماً وورعاً فالتقليد أمر اضطراري
وإلا فالأصل تقليد النبي صلى الله عليه وسلم فإنه المرجع الذي أمرنا
باتباعه والرجوع إليه عند التنازع قال الله تعالى وما آتاكم
الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا فإن تنازعتم في شيء
فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر
ذلك خير وأحسن تأويلا نسأل الله أن يرزقنا معرفة
الحق والعمل به وأن يجعل عملنا خالصاً لوجهه موافقاً
لمرضاته إنه سميع عليم وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم
تمت بقلم الفقير إلى الله محمد الصالح العثيمين في السادس
من شوال عام ١٣٧٦هـ

الصفحة الأخيرة من المخطوط بقلم فضيلة الشيخ العلامة محمد بن صالح العثيمين رحمه الله تعالى



تَعْلِيقاتٌ وتَنْبِيهاتٌ





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمدُ لله نَحمدُهُ ونَستعينُهُ ونَستغفرُهُ ونَتوبُ إليه، ونَعوذُ بالله من شرورِ أنفسنا ومن سيئاتِ أعمالنا، من يَهدِه الله فلا مُضِلَّ له، ومن يُضلِل فلا هادِيَ له، وأشهدُ أنْ لَا إله إلَّا الله وحدَهُ لَا شريكَ له، وأشهدُ أنَّ محمدًا عبدُهُ ورسولُهُ، أرسلَهُ بين يَدَيِ الساعة بشيرًا ونذيرًا وداعيًا إلَى الله بإذنه وسراجًا منيرًا، صلى الله عَلَيه وعَلَى آله وأصحابه الذين كانوا للحَقِّ طُلابا، وعليه أعوانًا، وفيما بينهم من المودةِ إخوانًا وسَلَّم تسليمًا كثيرًا.

أمَّا بعدُ:

فهذه تَعليقاتٌ وتَنبيهاتٌ حَرَّرتُها حسب الإمكان عَلَى العقيدةِ المسماة بـ(**الدُّرَّة المُضِيَّة**) الَّتِي ألفها الشيخُ محمدُ بنُ أحمدَ السَّفَّاريني رَحِمَهُ اللَّهُ، أَرْجو الله تَعالَى أن يَجعَل عملي خالصًا وأن يَنفَع بِهِ من بَلغَهُ، إنَّه جوَادٌ كريمٌ رؤوفٌ رحيمٌ، وَقَد أَتعَرَّض لما فِي الشرحِ أحيانًا.

التَّنْبيهُ الأول:

قال المؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ: «**الحَمْدُ للهِ القَدِيمِ البَاقِي**» البيتين.

ذَكَرَ المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ فِي هذين البيتين شيئًا من أَسْماءِ الله، ومن بينِ تلك الأَسْماء «**القَدِيمِ**» و«**البَاقِي**» و«**مَوْجُود**».

فأمَّا «القَدِيم» فقد صَرَّحَ فِي «شرحه» بأَنَّه من أَسْماء الله تَعالَى، وهذا عَجَبٌ منه رَحِمَهُ ٱللَّهُ، كيف يُصَرِّح بأَنَّه من أسمائه وَقَد نَصَّ عَلَى أن الحقَّ أن أَسْماءَ الله تَوقيفِيَّة، والتَّوقيفيُّ: هُو مَا لَا يُقالُ إلَّا بنصٍّ؛ وأين النصُّ عَلَى أن القَديمَ من أَسْماءِ الله؟ فهذا كتابُ الله من أوله إِلَى آخرِه، وهذه سُنَّةُ رسولِ الله ﷺ، وهذا كَلامُ السَّلفِ الصَّالِحِ من الصَّحابة والتَّابعين، لَيْس فِي شيء منها تَسمِيةُ الله بهذا الاسم، وإنما هُو مما أحدَثَهُ المتكلمون، وهذا أَحَدُ الوَجهين اللذين يُرَدُّ بهما عدُّ القديمِ من أسمائه.

وأمَّا الوجهُ الثَّاني: فيُقال: قد صَرَّحَت آية الأعراف أن الله لَيْس له من الأَسْماءِ إلَّا الحُسنى ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الأعراف:١٨٠]، وهذا اسم تَفضيلٍ يَدُلُّ عَلَى أن أَسْماء الله قد بَلَغَت من الحُسنِ غايتَهُ ومنتهاه، وأنه لَا نَقصَ فيها بأيِّ اعتبارٍ؛ ولِذَلِك لَا تَجِدُ من أَسْماءِ الله تَعالَى فِي الغالِبِ إلَّا مَا هُو اسم تَفضيلٍ ﴿ٱقْرَأْ وَرَبُّكَ ٱلْأَكْرَمُ﴾ [العلق:٣]، أو من صِيَغِ المبالغة ﴿إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ﴾ [الأنفال:٦١]، ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ ٱلْخَلَّٰقُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [الحجر:٨٦]، أو مَقرونٌ بها يُرادِفُه أو يُقارِبه إذا لَمْ يَكُن من صِيَغِ المبالغة ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ﴾ [الحشر:٢٤]، أو يُرادُ منه بيان نوعٍ من أنواعِ ذَلِك الفعل ﴿قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ ...﴾ [الأنعام:٦٥] إلخ.

ولم يَأتِ من أَسْماء الله تَعالَى مَا يَحتَمِلُ نَقصًا ولو باعتبارٍ، فلم يَأتِ من أسمائه المُريدُ ولَا المتكلِّم ولَا الصانِعُ؛ لأن هذه الأَسْماءَ وما أشبهَها تَنقَسِم إِلَى مَدحٍ وذَمٍّ باعتبارَيْن، وإن كان قد يَصِحُّ الإخبار بِهَا عَن الله تَعالَى مع ملاحظةِ صفة المدحِ، لكن باب الإخبار أوسعُ مِن بابِ الإِنْشاء، فلا يَثبُتُ لله من الأَسْماء مَا لم يُثبِته لنفسِه ولم يُثبِتهُ رسولُه، فإن هَذَا مِن بابِ القَوْلِ عَلَى الله بِلَا عِلمٍ، فإن الله أعلمُ بنفسِه وأحسنُ بيانًا وأصدَقُ حديثًا من خَلقِه.

وإذا تَقَرَّرَ ذَلِك فإنَّ «القَديمَ» لَا يَدُل عَلَى معنًى أحسنَ، بل ولَا عَلَى الحُسنِ أيضًا؛ فإن «القَديمَ» فِي اللغة هُو مَا سَبَقَ غَيْرَهُ وتَقَدَّمه كالعَتيقِ، ومنه قَوْله تعالَى: ﴿وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ﴾ [يس:٣٩]، هَذَا هُو مَدلولُ القديم لغةً.

فأمَّا مَدلولُهُ فِي اصطلاحِ أولئك المتكلمين فإنما هو: القِدمُ المُطلَقُ الَّذِي لـم يَسبِقه شيءٌ، ونحن وإن كنا لَا نُنازِعُهم فِي اصطلاحِهِم لكنَّنا نُنازِعُهم فِي كون «القديم» اسمًا من أَسْماءِ الله، وَقَد سَمَّى الله نفسَه باسمٍ يَتَضَمَّن هَذَا المعنى الَّذِي قَصَدوه مع سلامته من النَّقصِ بوجهٍ من الوجوه، وذَلِك الاسم هُو «الأوَّلُ» الَّذِي لَيْس قبله شيء.

وأمَّا «البَاقِي» فلم أجِد حتى الآن كونَهُ من أَسْماء الله، وإن كان فِي القرآن مَا يَدُلُّ عَلَى ثُبوتِ البقاءِ لله تَعالَى، كقَوْله: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن:٢٧]، غَيْرَ أن الأفعال الَّتِي تُضافُ إِلَى الله، أعني: الصِّفات الَّتِي جاءت بلَفظِ الفِعلِ لَا يُشتَقُّ لله منها أَسْماءٌ، فلا يُسَمَّى بَنَّاءً ولَا كائِدًا ولَا نحو ذَلِك مما جاء بلَفظِ الفِعلِ؛ وعَلَى هَذَا فنَقولُ: إن ثَبتَ أن الباقي من أَسْماءِ الله فذاك، وَإِلَّا فلا يُسَمَّى بِهِ لما سَبَقَ فِي «القَديمِ».

وقد جاءَ فِي القرآنِ مَا يَتَضَمَّن ذَلِك المعنى وزيادةٌ، وهو: «الآخِرُ» الَّذِي لَيْس بعدَه شيء.

وأمَّا «المَوْجُودُ» فلَيْس من أَسْماءِ الله تَعالَى؛ لِعَدَمِ تَضَمُّنه كمالًا؛ فإن الموجودَ يُطلَقُ عَلَى ذي الصِّفاتِ الكاملة وغَيْرِه، وعَلَى المخلوقِ وغَيْره، فلا يَجوزُ أن يُسَمَّى بِهِ لعَدَمِ وُرودِه، وأمَّا الإخبارُ بأن الله موجودٌ من غَيْرِ أن يُتَّخَذ ذَلِك اسمًا وعَلَمًا عَلَيه فلا بَأسَ، فإنَّ بابَ الإخبارِ أوسَعُ من باب الإنشاءِ كما سَبَقَ.

التَّنْبيهُ الثَّاني:

قال المُؤلِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «دَلَّتْ عَلَى وُجُودِهِ الحَوَادِثُ».

أشارَ المُؤلِّفُ بهذا إِلَى الدليلِ المعروفِ بين المتكلمين عَلَى وُجودِ البارئ، وهُو مَأخوذٌ منَ القرآنِ، وإن كان القَصدُ الَّذِي سِيقَ من أجلِه فِي القرآن وعند هؤلاء المتكلمين مُختَلِفًا؛ فالقرآنُ ذَكَرَهُ الله فِيهِ ليُبيِّن للمشرِكين فِي ألوهِيَّته انفرادَه بالرُّبوبِيَّة الَّذِي يَقتَضِي أن تكون العبادة له وحدَهُ لَا شَريكَ له كما هُو الشأنُ فِي الخلقِ، قَالَ تَعالَى: ﴿أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَـٰلِقُونَ﴾ [الطور:٣٥]، يَعني: هل خُلِقوا من غَيْرِ شيء خالِقٍ لهم، أم أن هناك خالِقًا هُو أنفُسُهم؟ وامتِناعُ الأمرين مَعلومٌ بالعقل لامتناعِ أن يُخلَقوا من غَيْرِ خالِقٍ أو أن تَخلُقَهم أنفُسُهم، فتَعَيَّن أنَّ هناك خالقًا هُو ربُّ العالمين فوَجَبَ أن تُصرَف العبادة له وحدَه.

أمَّا تَقريرُ الدليلِ الَّذِي ذكره المُؤلِّفُ كغَيْره من المتكلمين: فهُو أننا نُشاهِدُ الحوادِثَ دائمًا وهذه الحوادِثُ إما أن تَحدُث بنفسِها وهُو مُحالٌ، وَإِلَّا لَزِم قِدَمُها؛ وإما أن تَحدُث بمُحدِثٍ لها وهُو واجِبٌ لامتناعِ حُدوثِها بنَفسِها، وهذا المُحدِثُ هُو الله العلي القادرُ.

ولَيْس غَرضُ المُؤلِّفِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ حَصرَ الدليلِ عَلَى وُجودِ الله بحُدوثِ الحوادِثِ، وإنما قَصدُه أن يَذْكُرَ الدليلَ العقليَّ الَّذِي يُقامُ عَلَى مَن أنكَرَ وكابَرَ فِي وجودِ الله، وَإِلَّا فوُجودُ الله بل ومَعرِفَتُه الإجماليَّةُ مَركوزةٌ فِي الفِطرةِ، كما قَالَ النَّبيُّ ﷺ: «مَا مِنْ مَوْلُودٍ إِلَّا يُولَدُ عَلَى الفِطْرَةِ، فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ، أَوْ يُنَصِّرَانِهِ، أَوْ يُمَجِّسَانِهِ»[1].

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب إذا أسلم الصبيّ فمات هل يُصلى عليه؟ رقم (١٣٥٨)، ومسلم: كتاب القدر، باب معنى كل مولود يولد عَلَى الفطرة، رقم (٢٦٥٨).

بل وأَعظَمُ من ذَلِك كُلِّه أنَّ البَهائِمَ تَعرِفُ فاطِرَها كما جاء فِي استِسقاءِ النملةِ، وأبلَغُ منه أنَّه مَا مِن شيءٍ إلَّا يُسَبِّحُ بحمدِ الله تَعالَى نُطقًا كما هُو ظاهِرُ الآية، وَقَد سُمِعَ تَسبيحُ الحصا بين يَدَي النَّبِيِّ ﷺ، فلَيْس حُدوثُ الحوادِثِ هُو الدليلُ الوحيدُ عَلَى وجودِه تَعالَى، ولكنه دَليلٌ عقليٌّ يُؤتى بِهِ فِي مَقامِ المناظرةِ لدَمغِ المعتَدين المكابِرين، والله أعلم.

وليُعلَم أن أنواعَ الحوادِثِ يَدُلُّ كلُّ نوعٍ منها عَلَى الصفةِ الَّتِي هُو من أثَرِها، فنَفْعُ الله الخَلقَ وتَيسيرُ أرزاقِهم ومَعاشِهم، وبيانُ الهُدى لهم عَلَى أتَمِّ الوجوهِ دَليلٌ عَلَى رحمتِه، كما أن أخذَه مَن عَصاهُ وبَطْشَه بِهِ دليلٌ عَلَى قُوَّته وعِلمِه وعَدلِه، وأن إمهالَهُ له مع إقامتِهِ عَلَى معاصيهِ دَليلٌ عَلَى حِلمِهِ وحِكمتِهِ، وهكذا بَقِيَّة الحوادث كلٌّ منها يَدُلُّ عَلَى الصفةِ الَّتِي يَكُون هُو من أثَرِها فيَزدادُ العَبدُ بذَلِك مَعرِفةً بربِّه ورغبةً فيما عنده من الثوابِ وخَوفًا منَ العِقابِ، حتى يَتِمَّ إيمانُه وتَتَهَذَّبَ أخلاقُه.

التَّنْبيهُ الثَّالِثُ:

قال فِي الشَّرحِ قُبيلَ المقدمةِ: «**أَهْلُ السُّنَّةِ وَالجَماعَةِ ثَلَاثُ فِرَقٍ**» ثم عَدَّهُم.

والحقُّ الَّذِي لاشَكَّ فِيهِ ولَا مِرية أن أهلَ السُّنَّةِ فِرقةٌ واحدةٌ بَيَّنَها النَّبيُّ ﷺ حين سُئِلَ عنها بقَوْلِه: «**هِيَ الجَماعَةُ**»[١] وفي روايةٍ: «**مَنْ كَانَ عَلَى مِثْلِ مَا أَنَا عَلَيْهِ اليَوْمَ وَأَصْحَابِي**»[٢] أو «**مَنْ كَانَ عَلَى مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي**»[٣] وبهذين اللفظين نَعرِف

(١) أخرجه ابن ماجه: كتاب الفتن، باب افتراق الأمم، رقم (٣٩٩٢).

(٢) أخرجه قوام السنة في المحجة: رقم (١٧).

(٣) أخرجه الآجري في الشريعة: رقم (١١١)، والطبراني في المعجم الكبير (٨/ ١٧٨-١٧٩) رقم (٧٦٥٩).

أنهم هم المجتَمِعون عَلَى مَا كان عَلَيه النَّبيُّ ﷺ وأصحابُه، وهذه لَا تكون إلَّا فرقةً واحدةً، ومِنَ الغَريبِ أن المُؤلِّفَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ قَرَّر هَذَا وصَرَّحَ بنفي التَّعدُّدِ فِي آخر المقدمةِ حيث يَقولُ: «**وَلَيْسَ هَذَا النَّصُّ**» يُريدُ «**كُلُّهَا فِي النَّارِ**» إلَّا واحدةً «**جَزْمًا**» أي: أنْفِي ذَلِك جزمًا «**يُعْتَبَر**» مُنطَبِقًا «**فِي فِرْقَةٍ**» منَ الفِرَقِ «**إِلَّا**» فرقةً واحدةً «**إِلَّا عَلَى أَهْلِ الأَثَر**» أي: الأَثَرِيَّة.

أمَّا الأشعَريةُ والماتُريدِيَّةُ وغَيْرُهم فلا يَنطَبِق عَلَيهِمُ الحديثُ.

فقد تَناقَضَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ فِي كلامِه، ويُجابُ عنه بأنَّه جَزَمَ فِي الأولِ بما عَرفه عَن بَعْض العلماء ثم تَبَيَّن له الحقُّ -وهو ضالَّةُ المؤمن- فرَجَع إليه، والله أعلم.

التَّنْبِيهُ الرابعُ:

قال المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

فَكُلُّ مَا جَاءَ مِنَ الآيَاتِ ... أَوْ صَحَّ فِي الأَخْبَارِ عَنْ ثِقَاتِ

مِنَ الأَحَادِيثِ نُمِرُّهُ كَمَا ... قَدْ جَاءَ .... إلخ

اعلَم أن قَوْلَه: «**نُمِرُّهُ كَمَا قَدْ جَاءَ**» لفظ مُجمَلٌ يَشتَمِل عَلَى صوابٍ وخَطأٍ باعتبارَيْن، فإنْ أرادَ بِهِ إمرارَ لفظِه من غَيْرِ تَعرُّضٍ لمعناه بل نَقرَؤه كما نَقرَأُ: (أ، ب، ت... إلخ) فهنا خطأ، ولَيْس هُو مذهَبُ السلف، وإنما هُو مَذهَبُ قومٍ يُقالُ لهم المفوضةُ.

وأمَّا مذهب أهل السُّنَّةِ الحقُّ فإنهم يُثبِتون مَعْناها ويَتعَرَّضون له، لكن لَا يَتعَرَّضون للكَيفِيَّة؛ فإن من المعلومِ أن كلَّ متكلِّمٍ يَعلَم مَا يقولُه، فإنَّه يَقصِدُ معنى مَا يقولُ، وما يَتَضَمَّنه كلامُه من المعاني صراحةً أو ضِمنًا أو إيماءً أو غَيْر

ذَلِك، لَا يمكن أن يُريدَ بكلامه ألفاظًا جوفاءَ لَا تَشتَمِل عَلَى معنًى، وَإِذَا ثَبَتَ اشتمالُ ألفاظِ الأَسْماء عَلَى وجهٍ يَثبُتُ بِهِ مَعْناها وَجَبَ إثباتُه، أَمَّا التَّعرُّض لكَيفِيَّتِه فلَيْس من لازِمِ إثباتِ مَعناها، بل هُو أمرٌ غَيبِيٌّ لَا يَسَعُنا البحثُ حوله، ولَا يُمكِنُنا العِلمُ به؛ فإن الشيءَ إنما يُعلَمُ بمشاهدتِه أو مشاهدةِ نَظيرِه، أو إخبارِ الصادِقِ العالمِ عنه، ولَيْس ذَلِك فِي شيء من صفاتِ الله، فتَعَيَّن إثباتُ اللفظِ ومعناه، وعَدمُ التَّعرُّضِ لكيفيَّتِه.

وقد قَالَ شَيخُ الإسلامِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ فِي رسالتِهِ (الحَمَوِيةِ)[1]: إن الأقسامَ الممكنةِ فِي آياتِ الصِّفاتِ وأحاديثِها ستةٌ، كلُّ قِسمٍ عَلَيه طائفةٌ من أهلِ القبلةِ، ثم قَسَّمَها، ونحن نَنقُلُ ذَلِك عَلَى غَيْرِ لفظِه:

القِسمُ الأول: من يُجرِيها عَلَى ظاهِرِها ويَجعلُه من جنس صفاتِ المخلوقين، وهؤلاء هم المشبِّهةُ ومذهَبُهم باطلٌ.

القِسمُ الثَّاني: من يُجرِيها عَلَى ظاهِرِها اللائِقِ بجلالِ الله تَعالَى من غَيْرِ تَشبيهٍ لها بصفات المخلوقين، وهذا المذهَبُ حكاه الخطابيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ عنِ السلفِ[2]، وعليه يَدُلُّ كلامُ جمهورهم، وكلامُ الباقين لَا يُخالِفُه.

القِسمُ الثالِثُ: من يَقولون: لَيْست هي عَلَى ظاهِرِها ولم يَرِد منها إثباتُ الصفةِ الَّتِي دَلَّت عليها بظاهِرِها، ولكنها مُؤَوَّلةٌ إِلَى معنًى يُمَيِّزونه كقَوْلهم: «استَوى» بمعنى: استَولى، فهؤلاء يَنفون ظاهِرَها ويُمَيِّزون المرادَ الَّذِي زَعَموه مرادَ النَّصِّ.

---

(١) الفتوى الحموية (ص:٥٤١وما بعدها)، وانظر: مجموع الفتاوى (٥/ ١١٣وما بعدها-الفتوى الحموية).

(٢) معالم السنن (٤/ ٣٣١).

القِسمُ الرابعُ: مَن يَنفون ظاهِرَها ويَقولون: نَعلَمُ أَنَّه لم يُرِد بِهَا إثباتَ صفةٍ خارجية، ولكن الله أعلَمُ بما أرادَ بها، والفَرقُ بينَهُم وبين القِسمِ قَبلَهم أن أولئك يُعَيِّنون المرادَ بخلافِ هؤلاء.

القِسمُ الخامِسُ: مَن يُجَوِّزُ أن يَكُون المرادُ منها إثباتَ صفةٍ لائقةٍ بجَلالِ الله، وأن لَا يَكون المرادُ ذَلِك، وهذه طريقةُ كثيرٍ مِنَ الفقهاء وغَيْرِهم.

القِسمُ السادس: من يُمسِك بقَلبِه ولِسانِهِ عَن هذه التَّقديرات كُلِّها ولَا يَزيدون عَلَى تلاوةِ القرآن وقِراءةِ الحديثِ.

وقد نَقَلَ عَن بَعْض المتأخرين أَنَّه كان يقول: إن مَذهَبَ السلفِ إمرارُ الصِّفات عَلَى مَا جاءت مع اعتِقَادِ أن ظاهِرَها غَيْرُ مُرادٍ، قال: وهذا اللفظُ مُجمَلٌ فإِنْ أرادَ بالظاهِرِ مَا هُو من صفاتِ المخلوقين فهذا غَيْرُ مُرادٍ؛ فهُو مُصيبٌ فِي المعنى لكنه مُخطِئٌ حيث أطلَقَ أن هَذَا هُو ظاهِرُها، فإن هَذَا مُحالٌ لَا يُمكِن أن يَكُون ظاهِرُ الكلامِ دالًّا عليه، اللهم إلَّا أن يَكُون لبَعضِ الناسِ فيكون هَذَا الإطلاقُ للعُذرِ، ولكن الأحسنَ له بدلًا من إطلاقِ هَذَا الكلامِ؛ أن يُبيِّنَ أن هَذَا لَيْس هُو ظاهِرُ آياتِ الصِّفاتِ، وأَمَّا إن أرادَ بالظاهِرِ مَا يُفهَمُ من الصِّفات الَّتِي تَليقُ بجلالِ الله وعَظَمَتِه وأن السلَفَ كانوا يقولون: «إنَّ هَذَا الظاهِرَ بهذا المعنى غَيْرُ مُرادٍ» فهذا قد أخطَأَ، أو تَعَمَّدَ الكَذِبَ فيما نقلَهُ عَن السلف، فما رأيتُ كَلامَ أحدٍ منهم يَدُلُّ لَا نصًّا ولَا ظاهرًا ولَا بالقرائِن عَلَى نَفيِ الصِّفاتِ الخبريةِ فِي نفس الأمر» اهـ.

وخُلاصةُ القَوْلِ فِي كَلامِ مُؤَلِّفِ العقيدةِ: أن فِيهِ إجمالًا، فإِنْ أرادَ بإمرارِه عَدمَ التَّعرُّضِ لكيفيته فصحيحٌ، وإن أراد بِهِ عَدمَ التعرُّضِ لمعناه فخَطَأٌ، والله أعلم.

التَّنْبيهُ الخامِسُ:

قال المُؤلِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**صِفَاتُهُ كَذَاتِهِ قَدِيمَهْ**».

ظاهِرُ إطلاقِه أن الصِّفات كُلَّها قديمةٌ وفيه نَظرٌ فإن صفاتِ الله قسمان:

أحدُهُما: صفاتُ الذات: كالحياةِ والعِلمِ والقُدرة وكاليَدَين والوجهِ والعَينين فهَذِه قَديمةٌ بِلَا رَيبٍ.

والثَّاني صِفاتُ أفعالٍ: كالخَلقِ والرِّزقِ والإحياءِ والإماتةِ ونحوها من صفاتِ فِعلِهِ.

التَّنْبيهُ السادِسُ:

قال المُؤلِّفُ عفا الله عنه:

وَلَـــيْسَ رَبُّنَـــا بِجَـــوْهَرٍ وَلَا ... عَرْضٍ وَلَا جِسْمٍ تَعالَى ذُو العُلَى

سُــبْحَانَهُ قَــدِ اسْــتَوَى كَــمَا وَرَدْ ... مِنْ غَيْرِ كَيْفٍ قَدْ تَعـالَى أَنْ يُحَـدّ

حَقيقٌ بالمُؤلِّـف وغَيْرِه من علـماء السُّنَّةِ الذين يَتَّبعـون الآثارَ والقـرآنَ أن لَا يَتكَلَّموا بمثل هذه الأشياءِ لَا إثباتًا ولَا نفيًا، فإن هَذَا من بابِ القَولِ بِلَا عِلم، وَقَد قَالَ الله تَعالَى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَـٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء:٣٦]، فلم يَرِد فِي كتاب الله ولَا فِي سُنَّةِ رسولِ الله ولَا فِي كلامِ السَّلَف الصالح التَّكَلُّمُ فِي هذه الأشياءِ لَا بإثباتٍ ولَا بنفي، وإنما تَكَلَّمَ من تَكَلَّمَ من المتكلِّمين ونَفاها المنتَسِبون إلَى السُّنَّةِ بناءً عَلَى المعنى الَّذِي يُعرَفُ منها فِي اصطلاحِ أولئك.

والحق فِي مثل هَذَا أن لَا يُطلَق القَوْلُ بإثباتها ولَا بِنَفيِها حتى يُستَفصَلَ فِي

مَعْناها، فإن كان حقًّا قُبِلَ، وإن كان باطلًا رُدَّ، وإن اشتَمَلَ عَلَى حقٍّ وباطِلٍ باعتبارين قُبلَ الحقُّ ورُدَّ الباطل، وبهذا يَحصُلُ العدلُ والإنصافُ، هَذَا من حيث مَعْناها، أمَّا من حيث لفظها فيَجِب نَفيُه لعدمِ وُرودِه، والله أعلم.

ويُمكِنُ أن يُتَحَيَّل لكلامِ الْمُؤلِّف فيُحمَل مَعْناه عَلَى أننا لَا نقول أن الله جِسمٌ... إلخ، فيكون وارِدًا عَلَى نفي القَوْلِ بِهِ لَا عَلَى نفيه، لكن هَذَا بَعيدٌ، ويُبعِدُه أيضًا كلامُه فِي (الشرح) فرحمه الله وعفا عنه.

التّنْبيهُ السّابعُ:

قال الْمُؤلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

وَجَازَ لِلْمَوْلَى يُعَذِّبُ الوَرَى ... مِنْ غَيْرِ مَا ذَنْبٍ وَلَا جُرْمٍ جَرَى
فَكُلُّ مَا مِنْهُ تَعالَى يَجْمُلُ ... لِأَنَّهُ عَنْ فِعْلِهِ لَا يُسْأَلُ

وهذا مَبنِيٌّ عَلَى قَولِ الجَهميَّةِ والأشعريَّةِ وغَيْرِهِم من نُفاةِ الحِكمةِ والتَّعليلِ، ودَليلُهُم مَا ذَكَرَهُ الْمُؤلِّفُ فِي البَيتِ الثَّاني؛ ومِن أدِلَّتِهم الَّتِي استَدَلُّوا بِهَا قَوْله ﷺ: **«إِنَّ اللهَ لَوْ عَذَّبَ أَهْلَ سَمَوَاتِهِ وَأَهْلَ أَرْضِهِ، لَعَذَّبَهُمْ وَهُوَ غَيْرُ ظَالِمٍ لَهُمْ، وَلَوْ رَحِمَهُمْ لَكَانَتْ رَحْمَتُهُ خَيْرًا لَهُمْ مِنْ أَعْمَالِهِمْ»**(١).

ولكنَّ الحَقَّ هُو مَا عَلَيه شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّة وابنُ القَيِّم وغَيْرُهما من المحقِّقين، وهُو أنَّه لَا يَجوزُ عَلَى الله أن يُعَذِّبَ أحدًا من غَيْرِ ذَنبٍ، فإنَّ هَذَا من الظُّلمِ الَّذِي نزَّه الله نفسَه عنه، فتأمَّل قَوْله تعالَى: ﴿مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ

---

(١) أخرجه أحمد (٥/ ١٨٢)، وأبو داود: كتاب السنة، باب في القدر، رقم (٤٦٩٩)، وابن ماجه: افتتاح الكتاب في الإيمان وفضائل الصحابة والعلم، باب في القدر، رقم (٧٧).

أَسَآءَ فَعَلَيْهَا﴾ حيث أعقبَ ذَلِك بقَوْلِه: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [فصلت:٤٦]، فإن هَذَا صَرِيحٌ فِي أنَّ عَكْسَ هَذَا الحُكمِ منَ الظُّلمِ.

ومما يَدُلُّ عَلَى انتِفائِه أيضًا قَوْلُه تَعالَى: ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾ [طه:١١٢]، أي: لَا يَخافُ أن يُحمَلَ عَلَيه مِن سيئاتِ غَيْرِه ولَا يُنقَصُ من حسناته شيئًا عَمِله، والآيات فِي امتناعِ ذَلِك كثيرةٌ، فكُلُّ آيةٍ فيها ثَوابُ العاملين فإنَّها تَدُلُّ عَلَى انتفاءِ هَذَا القَوْلِ، وَإلَّا لَزِمَ أن يُخلِفَ الله وَعدَهُ، وهذا مُستحيلٌ فلا أَصْدَقَ مِنَ الله أحدٌ.

ومِنَ المستَحِيلِ عَلَى حِكمةِ رَبِّ العالمين وأرحَمِ الراحمين أن يُسَوِّي بين مَن كان دائبًا فِي طاعَتِهِ ومَرضاتِه، لَا يَجِدُ سَبيلًا يُقَرِّبُ إليه إلَّا سَلَكَهُ، ولَا بابًا يُوَصِّلُ إليه إلَّا وَلَجَهُ، وبَيْن مَن كان دائبًا فِي مَعصِيَتِه وأَسبابِ غَضَبِه، مُتَعَطِّشًا إلَى الفواحِشِ والشِّرك والقَتل والزِّنا، قد أخذَ كُلُّ عُضوٍ منه بنَصيبٍ مِن المعصيةِ لَا يَفتُرُ عَن ذَلِك أبدًا، فيَجعَلُ الاثنَيْن كِلَيهما فِي النَّارِ خالِدَيْن فيها.

إنَّ هَذَا منَ المستحيلِ ومِن حُكمِ السوءِ، كما قَالَ تَعالَى: ﴿أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجْتَرَحُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَوَآءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ۚ سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ [الجاثية:٢١]، وقال تَعالَى: ﴿أَفَنَجْعَلُ ٱلْمُسْلِمِينَ كَٱلْمُجْرِمِينَ﴾ الآية [القلم:٣٥]. ﴿أَمَّنْ هُوَ قَٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ سَاجِدًا وَقَآئِمًا﴾ [الزمر:٩]. أي: كمن لَيْس كذَلِك.

ولِذَلِك ذَكَرَ ابنُ القَيِّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ فِي (زاد المعاد)[1] فِي الكلامِ عَلَى مَا تَضَمَّنَتهُ وَقعةُ أُحُدٍ أن مَن جَوَّزَ عَلَى الله أن يُعَذِّبَ أولياءَه معَ إحسانِهم وإخلاصِهم ويُسَوِّي بَينهم وبَين أعدائِه فقَد ظَنَّ بِهِ ظَنَّ السَّوْءِ. وصَدَقَ رحِمَهُ الله.

---

(١) زاد المعاد (٣/ ٢٠٦).

وأمَّا قَوْلُه ﷺ: «**إِنَّ اللهَ لَوْ عَذَّبَ أَهْلَ سَمَوَاتِهِ وَأَهْلَ أَرْضِهِ، لَعَذَّبَهُمْ وَهُوَ غَيْرُ ظَالِمٍ لَـهُمْ**»[١] فلَيْس يَمُتُّ إِلَى المسألةِ الَّتِي ذَكَرَها المُؤلِّف بِصِلَةٍ، فإن للحديثِ مَعنَيَين:

أحدُهُما: أن الله لو لَم يُقَدِّر لأهل سماواتِه وأرضِه الأسبابَ الَّتِي تَمنَعُ تَعذيبَهم، بل وَكَلَهُم إِلَى أنفُسِهِم فانغَمَسوا فِي أسبابِ العَذابِ فعَذَّبَهم لكان ذَلِك غَيْرَ ظُلمٍ، فإن تَيسيرَ من يُيَسِّرُه لليُسرى تَفضُّلٌ منه لَا حَقٌّ واجِبٌ، حتى يُقالَ: إن مَنَعَهُ ظُلمٌ، فعلى هَذَا معنى الحديثِ، لو عَذَّبَهم بسببِ الأعمالِ الَّتِي يَستَحِقُّون العذابَ عليها لِعَدَمِ تَيسيرِ الله لهم لليُسرى لَعَذَّبَهُم وهُو غَيْرُ ظالِمٍ.

والمعنى الثَّاني: أن أعمالَهُم الصالحةَ لَا تَفي بإنقاذِهِم منَ العَذابِ كما فِي الحديثِ: «**لَنْ يَدْخُلَ أَحَدٌ الجَنَّةَ بِعَمَلِهِ**» قَالُوا: وَلَا أَنْتَ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «**وَلَا أَنَا إِلَّا أَنْ يَتَغَمَّدَنِي اللهُ بِرَحْمَتِهِ**»[٢]؛ ولِذَلِك ذَكَرَ فِي آخِرِ الحديثِ المتكَلَّمِ عَلَيه «**وَلَوْ رَحِمَهُمْ لَكَانَتْ رَحْمَتُهُ خَيْرًا لَـهُمْ مِنْ أَعْمَالِـهِمْ**»، إذ جَميعُ طاعات العَبدِ وإن دَأَبَ عليها لَا تُقابِلُ القَليلَ من نِعَمِ الله، فتَبقى سائِرُ النِّعَم تَحتاجُ إِلَى شُكرٍ؛ ولِذَلِك ثَبَتَ فِي الصحيحين من حَديثِ عائشةَ مَرفوعًا: «**مَنْ نُوقِشَ الحِسَابَ عُذِّبَ**»[٣].

وعلى كلا المعنيَينِ لَا دَليلَ فِيهِ لما ذَكَرَهُ المُؤلِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

---

(١) أخرجه أحمد (٥/ ١٨٢)، وأبو داود: كتاب السنة، باب في القدر، رقم (٤٦٩٩)، وابن ماجه: افتتاح الكتاب في الإيمان وفضائل الصحابة والعلم، باب في القدر، رقم (٧٧).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب المرضى، باب تمني المريض الموت، رقم (٥٦٧٣)، ومسلم: كتاب صفة القيامة والجنة والنار، باب لن يدخل أحد الجنة بعمله بل برحمة الله، رقم (٢٨١٦).

(٣) أخرجه البخاري: كتاب الرقاق، باب من نوقش الحساب عذب، رقم (٦٥٣٦)، ومسلم: كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب إثبات الحساب، رقم (٢٨٧٦).

وأمَّا قَوْلُه: «عَنْ فِعْلِهِ لَا يُسْأَلُ» فبَعيدٌ جِدًّا مما أرادَهُ له؛ فإن معنى الآيةِ أن الله تَعالَى لِكمالِ مُلكِه وتَدبيرِه لَا يَسألُهُ أحدٌ عما يَفعَلُه، بخلافِ الآلهة الَّتِي اتَّخَذَها أولئك المشركون، وعَلَى هَذَا فنَقولُ: إن تَعذيبَ مَن لَا يُذنِبُ لَا يَفعَلُه الله كما أخبَرَ بِهِ عَن نفسِهِ، والآية لـم تَتَعَرَّضْ لـما لَا يَقعُ، وإنما ذَكَرَت أن أفعالَ الله إذا وَقَعَت لَا يَسألُهُ أحدٌ عنها، والفَرقُ بين الأمرين كَبيرٌ ظاهرٌ.

التَّنْبيهُ الثَّامِنُ:

قال المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَلَا نَقُــلْ إِيمَانُنَــا مَخْلُــوقُ ... وَلَا قَــدِيمٌ هَكَــذَا مَطْلُــوقُ

فَإِنَّــهُ يَشْــمَلُ لِلصَّــلَاةِ ... وَنَحْوِهَا مِنْ سَائِرِ الطَّاعَـاتِ

فَفِعْلُنَا نَحْوُ الرُّكُـوعِ مُحْدَثُ ... وَكُـلُّ قُـرْآنٍ قَـدِيمٌ فَـابْحَثُوا

قال الإمامُ أحمدُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «مَن قالَ: الإيمانُ مَخلوقٌ فَقَد كَفَرَ، ومن قالَ: غَيْرُ مَخلوقٍ فقدِ ابتَدَعَ»[1]، وهذا مَا مَشى عَلَيه المُؤلِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ وذَلِك لأنه يوهِمُ القَولَ بخَلقِ القرآن، ويَنبَغي أن يُعرَف أن التَّحقيقَ فِي ذَلِك هُو أن جَميعَ حَرَكات الإنسانِ وإراداتِه مَخلوقةٌ، وعَلَى هَذَا فالقِراءةُ للقرآنِ لها جِهَتان:

إحداهُما: من حيثُ قِراءةُ القـارِئِ -أي: مِن حيثُ تَلَفُّظُه- فهِيَ من هذه الجهة مَخلوقةٌ.

والجهةُ الثَّانية: من جهةِ المقروءِ -أي: من حيثُ المتلفَّظُ به- فالمتَلَفَّظُ بِهِ كَلامُ الله، غَيْرُ مَخلوقٍ.

---

(١) اعتقاد الإمام أحمد رحمه الله (ص:١١٧-رواية الخلال).

وبهذا التَّفصيلِ يَزولُ الإشكالُ، وعَلَى هَذَا فلو قَصَدَ القائِلُ أن إيمانه مَخلوقٌ باعتبارِ أفعالِه هُو لكان صَحيحًا، والله أعلم.

التَّنْبيهُ التَّاسِعُ:

قال المُؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ:

وَعِنْدَنَا تَفْضِيلُ أَعْيَانِ البَشَرْ عَلَى مَلَاكِ رَبِّنَا كَمَا اشْتُهِرْ

نَقَلَ ابنُ القَيِّم رَحِمَهُ اللَّهُ فِي (بدائع الفوائد)[1] عَن شيخِهِ تقيِّ الدين أنَّه أجابَ بأن صالِحِي البَشَرِ أفضَلُ باعتبارِ كَمالِ النِّهايةِ، والملائكةُ أفضَلُ باعتبارِ البدايةِ، فإنَّهم الآن فِي الرَّفيقِ الأعلى ﴿يُسَبِّحُونَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ ۝٢٠﴾ [الأنبياء:٢٠] والله أعلم.

التَّنْبيهُ العَاشِرُ:

قال المُؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ عَن الأئمة الأربعة:

مَنْ لَازِمٌ لِكُلِّ أَرْبَابِ العَمَلِ تَقْلِيدُ حَبْرٍ مِنْهُم......

والصوابُ الَّذِي لَا رَيبَ فِيهِ أنَّه لَا يلزَمُ تَقليدُ أحدٍ سوى النَّبِيِّ ﷺ، وأنه لَا يَلزَمُ التَّمَذهُبُ بمَذهبٍ مُعَيَّنٍ، بحيث يَأخُذُ برُخَصِه وعَزائِمِه، حتى إنَّ شَيخَ الإسلامِ ابنَ تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ توقَّفَ فِي جَوازِ ذَلِك فضلًا عَن وُجوبِه.

وعَلَى هَذَا فمَن كان يُمكِنُه أخذُ الحُكمِ من الكتابِ والسُّنَّةِ تَعَيَّن عَليه أخذُه منهُما، ومن لم يُمكِنه قَلَّد أفضَلَ من يَجِدُه عِلما ووَرَعًا؛ فالتَّقليدُ أمرٌ اضطِّراريٌّ،

(١) بدائع الفوائد (٣/ ١٦٣).

وَإِلَّا فالأصلُ تَقليدُ النَّبيِّ ﷺ فإنَّه المرجِعُ الَّذِي أُمِرنا باتِّباعِه والرُّجوعِ إليه عند التَّنازُعِ، قَالَ الله تَعالَى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر:٧]، ﴿فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء:٥٩].

نَسألُ الله أن يَرزُقَنا مَعرفةَ الحَقِّ والعَملَ به، وأن يَجعَل عَمَلنا خالِصًا لوجهِه، مُوافِقًا لمَرضاتِه، إنَّه سَميعٌ عَليم، وصَلَّى الله عَلَى محمدٍ وآله وصحبِه وسَلَّمَ.

تَمَّت بقَلَمِ الفَقيرِ إلَى الله

محمدِ الصالِح العُثَيمين

في السادس من شوال عام ١٣٧٦هـ



فهرس الأحاديث والآثار

الحديث — الصفحة



فهرس الفوائد

الفائدة ـــــــــ الصفحة

فهرس الموضوعات

الموضوع ـــــــــ الصفحة

